العدد التاسع من السنة الثالثة — شعبان سنة ١٣٦١ — سبتمبر سنة ١٩٤٢

مجلة
الشؤون الاجتماعية

تصدرها شهريا وزارة الشؤون الاجتماعية

(بالمجان)

مدير التحرير : حسن الشريف : تليفون ٨٥٣١٢

القاهرة
طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٤٢

فهرس العدد

صفحة

النشاط الاجتماعى لوزارة الشؤون ٣

مجتمعنا المصرى بين المحافظين والمنشائيين ... محمد العشماوى بك ٨

الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة ... ... الدكتور وندل كيلاند ١٥

على هامش أسبوع البر ٢٤

العالم الجديد ... ... الأستاذ سيد قطب ٢٩

الحرية والقوت ... ... الأستاذ محمد لطفى جمعه ٣٤

الحياة الاجتماعية فى مصر ... ... الأستاذ ابراهيم الفطريفى ٣٨

فرد يقيم مستشفى ٤٦

أثر العقيدة الوطنية فى الإحسان الى البائسين ... الأستاذ محمد أبو بكر ابراهيم ٤٩

هل للفنان أن يتزوج؟ ... ... للكاتبة زينب محمد حسين ٥٣

كلام وزير ... ... الأستاذ عماد الدين عبد الحميد ٥٦

سلوكنا الاجتماعى ٦١

التكافل الاجتماعى ... ... الأستاذ محمد عبد الكريم ٦٤

فى معركة الاصلاح الاجتماعى ... ... الأستاذ فتح الله المرصفى ٦٧

ساكن العمال ٧١

الارشاد الاجتماعى فى مصر ٧٧

النشاط الاجتماعى
لوزارة الشؤون الاجتماعية

مشروع الزكاة — مكاتب اجتماعية فى الأقاليم — مكافحة الأمية
عن طريق المراكز الإجتماعية

(١)

تكره المذاهب الاجتماعية فكرة الاحسان المباشر من يد المحسن إلى يد المحتاج ، وترى فيها غضاضة و إيذاء للكرامة فى نفس المحسن إليه ، كما ترى فيها إيقاظا للباهاة والتعالى فى نفس المحسن ، ولذلك أبطلت الأمم الراقية التسول . لهذا ولغرض آخر هو إزالة هـذه الوصمة عن جبين الأمه لجأت إلى معاونة الطبقات المحتاجة إلى طريقين : الأول فرض الضرائب التى تكفل تحقيق العناية بهـذه الطبقات ، والثانى التبرعات للجمعيات الخيرية ومنشآت الخدمة العامة ، حتى لا تصل الصدقة من يد المحسن إلى يد المحسن إليه مباشرة واحتفاظا بالكرامة الإنسانية للجميع .

تم هذا فى الأيام الأخيرة حينما ارتقى الذوق الإنسانى ، ونضج الشعور بالواجب. ويكاد القرن العشرون يكون مطلع هذا العهد الجديد فى تنظيم الإحسان فى الأمم الغربية .

فإذا وجهنا جهودنا شطر الشرق نجد أن الإسلام قبل ثلاثة عشر قرنا قد فطن إلى هذا المعنى ورمى إلى هذه الغاية بجعل الزكاة فريضة من فرائض الإسلام الخمس ، تجبى إلى بيت المـال فينفق منها على الطبقات المحتاجة ، وجعلها حقا لهذه الطبقات لا تفضلا من أصحاب الأموال . وفى هذا المعنى يقول القرآن الكريم "وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم" .

وقد تشدد الإسلام فى هذا الركن من أركانه على شدة نفور العرب منه ، حتى إن ردة المرتدين بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم قامت على التنصل من أداء الزكاة ، فما رض بذلك خليفه أبو بكر رضى الله عنه ، وحاربهم عليها مع حروجة موقفه بل موقف الإسلام كله ، ولم يرض بالتهاون فيها ولو فترة من الزمان .

واليوم تجد وزارة الشؤون الاجتماعية يدها مغلولة عن إنقاذ الطبقات الفقيرة لأنها لا تجد المـال ، فتوفق توفيقا كبيرا حين تلجأ إلى هـذه الفريضة التى شرعت منذ ثلاثة عشر قرنا لمثل هذه الأسباب ، والتى تجعل التعاون الاجتماعى تكليفا لا تطوعا .

فليس من حق أحد أن يضع العراقيل فى وجه هذه الضريبة الجديدة بأبحاث أفلاطونية. إنها ضريبة واجبة أخذت بمثلها الأمم المتحضرة حينما أرادت التخلص من الاحسان المباشر وأثره الذميم ، فمن توفيق الله أن نجد لهذه الضريبة أساسا من الدين على وجه من الوجوه .

واذا قلنا الدين ، فاسنا نعنى الدين الاسلامى وحده ، فالديانة الموسوية تقرر العشر لمثل هذه الفريضة .

والديانة المسيحية تجعل من المستحيل على الأغنياء أن يدخلوا الجنة حتى يدخل الجمل من سم الخياط وتدعوهم للتخلص التام من الأموال ، فالاسلام حين يكتفى بربع العشر انما ييسر على الناس ويحقق الغرض المقصود من الصدقات .

وكثيرون أولئك الذين يحلو لهم أن يتمسكوا بظاهر بعض النصوص ، وأن يقيموا العراقيل الفلسفية ، فى وجه كل عمل نافع ، ولا سيما اذا كان يكلفهم بعض التضحيات .

فيجب على هؤلاء أن ينظروا الى المستوى الاجتماعى المخزى الذى تعيش فيه ملايين كثيرة ، والى الغنى الفاحش الذى يتمتع به أفراد معدودون ، وأن يؤمنوا بأن هذا الوضع غير قابل للبقاء .

فوزارة الشؤون الاجتماعية انما تقدم لهم خدمة جليلة حين تكلفهم هذا التكليف المتواضع فى سبيل تغيير هذا الوضع الشاذ تغييرا ضئيلا . وحين ترضى الساخطين وترد اليهم طمأنينتهم إلى أنها تقوم لهم بما فرضته لهم الأديان من الحقوق فى أموال الأغنياء ، وبذلك تصد مطامعهم الأخرى التى قد تثيرها التيارات العالمية .

ان أغبى الأغبياء وأحمق الحمق هم أولئك الذين لا يريدون أن يستغلوا فرصة ادخال الطمأنينة الى قلوب الملايين من المحتاجين الذين يرون مظاهر الترف أمامهم وهم منها محرومون ، بهذا القدر الضئيل من التكاليف التى تنوبها وزارة الشؤون الاجتماعية .

وانهم حين يقيمون العراقيل فى سبيلها بالأبحاث الأفلاطونية التى تستر الأثرة والشح ، انما يوقظون فى نفوس هذه الملايين عاطفة جارفة يخشى منها على جميع الأوضاع .

وانه لتوفيق — كما قلنا — أن تنفذ هذه الضريبة باسم الدين فيرضى عنها الدافعون ، ويقنع بها المنتفعون ، ويحس هؤلاء فى قرارة نفوسهم أنهم قد أخذوا ما كتب الله لهم فلا ضرورة للسخط ولا لطلب المزيد ، والدين دائما موضع الاطمئنان والايمان ومكمن الرضا والاقتناع .

وذلك ما يجعل لجباية هذه الضريبة باسم فريضة الزكاة معنى ومغزى أفضل من جبايتها باسم الضرائب المدنية كما يشير بذلك بعض الباحثين .

بقى أن نقول : إن غلة هـذه الضريبة ينبغى ألا تذهب احسانا وقتيا مباشرا — كما تصنع وزارة الأوقاف فيما تسميه الخيرات — فليس أذهب من هذه الخيرات بالصورة التى تنفق عليها ، انما يجب أن تكون مورد رزق دائم أو شبه دائم للمحتاجين .

وقد وزعت وزارة التجارة والصناعة فى تركيا أنوالا يدوية على بعض الأسر الفقيرة مقابل كمية صغيرة من الغزل فى نهاية العام .

وقامت وزارة الأوقاف هناك من أموال الخيرات بإقامة مصانع للزيت يشتغل فيها المحتاجون .

وفى مصر قامت المراكز الاجتماعية بتوزيع دود القز على بعض البيوت ، وبتوزيع بعض الحكاكيت من نوع ممتاز على بعضها الآخر بمقابل تأخذه فى نهاية العام ، والباقى يصلح أن يكون مورد رزق دائم للأسرة .

وما من شك أن كل هـذا حسن ، وأنه يمكن التوسع بتوزيع العجول الصغيرة بدل الحكاكيت أو بتوزيع الغنم والماعز فى مقابل نتاجها الأول مثلا . أو بأية وسيلة أخرى يكون من ورائها ضمان مورد رزق مستمر لا اسعاف وقتى لا أثر له .

(٢)

وبجانب مشروع الزكاة — وهذا موضعه من التوفيق — تهم الوزارة بمشروع آخر لجمع الصدقات ، يقوم على نفس الفكرة ، وهى الغاء الاحسان المباشر ، الذى يطغى الغنى ويؤذى الفقير ، والذى يجعل الاحسان فوضى يناله من لا يستحقه تارة ، ويقصر عن انقاذ المستحق تارة ، ذلك هو مشروع المكاتب الاجتماعية فى الأقاليم .

وليس هذا مشروعا مرتجلا ، فقد جرب فى القاهرة فنجحت التجربة ، وجربته المراكز الاجتماعية فى الريف فنجح كذلك .

فأما فى القاهرة فقد قامت جماعة من كرائم السيدات والأوانس المتطوعات تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية بجمع التبرعات من البيوت الغنية فى حى المنيرة وجاردن سيتى لمساعدة الأسر الفقيرة فى حى السيدة .

وقد انطلقت هؤلاء المتطوعات الى البيوت خفافا ثم عدن الى قواعدهن مثقلات بالتبرعات من كل نوع : من الملابس والسكر والصابون والأرز والنقود ... فقمن بتوزيعها على خمسين أسرة ثبت للمركز فقرها المعدم ، ونالت كل منها ما يكفيها شهرا كاملا من كل الضروريات .

ثم جاء الصيف فلجأت الجماعة الى وسيلة أخرى وهى اقامة حفلات سينمائية بقاعة الاحتفالات الكبرى فى الجامعة نصف شهرية . وقد بلغ ايراد احدى هذه الحفلات نحو أربعين جنيها ، وهو مبلغ لا بأس به فى تحقيق الغرض المحدود وهو مساعدة الخمسين أسرة سالفة الذكر .

وأما فى الريف فقد ألفت المراكز الاجتماعية ، جماعات من الخيرين فى بعض القرى يتولون جمع الصدقات فى المواسم وتوزيعها سرا على العائلات الريفية الفقيرة التى يثبت احتياجها ويجمع هؤلاء الخيرون العارفون بكل أهل القرية على ضرورة مساعدتها. وقد نجحت التجربة ونال المحتاجون الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف شيئا من المساعدة التى لا تؤذى كرامتهم .

فاذا قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بعد هاتين التجربتين — بتنفيذ مشروع المكاتب الاجتماعية فى الأقاليم ، فانها تقوم بمشروع مدروس برهنت التجربة على صلاحيته. واذا كانت هاتان التجربتان قد نجحتا فإن المكاتب المنظمة المخصصة لهذا العمل ستكون أكثر نجاحا .

ان المصرى — غالبا — لا تنقصه روح البر ، ولكنها لم تنضج فى نفسه بحيث يندفع الى البر بلا مطالب ، وهو يعطى الصدقة حيثما طلبت منه بلا نظام ولا تدقيق . فعمل هذه المكاتب انما هو تنظيم هذه العاطفة وايقاظها فى نفوس جميع القادرين ، وضمان ايصال المساعدات لمن يستحقونها بعد القيام بابحاث وتدوين معلومات تجعل هذا العمل مؤيدا بالنظام غير متروك للصادفات .

ولو كانت الميزانية قد سمحت بتعميم المراكز الاجتماعية لكان هذا أحد أعمالها ، ولكن المراكز التى أنشئت حتى اليوم من مال الدولة ومن مال الأفراد والجمعيات هى ثمانية مراكز فحسب ، ولا يعلم الا الله متى يتم تعميم هذا المشروع النافع . فلم يكن أمام الوزارة الا أن تنشئ المكاتب الاجتماعية للنهوض بهذا العمل مستقبلة ، طالما أنها لا تكلف الميزانية الا القليل ، ولا يقف فى وجهها المال الذى اعتدنا أن يقف فى سبيل كل مشروعات الفقراء .

(٣)

والجهل أحد الأمراض الاجتماعية التى تنشأ عن الفقر ثم تنشئ هى الفقر ، والإصلاح يجب أن يكون شاملا حتى يكفل له النجاح . وتلك عقيدة صاحب المعالى وزير الشؤون الاجتماعية . عبر عنها أحد محررى جريدة البلاغ وهو يقول عن هذا الوزير :

"هو مؤمن بأن الإصلاح وحدة لا تتجزأ ، فلا خير أن تعالج مرضا يأكل جسد الفلاح من قرون ولده فيه سوء التغذية ، ثم تتركه جائعا ليرتد المرض إليه . ثم لا خير فى أن تبنى قرية نموذجية ثم لا تعلم الفلاح كيف يحافظ على نظافة مسكنه لتعود القرية بعد الشهور

أو السنين أكثر وساخة من القرى غير النموذجية، ثم لا خير فى القاء المحاضرات فى فوائد النظافة ما دام المواطن محروما من الذوق الذى يحمله على الإيمان بإجمال تبعا لحرمانه من الفنون، ثم لا خير فى إنشاء المستشفيات فى شعب مريض من غير أن تقترنها بنشر الوسائل التى تصح معها أجسام الشبيبة فتمشى الوقاية مع العلاج ... ولا معنى للطالبة بتحسين حال الفلاح وهو لما يزل يجهل فوائد التعاون . "

و إذا نظرنا إلى كل ذلك الذى يريد معاليه أن يسير فى خطوات متناسقة، وجدنا أن العلم ضرورى لكل خطوة فيه، فما يستطيع الفلاح الجاهل أن ينتفع بالمنشآت الصحية ولا بالقرية النموذجية ، وما يستطيع أن يحتفظ بنظافة منزله ولا أن يتذوق الفنون ليرقى ذوقه ، وما يستطيع أن يعرف مزايا التعاون الذى تقوم نهضة الريف على أساسه .

فتنفيذا لخطة التناسق بين جميع الخطوات اعتزمت وزارة الشؤون الاجتماعية أن تحارب الأمية عن طريق المراكز الاجتماعية ، تقوم بدورها المساعد لعمل وزارة المعارف ومجالس المديريات ، عن طريق التطوع للخدمة العامة .

وقد قامت إدارة الفلاح بتجربة لهذا المشروع فى بلدة محلة زياد الملحقة بمركز المحلة الكبرى فنظمت مشروعا لمكافحة الأمية بإنشاء عدة فصول يقوم بالتدريس فيها متطوعون من المدرسين أبناء القرية وغيرهم من المتعلمين .

* * *

إننا فى الدور الحاضر من أدوار الإصلاح فى حاجة إلى الأخذ بكل تجربة والسير بكل مشروع مهما كانت دائرته محدودة ، فالمجتمع المصرى أشبه شىء بالغريق الذى يتعلق بكل عود وقد يصل بهذه الأعواد المتناثرة إلى شاطئ النجاة .

ومع ذلك فهذه نماذج من مشروعات الوزارة للإصلاح ووراءها الكثير من الموضوعات الشاملة والله الموفق لما فيه الفلاح .

خطرات حرة :

مجتمعنا المصرى
بين المتفائلين والمتشائمين

لحضرة صاحب السعادة الأستاذ محمد العشماوى بك
المستشار الملكى ونائب رئيس رابطة الإصلاح الاجتماعى

تحدثت أحاديث شتى تناولت بها ما يشغل بال المفكرين وذوى الرأى من قضايا مجتمعنا المصرى ومشكلاته القائمة . وكان آخر ماتحدثت فيه موضوع الطفولة وأثر الأم فى تنشئتها وتساءلت ماذا أعددنا لأطفالنا من مؤسسات تربية ومعاهد إعداد وبرامج إصلاح. وعنّ لى بعد ذلك أن أسأل نفسى : هبنا بلغنا الغاية من رعاية الطفولة على الوجه المنشود فما هو الأفق الذى يتلقى الطفل حين يشب رجلا كان أو امرأة، وأى ميدان ثقافى أوصحى أو اجتماعى ينتظر طفولتنا الغضة ليطبعها على غرارها و يصبغها بصبغته ؟ أهى ميادين صالحة ليحيا فيها الفرد حياة كريمة طيبة أم أننا دعاة الى العناية بأطفالنا اليوم لكى نقذف بهم غدا فى مجتمع كفيل بالقضاء عليهم قضاء الجور والاعساف ؟ ! إذن لنرسل أعيننا تطوف حول المجتمع المصرى طوفة عابرة ولندع لخواطرنا أن تسترسل فيما تراه الأعين طليقة حرة ، ولنكن صرحاء فيما نشهد وما نصف فما أنفع الصراحة فى مواقف النصح والإرشاد .

الحق أن الرأى فى مجتمعنا المصرى مختلف بين المتشائمين والمتفائلين ولكل من الطائفتين وجهة نظر يحرص على تأييدها جاهدا . فأما طائفة المتشائمين فيصارحون بأن المجتمع لم تتوافر له عوامل السلامة . تفتقد العامل الذى يصون الأخلاق من الهوى فتفقده ، وتتبين العامل الذى يرفع مستوى المعيشة فلا تجده ، وتتلمس التآزر الثقافى فاذا هو تائه المظهر ضعيف الأثر . فالشعب يمارس عيشة لا يرضاها شعب يطمح الى مرتبة إنسانية كريمة ، وهل تتكامل عناصر القوى لشعب لا تنهاله ثقافة يتمتع بها سواده الأعظم ، وأنى لشعب غير مستنير بنور المعرفة أن يدرك ماله من حق و ينهض بما عليه من تكاليف . وكيف لشعب تشيع فيه الجهالة أن يكون له رأى عام يستمع له حكامه و يخشاه الذين يخرجون على النظم السليمة لقيادته ؟ وعند هؤلاء المتشائمين أن العمرة لا تكون بنسبة من المتعلمين تبلغ العشر أو تزيد قليلا . فالشعب المستنير هو العامة لا الخاصة ، والملايين لا الألوف . وعلى من يطمع فى قيام القيادة أن يتمثل لهم شعبا يحسن فهم

ما يلقون اليه من الخطط. وما يشيرون به من المساعى، ويملك القدرة على تنفيذ ذلك تنفيذ خيرة وتقدير. و بعيد أن يتسق للشعب هذا كله الا بقدر من الثقافة له حد أدنى يضمن الاستفادة. وما ترجع المتاعب التى تلقاها الحكومات على تعاقبها والمصلحون على وفرتهم فيما يبذلونه من جهد وما يسنونه من تشريع وما يدعون اليه من إصلاح الا لأن الشعب فى كثرته الغالبة لا يفقه ما يقال ولا يستطيع أن يقدر ما يصنع وهو إنما يخشى القوانين أو على الأصح يلزم حدودها فرارا من العقوبة وتخلصا من التبعة، وكثيرا ما يسعى للتحايل على التخلص من أوامرها ونواهيها كلما استطاع لذلك سبيلا. ولو كان سواده مستنيرا لاستلهم المصلحة دون عنت ولأغنى الحكومة عن جهود تفرضها بما عليه فرضا. أليست الحكومة مضطرة للاستعانة بالثمانون وزواجره لتحمل الفلاح على مكافحة الآفات الزراعية التى تأكل ثروته أكلا. وهل يقع مثل هذا لو تمتع السواد الشعب ثقافة تبصره بالحياة فيجانب الضرر من تلقاء نفسه ويتحرى التوقى بلا تكليف ؟ الواقع الذى لا مرية فيه أن ثمانين فى كل مائة على الأقل من أهلينا ليس لديهم من العلم سم خياط ينفذ منه النور ليريهم وجه الطريق. وتكملة الواقع الباعث على الألم الممض أن خمسا وتسعين فى كل مائة من النساء على هذا الحد من الجهالة والأمية. فكيف تأتى جهود المثقفين تمارها وهم العدد الأقل إزاء السواد الأعظم؟ الا يكون طبيعيا والحالة تلك أن القلائل الذين تضمهم معاهد التعليم الأولى يخرجون الى هذه البيئة الزاحمة فلا يلبثون أن يعودوا أميين كما كانوا ؟ أو ليست الآلاف المؤلفة التى أنفقت على التعليم الأولى كمثل المجهود الذى بذله "جحا" فى ادارة ساقيته إذ كان يمتح بها من البحر ليصب فى البحر فلا جهدا أبقى ولا أرضا سقى.

ولا يفتأ المتشائمون يذكرون المناعة الصحية التى تعين على الاضطلاع بأعباء الحياة ويسألون ماذا عند الشعب من أنبائها. وهذه الاحصائيات القاطعة تشى لنا بأن كل فرد من أهل الريف يعتصم بأربعة أمراض يكفل كل منها أن يهد الجسم و يشل النشاط. على حين أن الريفيين هم عنصر الجهاد فى سبيل إنبات الطيبات وتوفير الأرزاق وأكثرهم لا يبقى له بعد القوت ما يغالب به المرض بالتطبيب، أضف إلى ذلك أن القادرين وغير القادرين منهم سواء فى الايمان بالخرافات والتعويل عليها فى الاستشفاء. فالآفتان: الجهل والمرض، يعملان فى الريف معا على هدم القوى وتقويض العزائم. ولا يكون من وراء ذلك الا نقص الثروة وضعف الانتاج.

وأمام المتشائمين الميدان الاقتصادى يعرفون له أثره فى دعم المجتمع و إصلاح مرافقه فى شتى نواحيه. فهل يصلح مستوى الاقتصاد لمجتمعنا المصرى، وهل يهيء له حياة عزيزة الجانب ؟ ها نحن أولاء نرى المستوى الاقتصادى للشعب على درجة من الهبوط لا تتسق معها إنسانية ولا تقوم بها كرامة. وما نحسب أن هذا المستوى يسير القوت وما اليه من

مطالب الحياة لأى شعب فى أدنى عصور التاريخ وأشدها عسرا على أهليها . فالنتيجة التى خرج بها الباحثون أن متوسط إيراد الأسرة فى الطبقات العامة بضعة جنيهات فى العام. فماذا يجدى هذا القدر إزاء مقتضيات العيش ؟ ولعل من الأدلة الحاسمة على صحة هذه النتيجة المحزنة أن الحكومة أعلنت رفع الضرائب عن الأرض المغلة إذا لم تزد عن خمسين قرشا فى العام ، فوضح بالتنفيذ أن هذا الإعفاء يتناول الوف الألوف من الملاك . فأى حقيقة تكاشفنا بها هذه النتيجة فى بلد عماده الثروة العقارية ؟ إذن لا جدال أن الوف الألوف من الأهلين لا تزيد ثروتهم على ثلث فدان أو نصفه . وماذا يغل نصف الفدان أكثر من أربعة جنيهات خلال ثنى عشر شهرا؟ فالقائلون بأن متوسط الايراد للأسرة بضعة جنيهات سوية لا ينقصون فى الحساب ولا يخطئون فى التقدير . وإنما تروعنا هذه النتيجة البشعة فأبى تصديقها هربا مما نجده من الروع .

ويدق المتشائمون ناقوسهم منادين بأن المجتمع المصرى لا توازن فيه بحيث يسير قدما فى مهيع الحياة . فالهوة رحبة المدى بين المتعلمين وغير المتعلمين . مئات فى ترف للعلم ويسر المعرفة تدارسوا علوم الأولين والآخرين وبلغوا بتفكيرهم عالى الآفاق ، وعاشوا فى أراجيهم يشرفون من عالم السماء . ولكن هناك ألوف الألوف لا تعرف من ذلك كله شيئا . وهى سواد الشعب وأعصابه العاملة . فالمجتمع المصرى يفقد الطبقة الوسطى التى تصل الأعلى بالأدنى يفقد الاستنارة العامة . المفكرون لا يجدون من يتبق عنهم والكاتبون لا يلقون من يقرأ لهم والدعاة للإصلاح لا يلقون من يتف حولهم . فثمة نفار بين جمع كبيرهم الأميون الأهلون وثلة قليلة هم المتعلمون الغرباء — وهذا هو السر الخفى فى أن المتعلمين زادوا عن الحاجة فى مصر. فالمحامون لا يجدون المجال أمامهم متسعا والمهندسون لا يصادفون العمل موفورا، حتى من تخرجوا فى المدارس الزراعية تضيق بهم مصر وهى البلد الزراعى فى ماضيه وحاضره على وفرة مافيه من أراض تفتقر إلى الاصلاح والتثمير . فالتعليم فى مجتمعنا المصرى إلى اليوم كالطعام المقدم إلى مريض لا يشتهيه فهو عن حاجته يفيض . وهل فى المكنة إقناع جاهل بأن يقيم على شؤون حسابه أو مزارعه أو قضاياه متخصصين فى التجارة والزراعة والقانون . فلا بد إذن أن تنشأ عطلة المتعلمين . ولا مخلص من قيامها واستمرارها مادامت لأغلبية المعلمين من أصحاب المهن الحرة أميين لا يفقهون رسالة العلم ولا يأمنون على أعمالهم إلا من كان على شاكلتهم فى الجهالة العمياء .

وكلما أنعم المتشائمون أنظارهم فى جنبات المجتمع ارتدوا يأسا من الخير إذ يشعرون بفقدان التعاون وروح المؤازرة بين الناس . فقد يضم البيت الواحد جمعا من السكان لا يعرف الجار جاره ، ولا يحس أن عليه واجبا قبله وكأنه لا صلة له بدين يقول رسوله " مازال جبريل يوصينى بجار حتى ظننت أنه سيورثه " ومما يؤسف له أن تحضر الحديث عدا على كثير

من التقاليد التي لمسناها فى مصر إلى عهد قريب، ومن بينها تواصل الجيرة وتبادل المعونة . فأما اليوم فقد اندثرت هذه التقاليد وسرى فى الناس عامل الأثرة والتوحد فأصبحوا أفرادا لا تتلاقى أيديهم على جلب منفعه ولا دفع أذى . ومن مظاهر هـذه الروح الشريرة ما تراه فى ظل الأحوال العصيبة القائمة اليوم فالمترفون لايزالون يتقلبون فى عطاف النعمى . ولايحول فى خاطر الكثير منهم أن ألوفا من بنى جلدته يعانون فى تلك الأوقات الشداد شظف العيش إذ يبلغ أن يعيش الفرد منهم فى هذا الغلاء الحار وكل نفقته خمسون قرشا فى الشهر . فهل نبضت عاطفة الخير بين جنوب الكثرة من أولئك المترفين فأشفقوا على تلك الأولوف المعذبة التى تقاسى فى حياتها الكروب ؟ أليس مما يبعث على الدهشة والعجب أن يقع هذا فى شعب تعتنق أغلبيته الإسلام ، دين الصدقة ، دين الزكاة ، دين البر بالفقراء وذوى الحاجة ، دين العدالة الاجتماعية فى أكمل صورتها ؟ إن الدين المعاملة فإن لم يكن لاسلامنا أثر فى التراحم فلا دين ، وإنما هى صور عقيدة ودعوى تعوزها الحجة ، ما أصدق شوقى حين يندد بها :

عجبت لمعشر صـلوا وصاموا ظواهر خشـية وتقى كذابا

وتلفيهم حيـال المـال صما إذا داعى الزكاة بهم أهـابا

لقـد كتموا نصيب الله فيـه كأن الله لم يحص النصـابا

تلك شكاية المتشائمين قصصتها مجملة . ولهم فى تفصيلها حقـائق ترجف منها القلوب وتضطرب المسامع . ولكن المتفائلين من وراء ذلك يتفنون أن توازن بين ماضينا القريب وحاضرنا الراهن . فان الموازنة جديرة أن تهدى إلينا الطمأنينة والرضا . أليس التعليم قد انتشر انتشارا بعيدا بالاضافة إلى ما كنا عليه . أوليست المرأة قد أخذت تتبوأ مكانتها ودرجت ترفع صوتها . أوليست الحالة الاقتصادية أمثل من ذى قبل والانتاج أكثر ووفرة الصناعات أكثر نماءا . والمـال تتداوله الأيدى وتبنى به الثروات ، ألسنا قد أصبحنا نشعر بالواجب وندعو إلى الاصلاح ونقبل على البر ؟ ربما كان فى هذا بعض الحق بيد أن نهضة الشعب لا تقوم على مظـاهر براقة . فليست الحضارة علما بلا خلق ، وليس العلم إلماما بلا تعمق ، ولا تخصيصا بلا تعميم ، وليس الغنى أن تكون الثروات متكدسة فى أيدى العشرات . فان وقف الأمر عند ذلك كانت الحضارة زائفة لا يطمئن إليها إلا من يحوز عليهم الخداع .

ولعلى غير محتاج إلى أن أصرح بأنى لست محـايدا فى قضية المجتمع المصرى بين طائفة المتفـائلين وطائفة المتشائمين . فانى إلى التشاؤم أميل . والتفاؤل فى مثل هـذه الخطوب الجسام نوع من التراخى فى نظرى والا كتفاه بالعريق والقناعة بسفاسف الأمور .

وأراني بعد ذلك أسأل : هل تغيرت حالنا خلال أربعين سنة . وهل كان التغير إلى الأحسن أو إلى الأسوأ ؟ لفت نظرى وصف شوقى للمجتمع الذى عاش فيه منذ حقبة من الزمان حين يقول :

لما رأيت سواد قو مى فى دجى ليل بهيم
يسقون من أمية هى غصة الوطن الكظيم
وسراتهم فى مقعد من مطلب الدنيا مقيم
يسمون للجاه العظيم وليس للحق الهضيم
أيقنت أن الجهل علـ ـة كل مجتمع سقيم

فتساءلت هل تزايلت الأمية . أم مايزال الشعب يتمتع بهذا الرحيق المختوم، وهل خاض السراة غمار الحياة . أم مازالت كثرتهم تتلمس رفعة الجاه وتزهد فى نصرة الحق ؟

وفى أندلسيته يقول شوقى :

شكرت الفلك يوم حوين رحلى فيالمفارق شكر الغرابا
فأنت أرحتنى من كل أنف كأنف الميت فى النزع انتصابا
ومنظر كل خوان يرانى يوجه كالبغى رمى التقـايا
وليس بعامر بنيان قوم إذا أخلاقهم كانت خرابا

فهل صلح الأمر ؟ أما تقرب هذه الأبيات إلى أعيننا صورة من بعض نواحى مجتمعنا اليوم . أليس بيننا من يغمض عينه عن هذه الحقيقة الخالدة وينسى الا قيامة لأمة تهوى أخلاقها إلى الحضيض ؟

وشوقى يقول فى الغلاء ، نقص القوت :

وتسمع رحمة فى كل ناد ولست تحس للبر انتدابا
أكل فى كتاب الله إلا زكاة المال ليست فيه بابا ؟
إذا ما الطاعمون شكوا وضجوا فدعهم واسمع الغرثى الصغابا

كانه طيب الله ثراه صاغ هذه الأبيات ليقرع بها أسماعنا فى أيامنا الحاضرة التى اشتدت على ذوى الحصاصة وتعذرت معها المعيشة . فالضجة والشكاية تسمعها أكثر ما تسمعها من جانب الطاعمين القادرين على مجابهة الشدائد .

وهو يقول على لسان تولستوى وأب العلاء فى مناجاة عقدها بينهما بخياله الرائع وفيض حكمته السامية :

تسائلنى هل غير الناس ما بهم ... وهل حدثت غير الأمور أمور
وهل آثر الإحسان والرفق عالم ... دواعى الأذى والشر فيه كثير
وهل سلكوا سبل المحبة بينهم ... كما يتصافى أسرة وعشير
وهل عالج الأحياء بؤسا وشقوة ... وقل فساد بينهم وشرور
قم انظر وأنت المالئ الأرض حكمة ... أأجدى نظيم أم أفاد نثير ؟
أناس . كما تدرى ودنيا بحالها ... ودهر وفيّ تارة وعسير
وأحوال خلق غابر متجدد ... تشابه فيها أول وأخير
تمر تباعا فى الحياة كأنها ... ملاعب لا ترخى لمن ستور
وحرص على الدنيا وميل مع الهوى ... وغش وإفك فى الحياة وزور
وحور قول الناس مولى وعبده ... إلى قولهم مستأجر وأجير
وأضحى نفوذ المال لا أمر فى الورى ... ولا نهى إلا ما يرى ويشير

ذلك وصف المجتمع كما رآه شوقى . فهل استلهم هذه الصفات إلا من بيئته التى عاشرها . وهل كان الا متأثرا بها . وهل تغير الكثير مما رسم معالمه و ابدى مقابحه . وهل حدثت غير الأمور أمور ؟

ولكنى على الرغم من تشاؤمى لألمح بارقة أمل فى ناحيتين :

الأولى — نهوض المرأة . فيجب أن يعقد بناصيتها كل رجاء . لأنها إن فهمت رسالتها وأعدت حياتها لها وعملت فى ميادينها الطبيعية مخلصة جاهدة وطرحت البهرج والزخرف

وأخذت بروح الدين القيم واستغلت ما أودعها الله من غريزة الايثار، لم تلبث البيئة المصرية أن يدب فيها دبيب القوة والسلامة .

الأخرى — صيحات الدعوى إلى الاصلاح ، فالضلوع تنطوى على ألم ، والألم دليل الشعور بالحاجة الى تغيير ما بأنفسنا . وهاهى تلك الخطب والمقالات والدراسات لانفتأ تتحدث عن العدالة الاجتماعية وترد الأمر إلى أوضاع الإصلاح الاجتماعى . وهنا لك صرخات شتى بالتواصى بالبر والمرحمة . فان كتب لهذه الصيحات الانسانية أن تخرج من منبر القول إلى ميدان العمل كان لنا فى التفاؤل حق . وما ذلك على الله بعزيز .

محمد العشماوى

المستشار الملكى

ونائب رئيس رابطة الاصلاح الملكى الاجتماعى

رأى الإمام على فى تعلم الفلك

أيها الناس ، إياكم وتعلم النجوم ، إلا ما يهتدى به برأو بحر فإنها تدعو إلى الكهانة ، والمنجم كالكاهن والكاهن كالساحر والساحر كالكافر ! والكافر فى النار ، سيروا على اسم الله .

الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأميركية

محاضرة ألقاها الدكتور وندل كايلاند

بدار مدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية

قد يستغرب البعض قيام نظام الخدمة الاجتماعية فى بلد غنى بثرواته الطبيعية كالولايات المتحدة الأميركية . والواقع أنه لا يخلو مجتمع ، مهما عظمت ثروته ، من ملايين الأنفس التى لا تستمتع بنصيب عادل من ثرواته ، ولا تشذ أميركا عن هذه القاعدة ، فإن بها نسبة غير ضئيلة من شعبها تحتاج إلى خدمات اجتماعية ، وأكثر ما نجد هؤلاء فى الجماعات التالية :

١ — جماعة المشتغلين بالزراعة — يصاب آلاف من الجنس الأبيض المشتغلين بالزراعة بنكبات اقتصادية ، تنشأ عن هبوط أثمان المنتجات الزراعية ، وإلى جانب هؤلاء نجد اثنى عشر مليونا من الزنوج وهم أبناء العبيد الذين كانوا يعملون فى الزراعة قبل تحريرهم ، وقد انتقلوا من بيئاتهم الزراعية فى الجنوب إلى المدن الصناعية فى الشمال التى تحتاج دائما إلى الأيدى العاملة .

٢ — جماعة الصناع — أثناء فترة الانتقال من الدور الزراعى إلى الدور الصناعى ظهرت مدن صناعية ونمت بسرعة عظيمة من غير تنظيم ، وقد أغرت هذه المدن الصناعية ملايين من العمال البيض والزنوج على السواء على ترك المزارع والهجرة إلى المدن ، وفضلا عن هؤلاء ففى الخمسة عشر عاما التى سبقت الحرب العالمية نزح سيل من المهاجرين الأوروبيين الذين كانوا يشتغلون بالزراعة فى الممالك الأوروبية إلى أميركا بحثا عن الرزق فى الصناعات الأميركية فى أعمال لا تحتاج إلى مهارة فنية

وقد بلغ عدد الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة فى هذه الفترة نحو ١٣,٤٠٠,٠٠٠ نسمة . وفى فترة الخمس السنوات التى أعقبت الحرب العظمى هاجر إلى أميركا نحو ٢,٨٠٠,٠٠٠ نسمة تمثل جميع الأجناس البشرية المعروفة . بينها ١٣٨,٠٠٠ من أهل اليابان و ٥٧,٠٠٠ من أهل الصين . وكان السواد الأعظم من هؤلاء المهاجرين من أفقر الطبقات . إغتروا بارتفاع الأجور فى أميركا ، إذ كان ما يتقاضاه العامل العادى فى ذلك الحين يبلغ نحو ثلاثين قرشا فى اليوم الواحد .

ولكن سرعان ما خاب ظنهم . إذ تحققوا أن أميركا لم تكن أرض الموعد التى كانوا يحلمون بها . وتبينوا أن نفقات المعيشة باهظة جدا بحيث اضطروا إلى الهبوط بمعيشتهم الى مادون مستوى المعيشة التى كان يتمتع بها الرجل الأميركى العادى . ويبلغ عدد المكتسبين الجنسية الأميركية من الأجانب الذين لم يولدوا بها نحو ثلث مجموع السكان .

٣ — وفضلا عن العوامل التى تقدم ذكرها يجب أن نلاحظ التغييرات التى طرأت على الحياة الأميركية بسبب انتشار السيارات وتقدم وسائل المواصلات مما سهل على السكان النزوح من بلد إلى آخر . فكثير من الأميركيين يمكن أن يطلق عليهم اسم " البدو المحدثين " فانهم يركبون السيارات بدلا من متن الإبل فى تنقلاتهم بحثا عن العمل أينما وجد فى كل فصل من فصول السنة ، سواء كان فى الصناعة أو فى الزراعة . والسيارات التى يملكها هؤلاء العمال من الأنواع الرخيصة الثمن . ويعيشون مع عائلاتهم فى معسكرات للعمال أو أى مكان شبيه بها . ويجد الإنسان صورة واضحة لحياة هذه الفئة فى رواية " غضب البؤساء " التى نشرت فى كتاب وأخرجت فى شريط سينمائى شهير . وحالة البؤس والفقر هذه أصبحت من الخطورة بحيث صار لزاما على الحكومة والهيئات الخيرية أن تهتم بإيجاد حل لها .

٤ — وكذلك كان للاضطهاد السياسى والدينى فى بلدان مختلفة أثر فى إزدياد المشاكل الاجتماعية فى الولايات المتحدة . وذلك لأن عددا كبيرا من المضطهدين لجأ إلى أميركا . وهؤلاء المهاجرون لم يكن لديهم شىء من المال . هذا وقبل الحرب العظمى هاجر مئات الألوف من اليهود من بولاندا وروسيا الى أميركا . ونجد الآن فى مدينة نيويورك وحدها نحو مليونين من اليهود . وكثير من هؤلاء اليهود يعانون شظف العيش . كذلك أرغم الاضطهاد النازى فى ألمانيا مئات من العائلات اليهودية وغيرها على الهجرة الى أميركا .

وهكذا ألقى على عاتق الولايات المتحدة مشاكل اجتماعية نشأت فى بلدان العالم المختلفة فضلا عن العبء الثقيل الذى تحمله بسبب مشاكلها الاجتماعية الخاصة .

ومنذ إن بدأت الهجرة إلى الولايات المتحدة من الممالك الفقيرة مثل إيرلاندا التى قذفت منذ مائة عام بعدد كبير من العائلات الفقيرة للاستيطان فى الولايات المتحدة الاميركية ، وجدت الجمعيات الخيرية نفسها مضطرة إلى اسداء المعونة إلى هؤلاء المهاجرين الفقراء . وقد تضاعف هذا العبء فى الخمس والعشرين السنة الماضية بسبب التيارات المتواصلة المتدفقة من الفلاحين الأوربيين إلى أميركا . فأثار ذلك اهتمام الجمهور بالخدمة الاجتماعية حين آمنوا بضرورة السعى لحل المشاكل الاجتماعية صيانة للأمة من التصدع . وبعد أن تحققوا أن مجرد توزيع الاحسان بوساطة الأفراد والهيئات الدينية لا يغنى ولا يسمن من جوع أنشئت جمعيات خيرية أهلية تعمل كل منها فى ميدان خاص وتسعى كلها لتحسين الحالة الاجتماعية . وكان دخول الحكومة فى هذا الميدان بعد تردد طويل وبخطوات بطيئة جدا لأن من أهم مظاهر الديموقراطية الأميركية امتناع الحكومة عن التدخل فى الشؤون العامة التى لا تمس الأمن العام إلا بقدر محدود وترك ميدان النشاط الاجتماعى للأفراد . ولكن ازدياد اهتمام الحكومة بالشؤون الاجتماعية فى الأعوام الأخيرة . وقد يكون سبب اهتمام الهيئات الرسمية والخصوصية بالخدمة الاجتماعية فى الوقت الحاضر هو إنكار النظرية الفردية التى كانت تعتبر

الفرد مسؤولا عن كل ما يصيبه من فقر أو جهل فهو إذن مستحق لكل ما يصيبه . والأخذ بنظرية مسؤولية المجتمع التى تعتبر المجتمع وما فيه من وضع سياسى أو نظام اقتصادى مسؤول عما يصيب الأفراد من بؤس وشقاء .

ولم تكتف الجمعيات الخيرية بأمريكا بمعالجة المشاكل الاجتماعية فى بلادها بل أظهرت كذلك اهتماما بالنكبات التى أصابت غيرها من بلدان العالم سواء كان ذلك بسبب الزلازل أو المجاعات أو مصائب الحروب . فجمعية الصليب الأحمر الاميركية وهى مؤسسة شبه رسمية مركزها فى وشنطن ولها فروع فى جميع أنحاء الولايات المتحدة ، تملك موارد عظيمة من المال والرجال وغير ذلك مما يلزم لمواجهة الطوارئ وتخفيف آلام المنكوبين فى أى مكان كان . وقد صرفت جمعية الصليب الأحمر الاميركية نحو ٤٧ مليون دولار فى ٢٢ شهرا منذ اندلعت نيران الحرب الحالية . وقد بلغ عدد الأفراد الذين ساعدتهم نحو ١٥ مليونا من الأنفس فى خمسة عشر قطرا فى أوربا وآسيا وأفريقيا . وقد بلغ عدد من ساعدتهم الجمعية فى الشرق الأوسط — بما فى ذلك القطر المصرى — نحو ١٢٢ ألف شخص وزعت عليهم مساعدات مالية وأطعمة وغير ذلك . وفوق ذلك فقد تبرعت الجمعية بمبالغ لا يستهان بها لمساعدة نحو ٤٠٠ ألف من أسرى الحرب .

وإلى جانب جمعية الصليب الأحمر الأميركية توجد جمعية أخرى تدعى جمعية الصليب الأحمر للشباب ويبلغ عدد أعضائها فى أميركا نحوا من ٩,٥ مليون من الفتيان والفتيات . وقد بلغ ما جمعوه لمساعدة الأطفال المنكوبين نحو ٢٢٠ ألف دولار .

هذا ولا يفوتنا أن نذكر بأن هناك عدة جمعيات خيرية أميركية أخرى ذات صبغة دولية . مثال ذلك مؤسسة روكفلر المشهورة . وشعار هذه المؤسسة هو "خدمة الإنسانية والعمل على سعادتها فى جميع أنحاء العالم" . وهى تصرف أموالا طائلة لرفع الحالة الاجتماعية والصحية فى جميع أنحاء العالم دون تفضيل بين جنس وآخر أو عقيدة دينية على سواها . وقد أسدت هذه المؤسسة خدمات جليلة لمصر خلال العشر سنوات الماضية .

غير أننا سنقتصر فى هذا الحديث على الخدمة الاجتماعية داخل الولايات المتحدة ذاتها . وسنبين أغراضها وخططها ونظمتها . وسنخص بالذكر تلك الناحية من الخدمة الاجتماعية التى تطورت فأصبحت كغيرها من المهن الفنية يمارسها إخصائيون . وقد بلغ عدد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية نحو ٤٥ ألف إخصائى .

أغراض الخدمة الاجتماعية :

تقدمت الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة فى الخمس والثلاثين سنة الماضية ونظمت على أسس علمية . ويمكن تحديد هدفها بأنه إجابة حاجات الإنسان سواء نشأت

حاجاته بسبب الفقر أو الأمراض أو الجرائم أو غير ذلك مما قد يصيب الأفراد فى شتى طبقات المجتمع والعمل على تحسين العلاقات الاجتماعية لهؤلاء الأفراد. ومع أن فوائد الخدمة الاجتماعية لا تقتصر على طبقة معينة فان أكثر فائدتها بطبيعة الحال تعود على الطبقات الفقيرة أكثر من غيرها . هذا وتقوم الخدمة الاجتماعية على مبادئ العلوم العصرية كعلم الأحياء وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع . وفى حالات خاصة يستعان بالمبادئ الطبية الحديثة .

ومع أن الخدمة الاجتماعية تقوم على هذه الأسس العلمية فانها فن أكثر منها علم . وهى تتطلب ممن يمارسها براعة الفنان وفهمه للنفس البشرية . لاسيما فى معالجة بعض الحالات الخاصة . وأعظم هدف للخدمة الاجتماعية هو مساعدة الأفراد لتهيئة أنفسهم للعمل بنجاح فى البيئة التى يعيشون فيها . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعتبر من يمارس الخدمة الاجتماعية بمثابة " طبيب اجتماعى " يعالج حالات فردية .

وفضلا عن العناية بالأفراد فان الخدمة الاجتماعية تحاول خدمة الهيئة الاجتماعية فى مجموعها بأعمالها الوقائية لمنع الفاقة والمرض بالقضاء على أسبابهما . وينبغى أن يذكر الاخصائى فى كل أعماله النواحى الوقائية ويعاون الجمعيات التى تعمل فى هذا الميدان ، والتى لا بد فيها من معاونة الإختصائيين للقيام ببحوث علمية . وتعاون الحكومة على إصدار التشريعات التى تساعد على الإصلاح الاجتماعى .

وهنا يجدر بنا الاشارة إلى الفوائد التى تعود على المشتغل بالخدمة الاجتماعية نفسه . سواء ساهم فيها بوقته ومجهوده أو بماله . فمن اتخذ الخدمة الاجتماعية مهنة له اكتسب خبرة واسعة ودراية عظيمة . وكذلك يجد الأغنياء الذين يهتمون بالخدمة الاجتماعية ويمدون مشروعاتها بالمال لذة وفائدة فى إرضاء ضمائرهم . ولا بد للمشتغلين بالخدمة الاجتماعية من حرارة الايمان بالرسالة التى يؤدونها للمجتمع إذا أرادوا تحقيق أهدافها والنجاح فى تنفيذ مناهجها .

طرق الخدمة الاجتماعية :

قامت رابطة المشتغلين بالخدمة الاجتماعية فى أمريكا بتقسيم أعمال الخدمة الاجتماعية إلى ثمان أقسام ، وهى : الإدارة — بحث حالات فردية — العمل بين الجماعات — الخدمة الاجتماعية بين العمال — التنظيم الإدارى — الخدمة الصحية — البحث العلمى — الدعاية الاجتماعية .

١ — إدارة الأعمال الاجتماعية — لابد للمصالح الحكومية التى تعنى بالشؤون الاجتماعية من إدارة حازمة . وينطبق هذا القول على الجمعيات الخيرية المختلفة . فلا شك أن اللجان

والإدارات تكون أكثر استعدادا للعمل المثمر إذا ما توافرت لها الخبرة والمران . وإن كان بعض المشتغلين بالشؤون الاجتماعيـة ليسوا من المتخصصين بل يعملون فى غيرها من المهن ويساهمون بوقتهم فيها .

٢ — البحث الفردى — هـذا من غير شك لب الخدمة الاجتماعية وأهم فرع من فروعها . فالعمل يقوم على بحث حالات فردية خاصة . وقـد يطلب من العـالم الاجتماعى أن يقوم بدراسة حالة خاصـة لطفل معين ككائن قائم بذاته أو من حيث صلته بعائلته . وهنالك هيئات متنوعة تخصصت لمعالجة الحالات الفردية . فمن مراكز العناية بالأطفال التى يشرف عليهـا إخصائيون فى مشاكل الأطفال ، إلى هيئات العناية بسعادة الأسرة ، إلى الخدمة الطبية الاجتماعية الملحقة بالمستشفيات والعيادات الطبية ، إلى هيئات الأحداث الملحقة بالمحاكم والاصلاحيات .

٣ — الخدمة الاجتماعية للجماعات — وهـذا النوع من الخدمة الاجتماعية نجده فى أندية الصبيان والبنات وملاعب الأطفال والمـدارس الليلية المعدة لتعليم المهاجرين الذين يودون تعلم اللغة الانجليزية . أو الإلمـام بعلوم خاصة . ثم هناك وجوه الخـدمة الاجتماعية فى المحلات الاجتماعية "جمع محله" والمراكز الاجتماعية .

٤ — الخدمة الاجتماعية فى المصانع — توجد خمس فروع للخدمة الاجتماعية فى المراكز الصناعية . فهناك مكاتب العمل . ثم الصناعات التى تصلح لأصحاب العاهات كالعميان . ثم مكاتب الأبحاث العلمية لدراسة تأثير بعض الصناعات على العمال المشتغلين بها . ثم مكاتب الخدمة الاجتماعية لمساعدة موظفى المصانع وعائلاتهم . وهناك أيضا مكاتب لإرشاد الأفراد فى اختيار المهنة التى يصلحون لها . ولعل أحسن مثل عن المجهود الذى تبذله بعض الشركات فى ميـدان الخدمة الاجتماعية هو ما تقوم به شركة "متروبوليتان" للتأمين فى نيويورك . وهذه الشركة تستخدم إخصائيين اجتماعيين يقدمون خدمات جليلة لزبائن الشركة . إذ أنه اتضح لهـا أن ما تبذله من مال ومجهود لإرشاد زبائنها فى وسائل المحافظة على صلتهم يوفر مبالغ كبيرة ويمكنها من تخفيض أسعار التأمين وجعله ميسورا لأكبر عدد من المؤمنين على حياتهم .

٥ — الإدارة والتنظيم فى الخدمة الاجتماعية — وهنالك هيئات لإعداد موظفين فنيين للعمل فى ملاجئ الأيتام والمستشفيات والمراكز الاجتماعية وغيرها من المعاهد الاجتماعية التى ترصد مالا وفيرا للانفاق على الخدمات الاجتماعية .

٦ — الخدمة الاجتماعية والمحافظة على الصحة العامة — تنشط فى هذا الميدان المصالح الحكومية المختصة بشؤون الصحة العامة كما تعمل المعاهد الخاصة التى تعنى بنشر التعليم الصحى .

٧ — التدريب على البحث العلمى — يعمل فى هذا الميدان أفراد نالوا قسطا وافرا من التعليم العالى ولا سيما فى علوم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس وعلم الإحصاء . والإخصائى فى البحث العلمى يقوم بدراسة اتجاهات البيئة كالمسائل الصناعية وزيادة السكان . وإيجاد حل للمشاكل القائمة والتى قد تهدد المجتمع فى المستقبل . ويعمل هؤلاء العلماء إلى جانب بحوثهم كأساتذة فى المعاهد التى تقوم بتدريس علوم الخدمة الاجتماعية . وقد أصبح تدريب الإخصائيين فى أميركا أهمية خاصة . إذ يوجد نحو خمس وعشرين مدرسة للخدمة الاجتماعية منها إحدى وعشرون كلية ملحقة بالجامعات .

٨ — الإخصائيون فى الدعاية الاجتماعية — وتشمل هذه الطائفة إخصائيين ذوى خبرة واسعة . فمنهم من يقوم بعمل السكرتير المالى لجمعية من الجمعيات ووظيفته جمع المال اللازم للمشروعات المختلفة . أو سكرتير الدعاية ووظيفته توجيه الرأى العام بوسائل الدعاية المختلفة كالصحافة والإذاعة وغيرهما . ومن هذه الطائفة إخصائيون فى علم النفس والتغذية وعلم الإحصاء .

المؤتمر الأهلى للخدمة الاجتماعية :

ينعقد هذا المؤتمر مرة كل عام منذ سنة ١٨٧٣ ، ويضم ٤٠٠ جمعية من جمعيات الخدمة الاجتماعية . ويبلغ عدد الأعضاء الذين يحضرون المؤتمر لتمثيل هذه الهيئات المختلفة نحو ٤٠٠٠ عضو . أما المشتغلون بالخدمة الاجتماعية فى أميركا فيبلغ عددهم نحو ٤٥٠٠٠ كلهم إخصائيون . ويبلغ عدد النساء المشتغلات بالخدمة الاجتماعية ست أضعاف الرجال . وهذا خير دليل على استعداد المرأة وكفايتها لهذا الميدان لا سيما فى المسائل العلمية . أما الشؤون الادارية فيقوم بها عادة الرجال . ويتمتع المشتغلون بالخدمة الاجتماعية عادة بدرجة عالية من التعليم .

الشؤون الاقتصادية :

تولى الحكومة اهتماما عظيما بالشؤون الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاجتماعية التى تنشأ عن سوء الوضع الاقتصادى وفى مقدمتها مشكلة الفاقة والمرض والجهل . وهى تستعين فى ذلك بالوسائل الآتية :

١ — إيجاد عمل للمتعطلين — إزداد اهتمام حكومة الاتحاد بإيجاد عمل للمتعطلين منذ تولى الرئيس روزفلت إدارة الحكومة . وقد أصدرت الحكومة عدة قوانين وخصصت مبالغ كبيرة فى ميزانية الجمهورية لتنشيط العمل واتساع ميادينه . وقامت الحكومة توزيع مساعدات مالية للموزين أثناء الأزمة الاقتصادية التى هبت على العالم . ثم رؤى العدول عن ذلك وتخصيص تلك المبالغ لتنشيط المشروعات العامة وتشغيل المتعطلين . كانشاء الطرق ومشروعات الرى وإقامة المبانى العامة وزراعة الغابات وصيانتها . وقد بلغ ما صرفته حكومة

الاتحاد لتنشيط الأعمال ملايين الدولارات . وفضلا عما كانت تقوم به من المشروعات فانها كانت تصرف إعانات للمدن والولايات المختلفة لتشجيع الصناعات و إيجاد العمل للعمال العاطلين .

وقد مضت فترة من الزمن ساد الاعتقاد أن العمال العاطلين الذين تصرف لهم إعانات من الحكومة يستسيغون التعطل و يتهربون من العمل إذا عرض عليهم . ولكن ثبت أن الحال على عكس ذلك . ففى مدينة " إكرون " بولاية أوهيو مثلا أعلن مدير مكتب الإعانات فى الجرائد عن وجود وظائف خالية لتشغيل العمال العاطلين بأجور لا تتجاوز مبلغ الإعانة التى تصرف لهم ، وترك لكل عامل الحرية فى قبول العمل أو رفضه ، مع عدم حرمانه من الإعانة اذا رفض العمل . وقد كانت دهشة مدير العمل عظيمة عند ما رأى أن ٨٥ فى المائة من عمال الإعانة قدموا طلبات لإلحاقهم بهذه الوظائف .

٢ — التأمين الاجتماعى — تحتم حكومة كل ولاية على أصحاب المصانع أن يرصدوا مبلغا معينا من المال لمساعدة العمال فى حالات المرض أو الوفاة أو الحوادث أو التعطل أو الشيخوخة . وكذلك لمساعدة كل عاملة من النساء أثناء الحمل . وتساهم حكومة الاتحاد فى إيجاد الأموال اللازمة للتأمين على العمال بأن تقدم لكل ولاية من الولايات مبلغا من المال لتشجيعها على اتباع نظام التأمين فى الصناعات المختلفة . ولكن مما يؤسف له أن العمال الذين يشتغلون فى المزارع أو يقومون بالخدمة فى المنازل لا يتمتعون بامتيازات التأمين حتى الآن .

بيد أنه مما يدعوا إلى التفاؤل أن الرأى العام أخذ فى التطور أخيرا فأصبح ينظر إلى الصناعات التى لا تؤمن على عمالها ضد حوادث العمل وتقلبات العمل نظرة الاحتقار واعتبارها صناعات طفيلية لأنها عالة على المجتمع الذى توجد فيه . إذ تلقى عبء العمال المتعطلين أو المعوزين على عاتق الدولة والمجتمع دون أن تهتم بحاجاتهم . أما الشركات المحترمة فانها تشعر بما عليها من مسؤلية نحو العمال الذين تستخدمهم وتقوم بتأمينهم ضد الحوادث وصروف الدهر

٣ — مكاتب التوظيف — اهتمت حكومة الاتحاد وحكومات الولايات المختلفة بانشاء مكاتب تعمل على توظيف من يتعطل من العمال . وقد اضطرت الحكومة إلى مراقبة هذه المكاتب التى يديرها الأفراد لما رأته من جشع أصحابها وسوء تصرفهم .

٤ — مساكن العمال — وكذلك اهتمت الحكومة بمسألة المساكن ورفع المستوى الصحى للعمال . ففتحت اعتمادات مالية لتسليف الأفراد والجمعيات ما يلزمهم من المال لهذا الغرض . ففى مدينة بتسبرج مثلا اختارت السلطات المحلية بقعة جميلة فى أحد الأحياء الفقيرة يقع على قمة تل . وشيدت عليها منازل تتوفر فيها الأسباب الصحية لإسكان عائلات العمال .

وأنشأت متنزهات وحدائق عامة وحوضا للسباحة يستمتع به أهالى هذا الحى. وجعلت أجور تلك المنازل زهيدة جدا .

وللمحافظة على الصحة العامة تعنى الحكومة بالإشراف على الأطعمة وصلاحية العقاقير التى تباع للجمهور وإبعاد المصابين بالأمراض المعدية إلى أماكن بعيدة عن الأحياء الآهلة بالسكان وغير ذلك . هذا وقد قامت الحكومة بردم البرك والمستنقعات فى بنما وكوبا مما أدى إلى القضاء على وباء الحمى الصفراء .

وقد أنشأت الحكومة فى كثير من الأحياء مراكز للتمريض. وتقوم الممرضات التابعات لكل مركز بزيارة منازل الحى ويقدمن مساعدات طبية أولية . وفى كثير من المدن نظمت الخدمات الطبية بحيث يستفيد منها كافة أفراد الحى من فقراء وأغنياء مقابل أجر بسيط لكل زيارة طبية .

٥ — الخدمة الاجتماعية فى المناطق الزراعية — لم تتقدم الخدمة الاجتماعية فى المناطق الزراعية تقدمها فى المدن والمناطق الصناعية . وإن كانت لم تحرم من نصيب من الاهتمام . ففى ولاية كنساس رأت الحكومة المحلية أن تخفف وطأة الفاقة عن الفقراء أثناء الأزمة الاقتصادية. فسمحت للعائلات الفقيرة بزراعة بعض الأراضى لإنتاج ما يلزمهم من القوت. ومن المشاهد فى المناطق الزراعية التى أدخلت فيها الوسائل الصناعية الحديثة ولا سيما فى المناطق التى يزرع فيها القطن والفواكه أن الانقلاب الصناعى أضر بالعمال . وقد صور الأدباء ورجال السينما حياة هؤلاء العمال فى روايات أدبية وأفلام سينمائية .

الخدمة الاجتماعية والمجتمع — فضلا عما تقدم ذكره من ضروب النشاط الاجتماعى فى ميادين الحياة الاقتصادية هناك أنواع من الخدمة الاجتماعية لمعالجة مشاكل العائلات والأفراد .

١ — تفكك الأسرة: يؤدى تفكك الأسرة — سواء فى مصر أو فى أميركا — إلى مشاكل متعددة تثقل كاهل المجتمع . أما أسباب التفكك فكثيرة . نذكر منها وفاة أحد الوالدين والطلاق واضطرار الأم إلى العمل خارج دارها لكى تعول أطفالها . ويمكن تخفيف وطأة الضرر الذى ينشأ عن الطلاق واضطرار الأم إلى الخدمة فى خارج المنزل بوساطة وسائل الخدمة الاجتماعية. وفى الولايات المتحدة تسعة وأربعون سلطة حكومية لها مطلق الحرية فى تقرير قواعد الطلاق. وتختلف قوانين كل ولاية عن الولايات الأخرى فى مسألة الطلاق. ولذلك يسهل على الكثيرين أن يتلاعبوا فى تلك المسائل . فمثلا يمكن لأحد أهالى ولاية نيويورك حيث قوانين الطلاق محدودة أن ينتقل إلى ولاية نيفادا حيث قوانين الطلاق سهلة رحبة وبعد أن يقيم ستة أشهر فى ولاية نيفادا يمكنه أن ينال حكم الطلاق . وهذا الاختلاف

فى قوانين الطلاق كثيرا ما يسبب مآسى ولا سيما للاطفال . ولهذا قامت أخيرا حركة ترمى إلى توحيد القوانين الخاصة بالطلاق فى جميع الولايات . هـذا وقد رأت حكومات بعض الولايات أن تتلافى الضرر الاجتماعى الذى يلحق العائلة من أثر اضطرار الامهات إلى ترك أطفالهن والعمـل لكسب القوت، فوضعت نظما اجتماعية لمنح معاشات للامهات اللاتى ليس لهن من يعولهن ويعـــول أطفالهن . وكذلك هناك جهود ترمى إلى منع النساء فى الأحوال العادية من الاشتغال فى الصناعات لكى لا تزيد الأيدى العاملة التى تضاعف الإنتاج دون أن تساعد على إيجاد زيادة محسوسة فى الاستهلاك .

رعاية الطفل :

أصـــدر كثير من الولايات قوانين تحرم على الأطفال العمل قبل سن معينة حتى يتسنى لهم التزود ولو بقسط غير ضئيل من التعليم . وقـد جعلت معظم الولايات التعليم الزاميا حتى سن الرابعة عشرة، ورفعت بعض المدن مستوى التعليم الإلزامى إلى سن السادسة عشرة وكذلك رأت بعض المدن أن تشجع التعليم فجعلت التعليم الثانوى مجانيا . وفى مدينة " منيا بوليس " تتعاون إدارة التعليم مع الجمعيات الاجتماعية والخيرية وتمنح العائلات الفقيرة إعانات ماليـة حتى لا تضطر إلى استخدام أطفالها للعمل وكسب العيش قبل إتمامهم مرحلة التعليم .

وفى مدينة بوسطن يمكن استخدام الأطفال فى أعمال معينة بسيطة بعد ساعات المدرس إذا صرح مراقب التعليم بذلك ، وذلك إذا تحقق أن عائلة الطفـل من الفقر بحيث تحتاج إلى مساعدة الطفل المـالية عن طريق بيع الجرائد أو مسح الأحذية أو غير ذلك من الأعمال التى لا تجهد الطفل . غير أن القانون يعاقب الآباء الذين يحاولون استغلال أطفالهم وتشغيلهم دون تصريح من مراقب التعليم .

الخدمة الاجتماعية والقضاء :

توجد فى كثير من المدن الأمريكية جمعيات خيرية تقدم خدماتها فى الدفاع أو الاتهام فى قضايا الفقراء . وهذه الخدمة لهـا أهميتها من الناحية الاجتماعية والسياسية أيضا لموظفى الحكومة الذين تحدثهم أنفسهم بإساءة استخدام سلطتهم الإدارية فى معاملتهم للفقراء . كذلك شكلت بعض الولايات لجانا للصلح مهمتها حل المشاكل والقضايا قبل الالتجاء إلى المحاكم .

وإنى أختم هذا البحث الموجز عن مظاهر الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة فأقول إن هـــذه الحركة فى أمريكا ترمى إلى جمع المعلومات واكتساب الخبرة اللازمة للقيام بالإصلاحات الاجتماعية على أكمل وجه . سواء أكان ذلك عن طريق الجهود التى تبذلها الجمعيات الأهلية والإدارات الحكومية، وشعار الأفراد والجماعات الذين يعملون فى الإصلاح الاجتماعى " الوقاية خير من العلاج " .

على هامش أسبوع البر :

الخدمة الاجتماعية
لا تزال بكرا فى كل ميدان

سأل أحد مندوبى الصحف حرم رفعة رئيس الوزراء عن المشروع الذى تنوى أن توجه إليه المبالغ المجموعة من أسبوع البر ، فأجابت بأن هذا يتوقف على مدى التبرعات وعلى قيمة ما يجتمع فى النهاية ، فالمبلغ الذى يصلح لمشروع قد لا يصلح لمشروع آخر .

وقد خطر لى بعد ما علمت أن مجموع التبرعات قد وصل إلى نحو مائة ألف من الجنيهات أن أفكر فى أهم مشروع يمكن أن توجه إليه هذه المبالغ .

وما كدت أعرض المسألة هذا العرض حتى تفتحت أمام عينى ميادين الخدمة الاجتماعية فى هذا الوطن المحتاج وكلها لا يزال بكرا لم تمسسه يد أو مسته مسا خفيفا لا يعد شيئا بالقياس إلى ما يجب أن يكون أى مشروع هو أولى وأجدر من سواه : مراكز رعاية الطفل ؟ دور كفالة الأطفال المشردين ؟ مساعدة و إطعام الأسر الفقيرة ؟ تغذية العمال ؟ . . . . عشرات من أمثال هذه العنوانات ؟

كل مشروع هو أولى بالتقديم ، لأن الحاجة ماسة إليه فى الصميم ! وذلك مقياس الموجود والمطلوب من الخدمات الاجتماعية المنتشرة فى جميع البلاد المتحضرة . فلنقل كلمة سريعة عن بعض هذه الخدمات : .

مراكز رعاية الطفل :

لكل طفل الحق فى أبوين صحيحين ! ولكل طفل الحق فى الحياة . ولكل طفل الحق فى العناية الواجبة ولاسيما فى أيام طفولته الأولى التى لا يستطيع فيها الاهتمام بنفسه .

هذه مبادئ مقررة فى جميع بلاد العالم المتحضر ، قررتها هذه البلاد بعد أن تنبهت إلى أن الطفولة ثروة أنفس من ثروة المال ، لأنها منبع الرجال والنساء الذين ينتجون ثروة المال وذلك بغض النظر عن المبادئ الإنسانية التى توحى بهذه المبادئ فى رعاية شؤون الطفولة .

ولتحقيق المبدأ الأول شرعت قوانين السلامة الجسدية والعصبية فيمن يعتزمون الزواج. هذه القوانين التى دار الحديث عنها منذ عام ثم أسدل عليها الستار ، شأنها شأن كثير من المشروعات التى تطوى لمجرد تغير الهيئة الحاكمة ، كأن مصالح الوطن الرئيسية تختلف فى عهد عن عهد ، وتتبدل بتبدل الهيئات !

وانحقيق المبدأين الثانى والثالث أنشئت مراكز رعاية الطفل ، ولم تقصر وظيفتها على العناية بالطفل عند الولادة ومدة الرضاعة ، بل شملت العناية بصحة الأم الحامل تنفيذا للمبدإ الأول كذلك .

ومما لا شك فيه أن هذه المراكز تقوم بوظيفة إنسانية رفيعة ، وهى فى الوقت ذاته شديدة الأهمية ولا سيما فى بلد كمصر يجتمع فيه الفقر والجهل حليفين قويين ضد الطفولة ، فالفقر يعجز الملايين عن العناية بصحة الأمهات وصحة المواليد ، ويعرض الأم والجنين لأمراض التغذية وللأمراض الميكروبية التى يساعد الضعف على تغلغلها . والجهل يساعد الفقر فى إهمال كل عناية صحية بالحامل والوليد .

ونسبة وفيات الأطفال عندنا نسبة مروعة نتيجة لهذين العدوين الجبارين ، وقد أوردت لجنة المالية بمجلس الشيوخ إحصائيتين خطيرتين عن وفيات الرضع ووفيات الأطفال فى مصر وفى البلدان الأخرى نكتفى بتسجيلهما هنا للدلالة على حاجتنا الملحة أكثر من أى بلد آخر لمضاعفة مراكز رعاية الطفل فى جميع أنحاء البلاد ، قبل أن نرفع رءوسنا أمام العالم المتمدن وقبل أن نزعم أننا متحضرون ، وأننا نعيش فى القرن العشرين !

وهاتان هما الإحصائيتان الرهيبتان :

نسبة وفيات الأطفال فى بعض الممالك فى كل ألف نسمة :

المملكة	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٨
هولندا	٤٠	٣٩	٣٨	٣٦
ألمانيا	٦٣	٦٦	٦٤	٦٠
النمسا	٩٩	٨٣	٨٥	٨٥
بلجيكا	٧٧	٧٥	٨٠	٧٥
بلغاريا	١٥٤	١٤٤	١٥٦	١٤٤
مالطة	٢٨٨	١٠٥	٢٤١	٢٢٥
إيطاليا	١٥١	١٠٠	١٠٠	—
رومانيا	١٥٢	١٧٥	١٧٨	١٨٣
الهند	١٦٤	١٦٣	١٦٢	—
مصر	١٦١	١٦٤	١٦٥	—
شيلى	١٥٢	٢٥٢	٢٤١	٢٣٦
انجلترا وويلز	٥٧	٥٠	٥٨	٥٢
اليابان	١٠٧	١١٧	١٠٦	—

نسبة وفيات الرضع فى مصر وغيرها سنة ١٩٣٧ :

المملكة	النسبة فى كل ألف من السكان	المملكة	النسبة فى كل الف من السكان
مصر	٢٦٥	النمسا	٨٩
الهند	١٦٢	بلجيكا	٨٠
بلغاريا	١٥٠	ألمانيا	٦٤
إيطاليا	١٠٩	انكلترا	٥٨
اليابان	١٠٦	هولندا	٣٨

دور كفالة الأطفال المشردين :

قلنا إنه أصبح من المبادئ المقررة أن لكل طفل الحق فى الحياة والحق فى العناية بشأنه ، ونظرة إلى طرقات القاهرة وأزقتها وأفاريز طرقاتها تكفى للدلالة على المدى السحيق بيننا و بين تنفيذ هذه المبادئ الإنسانية. ففى كل مكان نجد الطفولة المشردة أشكالا وألوانا ، وكلها تلتقى فى طابع البؤس ، ومظهر الرثاثة ، وأمارات المرض والهزال ، وروح الحذر والتلصص .

هذه الطفولة المشردة كنوز مبعثرة تسرف فيها إسراف السفيه الذى لايجد من يحجر عليه وهو يبعثر ذخائره ذات اليمين وذات الشمال بلا حساب . وبدلا من أن نكون من هذه اللبنات الصغيرة أركانا فى بناء المجتمع نحولهم إلى مرضى وذوى عاهات ، ولصوص ونشالين وسماسرة أعراض و"بلطجية" إلى آخر القائمة التى يتعب المسئولون أنفسهم ويتعبون البوليس والخزانة العامة فى اتقاء شرورها وتتبع جرائمها . والتى يلقى منها المجتمع شر ما يلقاه مسرف سفيه يبعثر كنوزه بلا حساب ، ويستبدل من الأزهار والثمرات الشهيه أشواكا وثمارا مرة

وفى مصر هيئات محدودة الموارد تحاول القيام بشىء فى ميدان هذه المعركة ، تحاول أن تسترد شيئا من هذه الكنوز الضائعة ، وأن تصلح شيئا مما أفسدته يد الفقر والمرض والجريمة والإهمال والقسوة والأثرة . ولكن هيهات أن تستطيع شيئا هاما ، وهذه مواردها ضيقة ضئيلة ، وتلك جهودها محدودة قليلة .

وقبل أن يسير السائر فى طرقات المدائن والقرى فلا يرى هـذه الوجوه الذابلة وتلك الأجسام الهزيلة وهـذه العيون المتلصصة وتلك الخطوات المذعورة . قبل هـذا يجب أن لا نزعم أننا متحضرون وأننا نعيش فى القرن العشرين .

مساعدة وإطعام الأسر الفقيرة :

لكل آدمى الحق فى أن يأكل ويشرب ليعيش . هـذا مبدأ تقرره الإنسانية فى جميع العصور وتقرره المبادئ الاجتماعية الحديثة بعضها بالبداهة وبعضها عن طريق القانون . " فالجوع محظور على الدامركيين" هذه مادة أساسية فى دستور الدانمركه !

وفى مصر عائلات فقيرة تجوع ، تجوع أياما كثيرة فى السنة جوعا حقيقيا ، وتجوع كل أيام السنة من ناحية عدم كفاية الغذاء وعدم توافر المواد الضرورية فيه . وبجانبها عائلات أخرى قليلة نسبيا تأكل حتى تتخم وتضطر إلى المسهلات وأدوية التخمة معظم أيام السنة كذلك !

وقد قامت فى مصر جماعة بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة وإطعام الأسر الفقيرة . وبدأت تجربتها فى ثلاثة أحياء بالقاهرة ، وكانت التجربة الأولى مشجعة فجمعت مايكفى العائلات الفقيرة المقصودة من هذه التجربة شهرا كاملا .

بدأت هـذه الجماعة عملها بالنشاط المعهود فى بدء كل عمل مصرى وبالضجة المعروفة حول كل عمل ، وأخشى أن يكون فتور الصيف سببا فى فتور دائم ، وعملها ضرورى كل الضرورة فى مثل ظروفنا الحاضرة .

إن الإحسان المباشر عمل لا ترتضيه القواعد الاجتماعية الحديثة لما فيه من غضاضة على كرامة المحسن إليهم ، وما فيه من شعور بالتفضل من المحسنين . ولكننا فى مرحلة بدائية من مراحل الخدمة الاجتماعية فيجب الانحجم عن سلوك أى طريق نوفر به للعوزين بعض الضروريات . وطريق هذه الجماعة طريق خير فلا يصح أن نقف عن متابعة الخطو فيه .

وهى تجربة قد نجحت فينبغى تعميمها فى جميع أحياء القاهرة — إن لم نقل فى كل مدينة وقرية — وهذه التجربة هى مقياس لما فى نفوس الشعب من مروءة ونجدة . ونحن فى حاجة أن نقيس هذا الرصيد بين آن وآخر ، وأن نحرك هذه العاطفة فى النفوس تحريكا مستمرا ، مادمنا لا نجد الشجاعة الكافية لفرض هذه التكاليف فرضا على القادرين !

وقبل أن تصل الخدمات الاجتماعية إلى كل بيت من البيوت المحتاجة إلى المساعدة والغذاء ، يجب ألا نزعم أننا متحضرون ، وأننا نعيش فى القرن العشرين !

تغذية العمال :

فى انجلترا حيث يبلغ دخل العامل ثلاثة أضعاف دخل العامل المصرى على الأقل وجدوا أنفسهم بعد الغلاء مضطرين إلى مساعدة العمال مساعدة مباشرة بالطعام ، فاتخذت هيئات الخدمة الاجتماعية الإجراءات الآتية :

١ — فتح مطاعم متنقلة يتناول فيها العمال غذاءهم بثمن قليل .

٢ — تقديم وجبة طعام مجانية لفقراء العمال.

٣ — توفير اللبن للمرضى والناقهين والأطفال فى أحياء الطبقات العاملة بالمجان .

هذا فى انجلترا ، أما فى مصر فأمراض التغذية تهد قوى العمال ، وتحرم البلاد نصف مجهودهم ونصف إنتاجهم ، وتعجل بعجزهم عن العمل حيث لايجدون لهم ملجأ ، وتسرع بهم إلى القبور حيث يخلفون وراءهم أرامل ويتامى يتعرضون للشرور الاجتماعية وللسقوط والشرور .

ولم توجد إلى اليوم هيئة أو جماعة تعنى بغذاء العمال . ولو وجدت هذه الجماعة لوجدت يدها بعد قليل مشلولة لقلة المال ؛ لأن النفوس لم تتفتح بعد للعطف الإنسانى ، ولا للواجب الاجتماعى .

يجب أن يجد كل عامل غذاءه الضرورى بثمن مناسب أو بالمجان عند العجز عن هذا الثمن . وقبل ذلك يجب ألا نزعم أننا متحضرون وأننا نعيش فى القرن العشرين !

العالم الجديد
والفوارق بين الطبقات

بقلم الأستاذ سيد قطب

خطب مستر إيدن فى نوتنجهام ، يوم ٢٢ يوليه الماضى خطبة طويلة تناولت الحاضر والمستقبل، ومما جاء فيها خاصا بالعالم الجديد المنشود بعد الحرب ، قوله: "يجب ألا نصبر مرة أخرى على حالة البطالة، وعلى الفوارق السحيقة بين الطبقات والتناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر ، وحرمان الكثيرين من فرص الحياة" .

وخطب هذا الرجل العظيم من قبل فى أدنبره فورد فى خطبته : " لن تذوقوا طعم السلام بدون إصلاح اجتماعى ، و إذا ظهرت فى العالم آثار البطالة وسوء التغذية وهبوط مستوى المعيشة وانتشرت الفاقة بدون علاج مع إمكان علاجها ، فإن أركان السلام تصبح معرضة للخطر" .

ومن خلال هذه الفقرات وكثير غيرها مما يلقيه زعماء الأمم فى هذه الفترة ولا سيما مستر روزفلت ومستر تشرشل، نستطيع أن نتبين سمات العالم الجديد ؛ ونستطيع أن نلمح أن هذا العالم الجديد لن يصبر على كثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة اليوم . وعلى وجه التخصيص لن يصبر على "الفوارق السحيقة بين الطبقات"، ولن يطيق "التناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر" ، ولن يهضم " حرمان الكثيرين من فرص الحياة" .

ومستر إيدن الذى يندد بفوارق الطبقات و يندد بالتناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر ، و يندد بحرمان الكثيرين من فرص الحياة ، هو وزير خارجية الدولة التى سنت ضريبة التركات بنسب ضخمة فقضت بالفعل على الكثير من فوارق الطبقات، والتى جعلت الضرائب تصاعدية حتى لتبلغ فى بعض حالاتها ٩٥ فى المائة فقضت بالفعل على التناهى فى الغنى والتناهى فى الفقر ؛ والتى جعلت الخدمات الاجتماعية فريضة قومية تصل إلى كل محتاج إليها وتنقل إليه الصحة والعلم فقضت بالفعل على الأسباب التى تحرم الكثيرين من فرص الحياة.

ولكن العالم الجديد يتطلب أكثر مما صنعت انجلترا حتى الآن. وانجلترا صنعت كثيرا جدا، منه ما ذكرنا ، ومنه ما لم نذكر من مراعاة الجانب الاجتماعى فى كل ضريبة تفرضها وكل قانون تصدره وكل إجراء تهم به ، للتحقق من أنه لا يضر بالطبقات الفقيرة بل يفيدها، و يحقق التوازن بينها و بين الطبقات الأخرى .

فما شأن مصر إذن مع العالم الجديد ، إذا كانت انجلترا تجد نفسها فى حاجة إلى إجراءات جديدة لتنسجم مع هذا العالم ؟

مصر التى يتناهى فيها الغنى ويتناهى فيها الفقر إلى درجة يعجز خيال أى انجليزى عن تصورها . مصر التى تبلغ فوارق الطبقات فيها أن يعيش فرد بعشرة آلاف جنيه فى الشهر ، ويعيش فرد آخر بجنيه واحد أو بنصف الجنيه . أو بلا شىء ! مصر التى يبلغ فيها المحرومون من فرص الحياة ملايين ، حرموا الصحة وحرموا العلم وحرموا المال : الأسباب الثلاثة الضرورية للنجاح فى الحياة .

ما شأن مصر هذه مع العالم الجديد الذى ستجد نفسها فيه بعد الحرب ؟ وكيف تنسجم معه ، وهى التى تزعم لنفسها وللعالم أنها أمة متحضرة ، تمتاز على الزنوج وسكان الكهوف فى قديم الزمان ،

لست أدرى كيف يتصورنا الأجانب المقيمون فى مصر؟ إنهم يختلطون ببعض الأوساط عندنا فيرون أرقى ما وصلت اليه الحضارة البشرية ، وأعلى ما تفنن فيه المتاع الإنسانى ، ثم يختلطون ببعض الأوساط فيرون أحط ما تهبط اليه الحيوانية ، وأشد ما يصيب الأحياء من حرمان .

إنهم يرون قصورا وأحياء هى قطعة من باريس ، ثم يرون على مقربة منها مباءات ومناقع لا يراها إلا المستكشفون فى بلاد الزنوج والأمم البدائية الفقيرة .

إنهم يرون السيارات الفخمة والأزياء الراقية و بريق النعمة يخطف الأبصار فى الطرقات ، ثم يرون بجوارها الأقدام الحافية القذرة ، والأسمال البالية المهلهلة ، والوجوه الذابلة المريضة ، والعيون الزائغة الرمدة ، والبؤس القاسى الشنيع .

إنهم يرون المتسولين والمشردين والعجزة والمشوهين وذوى الأمراض العفنة والجروح القذرة منتشرين فى الطرقات مع الذباب المحوم والحشرات السارية والقطط الضالة والكلاب الشاردة ، وهم جميعا يحثون فى صناديق القمامة عن فتات الطعام : الآدمى مع القط مع الكلب مع الذبابة مع الحشرة سواء بسواء !

* * *

يقول أحد محررى جريدة البلاغ تحت عنوان " ساعات مع وزير الشؤون الاجتماعية" مايأتى عن معاليه :

" رأى التفاوت بين الطبقات هائلا ، ورأى التوزيع فى الثروة سيئا ، ورأى أن المسيطرين على التشريع شركاء فى التوزيع ، فأقل محاولة منه لاعادة التوازن إلى الطبقات

يحدث رجة اشتراكية لايرضاها كثيرون و يكسبه خصومة المشرعين فلا يقر تشريعاته أحد، فماذا يصنع ؟

" رأى أن الحكومة تملك مائة ألف من الفدادين تزرع فعلا ، وأكثر من مليون من الفدادين يمكن أن تستصلح فى أقصر وقت ممكن ، فلو أن كل " عائلة " من عائلات القرى ممن لايملكون شيئا منحت خمسة فدادين لانتقلنا فورا بعشرين ألف أسرة إلى مستوى الطبقة الوسطى ، ولانتقلنا فى خلال سنوات بربع مليون عائلة إلى هذا المستوى ، فكأننا نستطيع الآن بمائة الألف من الفدادين أن نمد يد الإنقاذ السريع إلى عشرين ألف أسرة وأن ندخل السعادة إلى قلوب مائة ألف من أشقياء المواطنين إذا افترضنا أن متوسط الأسرة يدور حول خمسة أفراد . . . فأمر الوزير بوضع تشريع بهذا التوزيع .

وليس من شك أنها براعة من الوزير حيال المشكلة ، وحل موفق من الحلول التى تبتكرها البراعة . ولكن هذا الحل نفسه يطلعنا على حقيقة العقبات التى تعترض الوزير أو تعترض الدولة ، وتعترض الإصلاح ، تلك الحقيقة هى أن "المسيطرين على التشريع شركاء فى التوزيع " فلا بد من براعة كبراعة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق حتى تتفادى الاصطدام بهذه العقبة !

ولكن الوطن يريد . والإصلاح الاجتماعى يريد . والاتجاه العالمى كله يريد . فما رأى من لايريدون أن يجيبوا الوطن ، ولا الإصلاح الاجتماعى ، ولا الاتجاه العالمى ؟ لاتحسب أنهم يصرون على وضع لايرضاه الوطن ولا يرضاه العالم .

إن براعة الوزير قد وصلت إلى مشروع يحسن حالة ربع مليون أسرة فى أقصى حدوده أى مليون من السكان . فماذا تصنع الملايين الأخرى ؟ لابد من مشروعات أخرى فى هذا السبيل ؟

يقول مندوب البلاغ : " عبد الحميد عبد الحق مؤمن بأن " الفقر " هو الدافع إلى كل جريمة ، وهو السبب فى كل نقص . وحديث " الفقر " عنده " طقطوقة " لا يمل ترديدها " .

" وهو مؤمن أيضا بأن الإصلاح وحدة لا تتجزأ ، فلا خير فى أن تعالج مرضا بأكل جسم الفلاح من قرون و يلده فيه سوء التغذية ، ثم تتركه جائعا ليرتد المرض إليه ... ... الخ " .

هذا الإيمان " هذه العقيدة ، هى التى تنقصنا ، فلو آمنا جميعا هذا الإيمان لحلت المشكلة ولما عاد وزير الشؤون الاجتماعية ، يضطر إلى استخدام براعته ، حتى لا يصطدم بعقائد اجتماعية مالية ، و يحرص كل فرد على ما فى يده وما يحقق مصلحته الخاصة .

نريد أن يصبح كل مسؤول " مؤمنا " مثل هذا الإيمان بأن الفقر هو السبب فى كل نقص ، و بأن الإصلاح يجب أن يكون وحدة .

نريد هذا الإيمان لنستطيع أن نعفى الطبقات الفقيرة من كل ضريبة وأن نجعل الضرائب تصاعدية حسب تصاعد الثروة كما تصنع جميع بلاد العالم المتمدن .

نريد هذا الإيمان لنمكن الطبقات العاملة من الحياة الكريمة المعقولة ، فلا تكون لهم شكاوى متجددة يضطر الوزير أن يخف إليها بنفسه بين الحين والحين .

نريد هذا الإيمان لنتمكن من فرض ضرائب إضافية للإصلاح الاجتماعى نحمى بها الأطفال من التشريد والفتيات من البغاء والمرضى والعجزة والمشوهين من التسول فى الطرقات .

نريد هذا الإيمان لننقل الريف المصرى إلى بيئة تصلح للآدميين ، ونوفر للريفيين من الضروريات ما نوفر مثله للحيوانات والآلات .

* * *

نريد هذا الإيمان لنكون آدميين ، ولنعيش مع العالم الجديد فى القرن العشرين .

وليس المطلوب أن تشمل المساواة جميع الناس ، فذلك مستوى لم تصل إليه البشرية بعد ولا تصلح به أوضاعها قبل أن يأتى موعده فى عالم السماء .

إنما المطلوب هو ما يعبر عنه مستر إيدن "بعدم الحرمان من فرص الحياة". المطلوب أن يوضع سلاح الجهاد فى أيدى جميع الأفراد ، ثم يتركون يتنافسون بمواهبهم فيعلو من يعلو ويهبط من يهبط ، ولكن بعد أن توجد الفرصة للجميع بلا محاباة .

من حق كل فرد فى الأمة أن يأكل من أى طريق ، وكل وضع اقتصادى أو اجتماعى يحرم بعض الأفراد من الطعام الضرورى الذى يقيم الأود ويحفظ الصحة هو وضع باطل أو فاسد ، يجب أن يعالج كيفما كانت النتائج والأحوال ، فلن يوجد وضع أسوأ ولا أفسد من بيت آدمى بلا طعام .

ومن حق كل فرد فى الأمة أن يعمل فإذا لم يجد عملا مع رغبته فيه وقدرته عليه ، فيجب أن يجد موردا يأكل منه . إن الجوع جريمة لا ينبغى أن يقترفها أحد ، ولا يجوز أن يكره المجتمع عليها أحدا ، و إلا فهو مجتمع مجرم يستحق العقاب .

ومن حق كل فرد فى الأمة أن ينال نصيبا معينا من العلم ، لأن العلم أحد الأسلحة للصراع فى الحياة ، كما أن من حق كل فرد أن ينال نصيبا معينا من صحة الجسم للسبب نفسه . وكل وضع اقتصادى أو اجتماعى يحرم فردا واحدا من العلم الضرورى ومن الصحة الضرورية لأى سبب من الأسباب ، فهو وضع فاسد يجب تغييره بلا إمهال .

هذه هى الخطوط الرئيسية فى بناء المجتمعات ، أما التفصيلات فليس هذا مكانها .

ينبغى أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعية واحدة هى أنه لايجوز أن يجتمع الغنى الفاحش والفقر الفاحش على هذه الصورة فى وطن واحد بحال من الأحوال . لا يجوز أن يجوع فرد واحد لأنه لا يجد عملا أو لأنه يعمل ثم ينقص أجره عن الطعام والسكنى و للباس . لايجوز أن يكون هناك طفل واحد مشرد ، ولا عاجز واحد متسول ، ولا فتاة تبيع عرضها لتشترى الطعام !

ينبغى أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعية واحدة : هى أنه لا يجوز أن يكون حى المدابغ وتلال زينهم وعرب اليسار ، قطعة من القاهرة التى تضم المعادى وجاردن سيتى والزمالك. لا يجوز أن تكون القاهرة عاصمة لهـذا الريف المصرى الذى نعرفه ونشفق من تصويره . لا يجوز أن تكون فنـادق ومطاعم ومشارب الكونتنتال وشـبرد وجروبى وسان جيمس والبارزيانا فى العاصمة التى ينبش الآدميون فيهـا مع القطط والكلاب والصراصير والذباب صناديق القمامة على مرأى من الناس !

ينبغى أن تعمر كل نفس عقيدة اجتماعيـة واحدة : هى أنه يجوز أن يكون هناك غنى وأن يكون هناك فقر ، ولكن لا ينبغى أن يصـل الفقر إلى هـذا الدرك السحيق ، الذى يطلق الأطفال المشردين والعجزة المشوهين ، والفتيات المعرضات للفتنة ، جياعا عرايا فى الطرقات يتسولون !

أما الوسائل فتختلف فيها وجهات النظر ، ويسلك إليها من يريد أكثر من طريق .

سيد قطب

الحرية والقوت أهم أهداف البحوث الاجتماعية في العصر الحديث

للأستاذ محمد لطفى جمعه

أما الحرية فقد خبط الناس وتبلبلوا فى إدراك معانيها، فتوهم معظم الجهال أو المتسرعين بالأحكام المبتسرة والسابقة لأوانها ، أن الحرية تعنى تمكين صاحبها من أداء أى عمل يقوم بخاطره أو يدور بخلده . وهـذا الوهم الذى يسود الشرق يعود إلى إفراط الحكام فى قديم الزمان بل إلى عهد قريب فى الاستبداد بأفراد الأمة ، وتطرف الحكام فى تطبيق السلطان الشرعى وقوة الدولة فى منافعهم الذاتية مغضين عن مصلحة الرعية . وقد سرت هذه الخصلة الذميمة من الخليفة إلى السلطان إلى رئيس الشرطة حتى وصلت إلى المأمور والعمدة وشيخ البلد والأستاذ (الذى كان يجبى الضرائب) ثم إلى الفقير وعسكرى الداورية ! . . فحدث فى نفوس المحكومين رد الفعل الذى يشبه نتيجة الكبت والإرهاق فى نفوس الأطفال، وكفر الأفراد بالسلطة كما يكفر الثائر بالقانون ويخرج عليـه ، وهو ما وقع فى تاريخ سائر الثورات فى بغداد وباريس والقاهرة ومدريد وروما وأثينـا والقسطنطينية، ونشأ عن المغالاة فى ظلم الحاكم مغالاة من جهة المحكوم فى طلب الحرية ، والتوسع فى فهم معناها ومرماها .

فاذا طالت فترة النزاع بين الحاكم المستبد والمحكوم المظلوم . مملة أجيال كما حدث فى فرنسا وتركيا، فان الأولاد يولدون وهم يبغضون الاستبداد ويقاومونه بكل قواهم . وقد تصل بهم هذه الحالة إلى الاستشهاد والتضحية فى سبيل الخلاص والتحرر لأنه وقر فى أذهانهم وجرى مع دمائهم فى عروقهم أن سلطة الحاكم لا حد لهـا من الوجهتين الشرعية والوصفية، وأن المحكوم لا يمكنه أن يعترض الحاكم فيرغمه على الحرب ، ويسخره بغير مقابل، ويحصل منه الضرائب والمكوس ، فلا أمل له إذن فى الحرية إلا بزوال هذا النظام الجائر فى نظرهم.

ولكن هذا الفهم للحرية كان فهما خياليا وإن هذا النوع من الحرية الوهمية لا يوجد إلا عند دعاة الفوضى قبل أن يؤسسوا دولة مسئولة (كما كان شأن ثوار روسيا قبل سنة ١٩١٧) أو عند فلاسفة النظريات الاجتماعية التاريخيه مثل ديدرو ومابلى Diderot, Mably وجان جاك روسو [١] فقد زعم هؤلاء الثلاثة ولا سيما الأخير منهم أن الناس قبل

---

(١) وقد سقتهم جميعا اولا بالترتيب فى كتاب " الجمهورية " .

إنشاء حياة المجتمع كانوا فى "عصر ذهبى" age d'or متمتعين بحرية غير محدودة فى الأحكام والعيش والاقتصاد، إلى أن أجمعوا فيما بينهم على التعاقد مع من اختاروهم حاكمين على التنزل عن بعض حريتهم لقاء تعهد الحاكم والتزامه بالدفاع عنهم فى داخل المجتمع وخارجه. ولكن هذا التفكير لم يكن إلا وليد الضرورة وتعبيرا عن سخط المحكوم المظلوم على الحاكم الظالم. أما الفوضويون فقد كانوا يقاومون الحاكم المستبد عن بينة وعلم سابق ولا يتمحلون الأعذار، ولا يتحلون التعاليل، وما زالوا دائبين فى معاداتهم حتى صار لهم من القوة ما تمكنوا به من إقصاء المستبد، وتأسيس عرش للمساواة.

ومعظم الأضرار التى أصابت الجماعات والأفراد راجعة إلى الوهم الذى كان سائدا وهو وجود الحرية المطلقة التى لا تكون حتى فى عالم الحيوان.

والغاية التى وصل اليها الاجتماعيون أن ينال الفرد من الحرية فى أقواله وأفعاله بحيث لا يمس حقوق الآخرين. ووصلت هذه النظرية الى منتهاها حتى وضع لها رجال الثورة الفرنسية تعريفا عاما فى "اعلان حقوق الانسان والمواطن" فقالوا "الحرية حالة يستطيع صاحبها أن يقوم بكل ما يريده، وحده فى ذلك ضرر الغير" وقد أصاب الفرنسيون عندما شملوا الانسان (homme) والمواطن (citoyen) يقصدون بذلك الى أن الحرية المباحة لا تناقض الحكم المنصف، ولا يمكن تخيلها بدون نظام حكم عادل يؤيدها ويغذيها ويدافع عنها ويكون القائم على هذا الحكم بمثابة القاضى بين المتنازعين فيبين حدود الحرية اللازمة لكل فرد.

وقد شاءت الأقدار والطبيعة أن المجتمع لا يزدهى ولا يزدهر ولا يسفر عن مظاهر قوته وسعادته كما تتفتح الزهرة عن أكمامها إلا فى ظل الحرية. فكانت الحروب دائما معطلة لنصيب وافر وحائل قوى دون انتشار ذلك الظل الوارف لأن الحرب بطبيعتها بمثابة المرض الحاد الذى يصيب كيان المجتمع وقد يصير مزمنا إذا طال أمده. فيعتدى الحاكم مكرها أو مدفوعا بمصلحة المجتمع على كثير من مظاهر الحرية، وليس هذا التعدى استبدادا ولا ظلما ولكنه نوع من الوقاية التى تتخذ لون التشريع الاستثنائى، كما يفعل الطبيب والمرض فى علاج العليل. ولكن الفرد الذى فطر على عيشة السلم والاستمتاع بحقوقه فى حدود معينة قد يختلط عليه الأمر ويلحقه الضجر والغيظ، وقد كان من أهم مظاهر هذا السخط فى البلاد المتمدنة تقييد حريات القول والكتابة والاجتماع وخنق الأنوار وتحديد الأقوات والأرزاق بالبطاقات والتعرض للمدنيين فى بعض الأعمال المريبة فى ظاهرها كحرية التنقل والاتجار ببعض المواد وعدم المغالاة فى تسعير البضاعة والحد من أرباح الأفراد للصالح العام وغيره وغيره. ولما كانت الحكومات هى المسئولة عن المحافظة على حرية المواطنين بما تضعه من التشريع الوقتى

أو الدائم فالأشخاص الميالون للاستبداد بفطرتهم يتخذون من فترات الحروب وسيلة ومثابة للعبث بحرية الأفراد .

ولم يكن تضييق الحرية الأمر الوحيد الذى أعقبته الحروب ، بل أعقبت أيضا ضيقا اقتصاديا يكاد يكون ملازما لطبيعتها فى كل زمان ومكان. وأهم أنواع الضيق ما كان منصبا على القوت ، فان الفلاح المصرى يأكل خبز الذرة من غير إدام أو يأدمه بقليل من الفول والبصل والجبن القديم أو سائل الجبن (المش) ونادرا ما يأكل بيضة أو يشرب لبنا أو يخبز فطيرة بالسمن أو الزيت وفى الأندر يأكل لحما . ولا يتكلف هذا القوت الضرورى أكثر من قرش أو قرشين . وقد يكون صاحب الطين ومالك الأرض من الأغنياء المفرطين فى الطعام فيتذوق فى كل يوم ألوانا من اللحم والسمك والطير والفاكهة والخضر المجلوب فى العلب أو الطازج الغالى كعش الغراب أو كشك الماظ وقد لا تقل نفقة طعامه فى اليوم الواحد عن جنيه أو جنيهين ، هذا غيره ينفقه فى الولائم والمآدب ويبعثره على موائد القمار والشراب المحرم . وقد كان الفلاح قانعا بما قسم له على الطريقة الشرقية من وجوب الرضى بما تيسر من الرزق ، مفترضا أن هذه القناعة أو هذا الرضى جزء من المعتقد الدينى ، ولكن الحرب غيرت الأحوال وبدلتها ، دون أن يكون للفلاح دخل فى التحويل والتبديل ، فان عيش الذرة نفسه أصبح بعيد المنال بعد أن اختفى القمح أو كاد يختفى من الحقول والأسواق

بيد أن الفلاح وإن جاع فانه قانع ولكن الاجتماعى ينظر الى المسألة من وجهة أخرى وهى وجهة الانتاج فانه بينما كان ينفق القرش والقرشين على قوته كان منتصب القامة شديد العضل ، يعمل طول النهار فى حرارة الشمس ولا يشكو تعبا ويرقد الليل كله ولا يشكو أرقا حتى وصفه بيير لوتى فى كتابه عن مصر " موت أنس الوجود la mort de Philaes" بأنه "الرجل البرنزى" . ولكن منذ شكا الفلاح الجوع قلت قدرته على العمل والانتاج ، واصبح معرضا للامراض والعجز عن تموين البلاد بعمله المستمر كعادته ، فان الطعام مهما قل أو تنوع عماد الصحة البدنية وأصل القوى الجسدية والمعنوية ، وليس الغالى منه أصلح من الرخيص للقيام بالأغراض التى يؤكل لأجلها .

وهذه حكمة ربانية أرادتها العناية الإلهية فان الطعام الذى يأكله الفقير (لأنه فى متناول يده) أغذى له وأجدى عليه وأنفع وأشهى لديه من الذى يدسه الغنى فى جوفه . وكنا نقول هذا القول اعتباطا ونتشدق به تعزية وتسلية على حد قول الثعلب الذى اشتهى عنقود العنب فلما عجز عن مطاولته ذمه زاعما أنه حصرم غير ناضج ، الى أن ثبت بالبحث العلمى أن طعام الفقير الرخيص كاف لتغذية جسم الانسان مثل طعام الغنى الثمين ؛ بل هو أفيد منه فنى الخبز والفاكهة الرخيصة كالتوت والجميز والبقول كالفول والعدس والحمص واللوبيا والخضر الزهيدة الأثمان

كالفجل والبصل الأخضر والجعضيض والسريس وفى البيض واللبن ما يفوق الأغذية باللحوم والأسماك والطيور الدسمة ، ويجعل طاعمها بمأمن من الأمراض التى تصيب صاحب التغذية الغاليـــة كالنقرس وداء السكر وامراض المفـاصل وداء الملوك والتخمة وعسر البول والامساك الخ .

وقد ثبت بالبحث والتجربة أن لليسر والرخاء والنجاة من الضيق الاقتصادى سبيلين معبدين وهما زيادة الدخل فى الفقة وتحصل زيادة الدخل لأهل المملكة المصرية بأن يزيدوا حاصلاتهم الزراعية ويفرغوا ما فى وسعهم حتى تقوم بما هم فى مسيس الحاجة اليه من طعام وشراب وكساء وأن يعملوا على بيع مايفيض عن حاجتهم بأغلى ثمن ممكن (وهذا ما لا يتيسر بتاتا فى أزمنة الحرب ، كما وقع فى تقدير أسعار القطن المصرى فى الحرب الراهنة) ويقوم الاقتصاد فى النفقات بالاكتفاء بما يلزم وعدم الاسراف فى شئ ولاسيما ، اذا كان مما يستورد من الخارج ، وقد أدت طوارئ الحرب الراهنـة الى مايشبه تعطيل البضائع المجلوبة فاقفل باب كبير من النفقات التى كانت محتمة لو أن المواصلات البحرية والبرية بقيت على حالها فى وقت الســلم ، ولو أن إيراد الجمارك معرض للعجز إلا أنه مرجوح بما يعود على الأمة من الادخار والصناعة . والحاجة الملحة تجبر أهل المجتمع على تقليـل نفقاتهم . وان لم يكن راعى الغنم أو عامل المبانى أسعد من عمرو باشا أو بكر بك أو زيد افندى ، فانه قد لا يقل عنـه راحة بال وصحة بدن إن استقام وقنع فى هـذه الظروف القاسية ، ولا سيما اذا فتحت الحكومة عينيها وأذنيها ، واتخذت عصاها لتضرب بها على يد التاجر الشره واللص المشجع للغلاء ، والنصح الى لفيف من الأغنياء البطرانين الذين لا يكتفى الواحد منهم بخمسة آلاف أو ستة آلاف جنيه ينفقها فى العام الواحد ، بينما ألوف من اخوانهم فى الانسانية يحتاجون الى الضروريات .

وقد ثبت لجميع الباحثين فى الاقتصـاد والاجتماع أن نفقات الحاجيات غير كثيرة وانما الكثير نفقات الكماليات فاذا اضطر الانسان الى الاقتصاد فى كمالياته ، اقتصد كثيرا .

وهكذا نرى نظريات علم الاجتماع الحديثة لاتأنف أن تتناول أهم ضروريات الانسان بجانب أسمى مبادئه . وأنه هو المخلوق الوحيـد الذى يؤسس العمران والحضارة ثم يقوض أركانهما فى سبيل الحرية والقوت ثم يخوض غمار المعارك الدامية لاغراض قد تخفى أو تبهم على الأفهام فى أول أمرها ثم يستبين المرء فوائدها العميمة بعد أن تضـع الحروب الطاحنة أوزارها . فيجنى ثمار الســلم والحرب ويعمل دائبا على سعادة الجنس غير ناظر الى مصالح الأفراد الموقوتة ما

محمد لطفى جمعة

الحياة الاجتماعية فى مصر

للأستاذ ابراهيم الغطريفى
مدير إدارة الصلح والتحكيم بمصلحة العمل

يقصد بالحياة الاجتماعية بحث الحالة الاجتماعية لمجموع السكان دون الاقتصار على فئة معينة ربما كان لها من ظروفها الخاصة مالية كانت أو أدبية ما يجعلها تتمتع بحياة اجتماعية خاصة .

وعلى ذلك فإذا أردنا أن نستعرض الحياة الاجتماعية فى مصر كان من الواجب أن نبدأ بدراسة الظواهر الاجتماعية البارزة التى نشاهدها والتى يكون فى دراستها وعلاجها أثر فى الحياة الاجتماعية العامة ، ثم ندرس حياة الأغلبية الساحقة للسكان وهؤلاء هم سكان الريف وأعنى بهم المزارعين ، وسكان المدن وأعنى بهم المشتغلين بالصناعة والتجارة لأن حياتهم الاجتماعية هى الحياة الحقيقية للشعب المصرى وهى التى تعطى صورة حقيقية عنها سواء أكانت هذه الصورة تبعث على السرور أو تبعث على الأسى .

أما ما عدا ذلك من الصور فهى صور خلابة ليست من الحقيقة فى شىء ، خدعنا بها حقبة طويلة وخلنا أنها تمثل حياة البلد الاجتماعية ونعمنا بهذا الخيال ونسينا الحقيقة فأنسانا الله أنفسنا وأصبحنا فى حالة اجتماعية غريبة بين الأمم الراقية .

وأهم هذه الظواهر العامة للحياة الاجتماعية فى مصر هى المفارقات البعيدة المدى التى توجد بين طبقات الشعب بل بين أفراد الطبقة الواحدة ، يتخذ هذا التفاوت ناحية مادية حيث نرى فقرا مدقعا بجانب يسار فاحش ، أو ناحية عقلية فبينما تغمر السواد الأعظم من السكان جهالة مطبقة نرى طبقة على حظ كبير من العلم ومن الدرجات الجامعية ، وحتى فى الحياة الخاصة فإنها تنتقل من حياة بسيطة ضئيلة راكدة إلى حياة نشيطة عنيفة مادية فى الترف والرفاهية ، ولا يمكن أن تنسق حياة اجتماعية مع وجود هذه المفارقات إذ تتطلب من المصلح الاجتماعى أن يكون فى إصلاحه حكما عادلا يعمل جهده على إنماء ثروة أهل الثراء مع تغذية موارد المعسرين وابتكار الدرجات العلمية لخاصة المتعلمين مع إيصال المعارف العامة والضرورية لغير المتعلمين والترفيه عن الموسرين المترفين مع إيجاد الوسائل للتخفيف عن المعوزين وأشباه المعوزين .

ومن الغريب أن لهذا التفاوت أثره أيضا فى الإنتاج بأنواعه : الصناعى والزراعى والتجارى ، ففى مدينة القاهرة نجد مغازل النسيج اليدوى التى يشتغل فيها العمال على الأنوال فى قاعات ضيقة و بأجور ضئيلة وذات الإنتاج البسيط فى قيمته وكميته تجاور مصانع النسيج الكبيرة التى تحاكى مثيلاتها فى مدن أوروبا الصناعية و يشرف عليها إخصائيون ولا تقل منسوجاتها فى الجودة عن المنسوجات الأجنبية .

و إذا اجتزنا بعض شوارع العاصمة نشاهد نفرا يشتغل بصناعة الحدادة و يزاول مهنته على طريقة عتيقة بالية تكاد لا تصلح أداة للكسب ولا يتفق أداؤها مع أبسط القواعد الصحية . بينما توجد على مقربة منهم مصانع كبيرة بها من آلات البرادة والمسابك الشئ الكثير مما يصلح لإعداد أدوات ميكانيكية هامة بل منها ما أمكن الاستعانة به فى بعض الصناعات الحربية .

أما فى الإنتاج التجارى فيكفينا أن نتم النظر فى وسائل النقل وأن نقارن بين وابورات شركات الملاحة النيلية التى تمخر عباب النيل و بين العدد الوفير من المراكب الشراعية التى لا زالت تقوم بقسط أوفر فى النقل النيلى .

أما عن الإنتاج الزراعى فمظهره مقارنة ذلك الفلاح المصرى العادى الذى يتبع فى الزراعة خطط السلف فيروى أرضه إذا غمرها النيل ويحرثها إذا انحسر عنها مستعملا الأدوات الزراعية البدائية التى تعاقبت عليها الأجيال

بينما نجد أن بعض الشركات الزراعية الكبيرة قد خطت خطوات واسعة فى استعمال وسائل الرى والحرث والزراعة و جمع المحصول بطريقة لا تقل عما يتبع فى بعض البلاد الزراعية الراقية .

ومن الإنصاف أن نقرر أن هذا التفاوت بين الأفراد والطبقات ملحوظ فى الحياة الاجتماعية فى غيرنا من البلاد الراقية . ولكنه يمتاز بأنه قائم على مستوى مادى للمعيشة يكفل لأفراد الشعب حياة تضمن لهم الحصول على الضرورى وما هو أكثر من الضرورى و يمتاز أيضا بأن عامة الشعب تستمتع بقسط وافر من المعارف العامة والثقافة التى تساعد كل طبقة على تفهم الطبقات الأخرى وتعمل على تقوية الروابط بين الأفراد و بين المهن و بين الطبقات .

وكذلك الحال فى التفاوت الاقتصادى فى الإنتاج فإن المشاهد فى الدول الأخرى أن وسائل الإنتاج الحديثة أصبحت هى الغالبة وأخذت الوسائل السابقة فى التحول أو فى الانقراض .

أما فى مصر ، فتعتبر الوسائل المستحدثة مظهرا عارضا يخشى عليه من الزوال فلا زال استخدامها يسير بخطا متئدة جدا ولا زالت الوسائل القديمة أكثر نشاطا وانتشارا ولازال لها السبق فى أكثر نواحى الإنتاج .

وطبعى أن لهذه الظاهرة أسبابا عدة ، وأنه قد تعاقبت على وجودها سنون طويلة ، ولكن ربما كان من أهم أسبابها :

أولا — ضعف انتشار التعليم ضعفا كبيرا ، وبداهة أن ضعف انتشار التعليم يلازمه ضعف فى المعلومات والمعارف الضرورية التى تمكن أفراد الشعب من أن يفهموا جميعا ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات نحو أنفسهم ونحو غيرهم ونحو بلادهم .

ثانيا — إنقضاء فترة طويلة على جمهور السكان وهم طبقة الزراع والعمال دون أن يجدوا تشجيعا ماديا وأدبيا يهيئهم لحياة اجتماعية حديثة ويحملهم على أن يأخذوا بقسطهم من وسائل الإنتاج المستحدثة .

فظل جمهور الفلاحين والعمال لا يستسيغون التطور الاجتماعى . واستمسك الفلاحون بالجمود فى كل نواحى الحياة ، ذلك الجمود الذى قد نخطىء إذا حسبناه رضى واعتزازا بأحوالهم وإنما يدل فقط على أنهم يجهلون ما عداها من ألوان الحياة .

أما العمال فلإقامتهم فى المدن وقربهم من الطبقة المستنيرة قاموا بمحاولات نحو التطور الاجتماعى ولكنها محاولات ترجع إلى مجرد التقليد لما وصل إليهم مشوشا عن الدول الأخرى أو ترجع إلى من يدفعونهم ويلقنونهم أشياء لم تقو معدهم بعد على هضمها وليست لديهم القدرة الكافية على تفهمها .

والعنصر الثانى الذى تمتاز به الحياة الاجتماعية فى مصر عدا ما أشرنا إليه من الظواهر البارزة فى الشعب المصرى هو اشتغال الأكثرية الساحقة من المصريين بالزراعة ، ويرجع ذلك إلى أن مصر تعتمد اعتمادا كبيرا على الإنتاج الزراعى ، ويرجع ذلك إلى خصوبة أرضها وإلى سهولة وسائل الرى فيها وإلى عوامل نفسية تتصل بطبائع أهلها ومألوف عاداتهم التى ورثوها فتأصلت فيهم بالوراثة وتأقلمت بحكم إقامتهم فى إقليم زراعى .

وأخص هذه الطبائع ميلهم فى كسبهم ومعاشهم إلى المواد الثابتة مهما ضؤلت ، وانصرافهم عن المجازفات مهما أتت بفوائد مالية كثيرة ، ونظرتهم إلى الماضى دائما نظرة تقديس يحاكون السلف محاكاة تكاد تكون تامة فى وسائل إنتاجه — وقلما يتجاوزون الخطة التى رسمت من قبل .

حقيقة أوتى بعض المصريين حظا كبيرا من الابتكار والتجديد وحب المجازفة فقاموا بأنفسهم أو بمساعدة بعض الأجانب النازلين فيهم باتخاذ وسائل جديدة فى الإنتاج سواء فى ذلك الإنتاج الصناعى أو الزراعى أو التجارى، ولكن هؤلاء قلة والقلة لا يقاس عليها. وإن دراسة الحياة الاجتماعية لعمال الزراعة ذات أهمية فى الوقوف على الحياة الاجتماعية العامة، ويرجع ذلك إلى ما يأتى :

(أولا) عمال الزراعة كغيرهم من السكان أداة فعالة فى الإنتاج القومى للبلاد ولسنا فى حاجة إلى إيراد الأرقام للتدليل على نصيبهم فى الدخل العام .

(ثانيا) والزراعة لازال يشتغل بها أكثر المصريين . إذ دلت الإحصائيات على أن من يشتغلون بالزراعة من المصريين وهم المزارعون بالأجرة وصغار المزارعين ومساعدوهم والزارع مع ذويهم وفى أرض يملكونها والذين يشتغلون فى أرض يستأجرونها يبلغ عددهم فى سنة ١٩٢٧ — ٣,١٠٠,٠٤٢ وقد قفز هذا العدد فى سنة ١٩٣٧ إلى ٥,١٥٧,٥١٢ وهذا عدد ضخم ولا سيما إذا لاحظنا أن عدد جميع أصحاب المهن فى مصر بما فيهم عمال الزراعة كان فى سنة ١٩٢٧ — ٥,٨٤٥,٦٦٧ وكان فى سنة ١٩٣٧ — ٧,٤٢٠,٣٥٥ على إننا لم نضف إلى عدد عمال الزراعة طوائف رعاة الأغنام والفعلة والباعة الجوالون وغيرهم مع أن هؤلاء فى الغالب مزارعون متعطلون اضطروا إلى عملهم الحالى اضطرارا ولم تنقطع صلتهم بالزراعة بعد بصفة نهائية .

(ثالثا) إن الحالة المادية للمشتغلين بالزراعة ذات تأثير قوى على المشتغلين بالصناعة فلا شك أن سوء الأحوال المعيشية فى القرى تحملهم على التطلع إلى المدن وخصوصا وقد أخذت بعض المدن تشتغل بالصناعة على وضع كبير .

وقد حدث مثل هذا التطلع والهجرة فى بلاد أخرى مثل انجلترا عند بدء الحركة الصناعية فيها وقبل إدخال الإصلاحات الزراعية التى أعادت الكثيرين ممن هجروا الزراعة إليها ، ولهذه الهجرة المحلية خطرها إذ أنها تهبط بأجور عمال الصناعة وتغرى أصحاب الصناعات على استخدامهم رغم ما فى هذا الاستخدام من استهداف لإنتاج يشوبه الجهل وعدم المعرفة .

ويشاهد ذلك عند استعراض أجور العمال ومقارنتها بالنسبة لمن يقومون بأعمال مماثلة ولكنهم يختلفون فبعضهم من الريف وبعضهم من القاهرة ، ويطرد ذلك بالنسبة للاعمال الفنية فإن تهالك عمال الزراعة النازحين إليها يهبط بمستوى الأجور فيها هذا بالرغم من أن المبدأ الاقتصادى السليم يوجب مراعاة كفاية العامل عند استخدامه قبل مراعاة أجرته .

ويضطر تبعا لهذه المزاحمة كثير من عمال الصناعة مع اعتزازهم بفنهم وكفايتهم ومحاولتهم المحافظة على مستوى أجورهم إلى التسامح والتساهل فيها .

ثالثا — يبلغ عدد عمال الزراعة فى سنة ١٩٣٧ — ٥,١٥٧,٥١٢ ومحصول هؤلاء سواء المحصول العلمى أو المحصول الأدبى ضعيف .

وبداهة أن ما يتطلبونه من حاجيات المعيشة لهم ولعائلاتهم من المنتجات الصناعية لا يتعدى القليل التافه .

ويلاحظ أن الصناعة خصوصا فى مصر وهى بلد حديث عهد بها يجب أن تعول على الأسواق الداخلية — ولا يرجع هذا التعويل إلى ضرورات الحرب وصعوبة التصدير ، إنما يرجع إلى أن الصناعة الناشئة لا يمكن أن تقوى على مزاحمة الصناعات القديمة التى رسخت أقدامها فى الأسواق الدولية .

وقد رأينا أن جمهور المشترين فى السوق المحلية من المزارعين وعمال الزراعة وهؤلاء على حال مادية وعلمية ضعيفة ، فلا شك إذا أنه سيكون لهذا كله أثر بالغ على الإنتاج الصناعى وعلى المنتجات الصناعية وعلى عمال الصناعة أنفسهم وبالتالى على الحياة الاجتماعية لسكان المدن وما إليهم من المشتغلين بالتجارة والصناعة .

بقى علينا بعد أن أحطنا بإيجاز بأهمية الدور الذى يقوم به عمال الزراعة وأثرهم فى الإنتاج والحياة الاجتماعية أن نشير إلى الجهود التى بذلت لتهيئة تطور اجتماعى صالح لهم حتى يكون لهذا التطور أثره الصالح فى التطور الاجتماعى للبلاد بصفة عامة .

فنحن إذا قصدنا بالجهود القوانين والنظم التى وضعت فانما يعنينا فى هذا المقام فقط ما يتصل اتصالا مباشرا بطبقة المزارعين وعمال الزراعة دون غيرهم .

ولا نقصد ما وضع من القوانين والنظم وكان متصلا بحماية المحصولات الزراعية وحماية تصدير بعض المنتجات وما إلى ذلك لأن كل هذه الجهود إنما تفيد المزارعين بطريق غير مباشر والفائدة المباشرة تعود على الملاك ، ومع الأسف أنه قد صدر من النوع المشار إليه الكثير من التشريعات لوقاية المزروعات من الآفات واعتبار بعض البلاد الخارجية مصابة بأمراض نباتية وبوجوب مراقبة البذور وما إلى ذلك .

ولسنا نعرف تشريعا يتصل مباشرة بالزراع والفلاحين اللهم إلا التشريع الذى لا يبيح الحجز على الأشياء اللازمة لمعيشة الفلاح وأدوات زراعته وكذلك التشريع الذى يمنع نزع الملكية لأقل من خمسة أفدنة وهذا فى الحقيقة وضع لحماية صغار الملاك .

أما النظم . فلعل أبرز النظم الاجتماعية التى وضعت لهم هى نظام التعاون ومع ذلك فقد ظل أكثرهم بعيدا عن الاستفادة به ! ويلى هذا نظام المراكز الاجتماعية وهو نظام استحدث أخيرا ومن البدهى أن آثاره لن تعرف بالضبط إلا فى السنوات القادمة .

*
* *

بعد أن فرغنا من تلخيص الحياة الاجتماعية لسكان الريف وتطورها سنأتى على استعراض الحياة الاجتماعية لسكان المدن وتطورها . ولا يخفى أن جمهرة سكان المدن هم المشتغلون بالصناعة .

لم يكن للصناعة شأن كبير قبل الحرب العظمى الماضية ، وكانت الصناعة قاصرة على ورش متناثرة اللهم إلا القليل من شركات الاحتكار الكبيرة و بعض محالج الأقطان التى انتشرت فى المراكز المعدة لإنتاج القطن .

ولكن بعد أن وضعت الحرب الماضية أوزارها ورأى بعض رجال الأعمال أهمية وجود بعض الصناعات وما ينتظر لها من الرواج ولا سيما إذا قيد أو تعذر الاستيراد وقد عاصر ذلك ماحل بالبلاد حينذاك من رواج عام ، كما حدث أن ظهرت الحركة السياسية ونمت و بدأ الناس يتذوقون الشيء الكثير من الفوز القومى .

لذلك تقدم فريق من أصحاب الأموال واستفادوا من هذه الظروف مجتمعة وأعدوا الكثير من النصائح وكان لهم فضل السبق فى هذا الميدان ، ولكن إذا قيست هذه الخطوات بما خطتها الدول الأخرى فى لميدان الصناعى تبين أنها لازالت خطا محدودة .

و بيان ذلك أن إحصاء سنة ١٩٣٩ دل على أن عدد المصانع جميعها فى أنحاء القطر ٨٨,٣٥٩ منها مالا يستخدم عمالا مطلقا وعدده ٤٥,٠٤٠ أى أكثر من النصف ومنها ما يشتغل به عامل فأكثر وعدده ٢٥,٥٨٤ ومثل هذا فى المتاجر إذ لازالت المصانع والمتاجر تقوم على مجهودات فردية .

ولا شك أن ازدهار الحياة الاجتماعية وتطورها فى المدن لا يتم إلا إذا انتشر الإنتاج الكبير ولكن على الرغم من ذلك كانت الحياة الاجتماعية لعمال الصناعة أوفر حظا منها لعمال الزراعة . إذ يرجع التاريخ التشريعى لتطور عمال الصناعة الاجتماعى إلى سنة ١٩٠٩ وذلك بإصدار القانون الخاص بعدم تشغيل الأحداث .

ثم أعقب ذلك فترة ركود انتهت بأن شكلت فى سنة ١٩٣١ لجنة للنظر فى إعداد مشاريع قوانين لبعض المسائل العالية وصدر فيها فعلا قانون بتشغيل الأحداث وقانون خاص بتشغيل النساء و بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات وقانون بشأن التعويض عن إصابات العمل

كذلك من ناحية النظم الاجتماعية كان عمال الصناعة أسبق فى الحصول عليها إذ عنيت الحكومة بنظر شكاواهم وبدأ ذلك بتشكيل لجنة توفيق فى ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ثم صدور قرار بتشكيل لجان توفيق محلية فى سنة ١٩٢٤ ثم بتأليف مجلس استشارى للنظر فى شئون العمال كما أنشئت مصلحة العمل لرعاية الشئون المتعلقة بهم .

وقد أخذ أيضا بعض المشتغلين بالإصلاح الاجتماعى يعنى باستحداث نظم تعمل على النهوض بالحياة الاجتماعية للعمال . فقامت — بمساعدة الحكومة — بإنشاء مراكز اجتماعية لهم وأندية لأولادهم وأخذت تزودهم بالمعارف العامة .

أما العمال أنفسهم فأبرز نواحى النشاط الاجتماعى التى قاموا بها هى تكوين النقابات . وقد كان هذا النشاط خاضعا لعوامل خارجية متعددة جعلت حياتها دائما أشبه شئ بالمد والجزر .

وكانت نشأة النقابات ولا زالت تدور حول أغراض بسيطة لا تتصل كثيرا بالحياة الاجتماعية الحديثة ، ويرجع ذلك إلى أن أكثرها لم ينظم بعد ولم تصل حالة المالية إلى درجة تسمح له بمزاولة هذه المسائل الاجتماعية الهامة .

وطبعى أن إصدار قانون النقابات واعتراف الحكومة بها وإشرافها عليها سيعمل على تلافى المساوئ الحالية وسيمكن النقابات من تأدية رسالتها ومن المساهمة فى تحسين الحياة الاجتماعية للمشتغلين بالصناعة والتجارة .

ويخلص لنا مما تقدم أن الحياة الاجتماعية فى مصر تمتاز ببعض الظواهر البارزة التى نلمسها فى جميع الأوساط وفى كل الجهات .

وإن فى مقدمة هذه الظواهر والمفارقات البعيدة بين طوائف الشعب وبين أفراده ، هذه المفارقات التى تشمل الحياة المادية والحياة الأدبية والحياة العقلية .

ولابد من العمل على التخفيف من هذا التفاوت . ويوجد أيضا ظاهرتان هامتان وهما انتشار الجهل والفاقة بين السواد الأعظم من الشعب ، وأثرهما فى حياته الاجتماعية واضح لا يحتاج إلى دليل . فلا يمكن أن نتصور تطورا اجتماعيا لا يكون من شأنه أن يعالج هاتين الظاهرتين .

كذلك يخلص لنا أن حياة البلد الاجتماعية الصحيحة هى حياة السواد الأعظم للسكان وهؤلاء هم الزراع والعمال .

وأن الإصلاح الذى لا يبدأ بإصلاح هذه العناصر لا يعد إصلاحا لصميم الحياة الاجتماعية المصرية . وليكن رائدنا فى الإصلاح العناية بما كان نفعه عاما وأثره شاملا ، وسيقتضى هذا جهودا وفيرة ونشاطا جما فربما كان من الخير أن نوجه كل الجهود والنشاط إلى هذه

الناحية حيث تعود الفائدة على الأكثرية الساحقة من أفراد البلاد . حتى ولو اضطررنا إلى أن نهادن بعض نواحى النشاط الاجتماعى الأخرى التى يحتكر أثرها فى طائفة أو طوائف من خاصة أفراد الشعب .

فاذا ما اجتزنا هذه المرحلة الأساسية والضرورية من الإصلاح أمكننا أن نطمئن إلى أننا قد وضعنا أساسا سليما لحياة اجتماعية سليمة . وأمكننا أن نجعل سواد الأمة يشعر بالتطور الاجتماعى و بأثره الأدبى والمادى والعقلى ، وعندئذ يصبح الحكم على أن حياتنا الاجتماعية حياة صالحة حكما صحيحا حقيقيا لأنه ينطبق على عامة الشعب ولا يقتصر على فئات قليلة امتازت بوفرة العلم أو وفرة المال ولكنها قلة والقلة لا يقاس عليها، ومن الظلم الفادح أن يكون الحكم عليها حكما على ما عداها من الأغلبية الساحقة للسكان .

ويجب ألا يقاس التطور الذى ننشده بغيره لدى البلاد الأخرى ، فلكل تطور أسبابه الخاصة ووسائل علاجه التى أعدت له . على أن يكون العمل على تهيئة حياة اجتماعية صالحة للجمهور وهم الزراع والصناع مقترنا بوضع حدود واضحة تبين حقوق الملاك وواجبات الزراع وتحدد التبعات المتبادلة بين أصحاب الأعمال والعمال . حتى لا يحاول العمال والزراع الانتقاص من سلطة أصحاب الأعمال والملاك أو يغمطوا حقهم فى الإشراف والتوجيه أو يتناسوا فضلهم فى الإقدام وفى التضحية بأموالهم وعصارة عقولهم لتنمية الإنتاج القومى ولإيجاد ميادين فسيحة لهم ليكسبوا عيشهم ويزاولوا أعمالهم، كما يذكر أصحاب الأعمال للعمال نشاطهم وقيامهم بواجباتهم فيجزونهم جزاء وفاقا ويمنحونهم رعاية مادية وأدبية تكفل لهم حياة اجتماعية صالحة .

وليكن همنا عند وضع التشريعات والنظم اختيار ما يلائم أحوالنا وعاشاة الطفرة والانصراف عن الإكثار منها والمبالغة فى استحداث نظم متعددة لأن التطور الاجتماعى إنما يحدث فى البلاد تبعا لمقتضيات أحوال كل منها واستجابة للضرورات التى أوحت به — وعلى العموم ليكن رائدنا — كما قال المستر بتلر مدير مكتب العمل الدولى فى تقريره الذى رفعه إلى الحكومة المصرية عند ما انتدبته لبحث التطور الاجتماعى للعمال فى مصر .

" يجب أن نبدأ بوضع أساس عريض وقاعدة ثابتة بدلا من أن نعنى فقط بإنجاز الهرم بأكمله ".

ابراهيم الغطريفى

فرد يقيم مستشفى

يعلم القراء — كما نعلم — مقدار الجهود الجبارة التى بذلتها جمعية المواساة بالاسكندرية والجمعية الخيرية الاسلامية بالقاهرة حتى استطاعت كل منهما أن تنشئ مستشفاها فى عدد من السنين .

يعلمون أن كلتا الجمعيتين قد سلكت كل الطرق وطرقت جميع الأبواب ، وأصدرت الصيب تلو الصيب حتى تجمع لديها المبلغ الذى تقيم به مستشفى لائقا .

ويعلم القراء — كما نعلم — أنه فى الوقت الذى كانت جمعية المواساة وكانت الجمعية الخيرية الاسلامية تبذل آخر ماتملك من الجهود وتبتكر ما تستطيع من الوسائل ، لإقامة مستشفى ، كان فرد واحد هو موسيو " كوتسيكا " ينشئ مستشفى كاملا من ماله الخاص قبالة مستشفى المواساة !

وموسيو " كوتسيكا " رجل غنى ، ولكنه ليس الغنى الوحيد فى هذه البلاد ، فهناك عشرات من المصريين تبلغ ثروتهم ثروته ، وهناك مئات يقربون فى ثرائهم منه ، وهناك ألوف لهم من الثروة الضخمة مقدار مناسب . فلم يكن الغنى وحده هو الذى جعل موسيو " كوتسيكا " قادرا على القيام بالعمل الذى تعبت فيه جمعية ، ونهض به شعب كامل . إنما كان الضمير الحى والشعور بالواجب الإنسانى هما اللذان دفعا به الى إنشاء مستشفاه الفخم ، قبالة مستشفى المواساة .

وذلك الضمير وهذا الشعور هما اللذان قعدا بالعشرات و بالمئات و بالآلاف من أغنياء المصريين عن القيام بما قام موسيو " كوتسيكا " به ، فالروح الاجتماعية عندنا ضعيفة ، والشعور بآلام الآخرين مفقود ، وهؤلاء الأثرياء المترفون يعدون أنفسهم جنسا آخر غير جنس الفقراء المحرومين ، فهم لايفكرون فى البر بهم إلا حيث يوجد للبر ثمن من رتبة أو منصب أو صفقة من الصفقات ! ومع هذا فعدد الذين يتبرعون به تافه محدود — حتى فى هذه الصفقات إذا قيس إلى عمل ضخم كعمل موسيو كوتسيكا فى مستشفاه .

لذلك كله أحسست بهزة فرح حين قرأت أن حضرة صاحب العزة " طاهر بك اللوزى " قد أرسل إلى معالى وزير الصحة ينبئه بعزمه على إقامة مستشفى للسل فى دمياط من ماله الخاص ، وأنه يرسل لهذا الغرض بمبلغ مبدئى قدره أربعة آلاف جنيه ، ويعد بإرسال مبالغ متتالية حتى يتم بناء المستشفى .

أحسست بهزة فرح حين قرأت هذا الخبر ، فها هو ذا أخيرا فرد مصرى ليس ببالغ الثراء فيما أحسب اذا قيست ثروته بثروة أصحاب الملايين من المصريين والمتمصرين ، ولكنه يجد فى ضميره وفى شعوره مايملى عليه أن ينفرد ببناء مستشفى فى مدينته ، وبذلك يرفع رءوسنا أمام العالم ، فنستطيع أن نقول للأمم :

ها هو ذا " فرد يقيم مستشفى " من المصريين !

* * *

وفيما قرأت عرفت أن عصاميا أمريكيا اسمه " كارنيجى " قد جمع ثروة تقدر بمائة مليون من الجنيهات ، وقد بلغ السادسة والستين من العمر ، ففكر فى حرفة يحترفها بعد أن صفى مصانعه وشركاته فدرت عليه هذا المبلغ ، فهداه ضميره وشعوره الى احتراف " البر " ووزع من ثروته ثمانية وتسعين مليونا من الجنيهات على مشروعات الخير فى أمريكا واسكتلنده موطنه الأصلى .

ثم استغل المليونين الباقيين فصارا خمسة فتبرع بها قبل وفاته لأعمال البر والخير . وكانت له قولة مشهورة : " يجب ألا يموت الإنسان ثريا " !

ولو سمع أغنياؤنا المصريون بقصة هذا الرجل لمصمصوا شفاههم وعدوه مجنونا من المجانين فهم — حفظهم الله — لايدركون مغزى هـذا التصرف ، ولا يعرفون أن أعمال البر تستوجب النزول عن قدر مما أعطاهم الله الا أن يكون وراء ذلك رتبة أو منصب أو صفقة رابحة ، أو على الأقل نشر الاسم فى الصحف مقرونا بالثناء والتنويه !

و إن أحدا لايطالبهم بأن ينزلوا عن ثروتهم كلها ولا عن عشرة فى المائة منها ...ولكن عن واحد فقط من كل مائة فى العام ، ولو فعلوا ذلك لقامت المؤسسات الخيرية فى كل مكان ، ولوصلت الخدمة الاجتماعية إلى كل محتاج إليها ، ولاختفت من الشوارع تلك الكتل البشرية الهزيلة المريضة المشوهة القذرة فيما لايزيد على عشر سنوات .

إن أسبوع البر الذى عددناه ناجحا قد رجع بثمانية وتسعين الفا من الجنيهات ، يستطيع فرد واحد من أثرياء المصريين والمتمصرين أن يجود بها فى غير عسر و بلا إرهاق ، كما تبرع موسيو كوتسيكا ببناء مستشفى ضخم ، وكما تبرع اللوزى بك ببناء مستشفى كامل على حسابه الخاص.

وأذكر أننى قرأت مرة لأحد كبار الأغنياء عندنا مقـالا مؤثرا فى العطف على الفقراء وتوفير القوت لهم ... فذكرت على الفور تلك الأقصوصة التى صاغها المرحوم حافظ ابراهيم شعرا : أقصوصة الرجل صاحب الكلب الذى شوهد ينتحب وفى يده أرغفة وكلبه مشرف على الموت ، فلما سئل عن سر انتحابه ، أجاب أن كلبه العزيز يموت من الجوع ، فقيل له : ولماذا لا تنقذه والرغفان فى يدك ، فكان جوابه :

لذلك الحد لم تبلغ صداقتنا أما كفى أن يرانى اليوم منتحبا ؟

ولكن "الرجل" سيد جلال — الذى كدنا ننساه — أنقذ الموقف فبادر بترجمة هذا المقال المؤثر إلى لغة "الشيكات" المؤثرة كذلك ؟ فتبرع بمبلغ ضخم جدا إذا قيس إلى ثروته المحدودة باسم توفير القوت للطبقات الفقيرة !

واليوم ها هى ذى وزارة الشؤون الاجتماعية تهم بفرض ضريبة الزكاة لتستطيع أن تجاهد شح الأشحاء ، وأن تطلق بعض الأموال المحبوسة من عقالها باسم الدين و باسم الخدمة الاجتماعية و باسم البر الانسانى فتجد من المولين ، بعض من ينهض لها بالحجج الأفلاطونية ، و يقيم فى سبيلها العراقيل بالحيل القانونية . وما هو إلا الشح والحرص فى صورة من صورهما المقيتة.

دعوا وزارة الشؤون الاجتماعية تنفى وصمة البخل عن المصريين ، دعوها تخلق لهم المعاذير — إذا لم يتبرعوا كما يتبرع الآدميون فى كل أقطار الأرض — بأنهم إنما يكفون عن التبرع لأن التبرعات جمعت منهم باسم الزكاة التى يحضهم عليها دينهم و يجعلها فريضة أساسية فى أعناقهم !

دعوا وزارة الشؤون الاجتماعية تطهرهم من الشح وتقيهم من لعنته وتحقق فيهم قوله تعالى : "ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون" !

خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ .

قرءان كريم

أثر العقيدة الوطنية
فى الإحسان إلى البائسين وتنظيم الإحسان

للأستاذ محمد أبو بكر ابراهيم
المفتش بالتعليم الثانوى بوزارة المعارف

من مشكلاتنا الاجتماعية الجديرة بالنظر مشكلة الاستجداء والتسول . وهى مشكلة قديمة تناولها الكثيرون بالبحث والعلاج غير مرة ، وعنيت بها الحكومة عناية كبيرة ، ولكن النتائج العملية طفيفة . وجاءت الأزمة الحاضرة فزادت الطين بله ، والمشكلة تعقيدا حتى أننا نرى عشرات من المتسولين يذرعون شوارع القاهرة ذهابا وإيابا ، ويفدون إلى المدن والقرى واحدا إثر آخر .

وليس يداخلنا شك فى أن جمهرة من هؤلاء الشحاذين مدعون متصنعون يتذرعون بكثير من الحيل ليستدروا عطف الجماهير عليهم ، وليفوزوا بالربح الوافر الذى لا يحلم به عامل أو صانع . حتى لقد استمرأوا هذه العادة الذميمة ، وجنحوا إلى البطالة والتعطل . فالشحاذة فى نظرهم خير من العمل . هؤلاء وأمثالهم يجب أن يحاربوا أينما تفقوا لأنهم عيال على المجدين العاملين . والحكومة كفيلة بأن تضرب على أيديهم ، وتضيق الخناق عليهم لتريح هذا المكابوس عن صدر الأمة ، فإذا ما وجد المتصنعون منهم أن بفاج الشحاذة قد سدت ، وأن أبواب التسول قد أغلقت ، وأن الحكومة جادة فى تعقبهم ومطاردتهم ، راحوا يتلمسون عملا يرتزقون منه . وفى هذا منفعة لهم وخير للناس .

هذا اقتراح بتنظيم الزكاة أظنه ناجحا نافعا وسهلا ميسورا ، يعين على تمييز القادرين من العاجزين — ورب الدار أدرى بما فيها — وهو يحقق الغرض من الزكاة ويغرس الألفة والمحبة بين الآخذ والمعطى : إذ يعرف الفقير أن سبب نعمته إنما هو من فضل الله عليه ومن جود الغنى المقيم معه فى قريته ، ويدرك أن سر سعادته راجع إلى إحسان المحسنين الذين يجاورونه فى مسكنه ويؤدون الحقوق المفروضة عليهم فى أموالهم — فلا يمتد بصره ولا تمتد يده إلى ثروة المثرين أو متاع المقتدرين فى بلدته حاسدا أو سارقا — وأشد ما يكون الحسد بين الأقارب والجيران — وبذلك يأمن أغنياء القرية شر فقرائها ، لأن هؤلاء قد أخذوا نصيبهم المعلوم ، وأولئك قد أدوا واجبهم المفروض فيعيشون فى وئام وسلام كأعضاء أسرة واحدة لا تباغض ولا تنافر . أما لو جمعت الزكاة جمعا عاما كما تجمع الضرائب الحكومية

بطريقة عامة لا تخصص فيها ، ووزعت كذلك على الفقراء بطريقة عامة فإنى أعتقد أنها تكون بذلك أشبه شيء بالرواتب المقررة فتضيع بعض فوائدها الخلقية والدينية والاجتماعية ، وتفقد الزكاة كثيرا من مزاياها التى أرادها الشرع الشريف فلا تتحقق الأغراض النبيلة التى أوضحناها .

وأعتقد أن خير طريقة لجمع الزكاة أن تجعل محلية موضعية فلا يجوز أن تجبى الزكاة من قريه لتصرف للفقراء فى قرية أخرى بل تتكون كل فى قرية وحدة مستقلة لها شخصيتها وميزانيتها وزكاتها ، ولها فقراؤها وأغنياؤها ، ولها أعضاؤها العاملون على جمع الزكاة وتوزيعها فيها . ذلك بأن يكون فى كل قرية جباة للزكاة من وجوه القوم المختارين منها ، ممن اشتهروا بحسن السيرة وصفاء السريرة . ويتم ذلك بانتخاب الأهلين أنفسهم لهؤلاء الأعضاء ؛ لأنهم أدرى بأحوالهم وأقدر على التعبير عن إرادتهم . ويقوم بالعمل الكتابى لهذا المجلس الخيرى واحد من الموظفين المقيمين ، ويقوم بأمانة الصندوق شخص من القرية له ضمان . ويكون عمل هؤلاء — غير جمع الزكاة — إحصاء الفقراء المعوزين فى نفس القرية ، وجعلهم طبقات متفاوتة بحسب حاجتهم وفقرهم . وتكون هذه الجماعة المختارة فى القرية مسئولة أمام الحكومة عن كل اهمال أو تقصير أو تزوير ولا بأس من مكافأتهم . حتى يقبلوا على عملهم بعناية ودقة ؛ إلا من تطوع منهم يريد وجه الله . وهذا نظام دقيق يكفى أنه من تشريع الله وهو أصدق تشريع . فقد جعلت الآية الكريمة للزكاة عمالا عليها ؛ يجمعونها من القادرين ، كما جعلت لهم نصيبا منها فقال جل شأنه " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم .

أما العجزة من اليتامى والنساء وذوى العاهات الذين لا يجدون ما ينفقون ، ولا يستطيعون أن يؤدوا عملا من الأعمال ، لضعفهم وخورهم ، فهؤلاء جميعا أولى بالبر ، وأحرى بالرحمة والاحسان ، لأنهم مساكين مستضعفون ، ولأنهم اخواننا فى الدين شركاؤنا فى الوطن ، ولا يليق بالأخ أن يترك أخاه يتضور جوعا ويتلوى ألما ثم ينعم هو بالثراء العريض والغنى الواسع ، كما لا يجوز لأهل الوطن أن ينبذوا طائفة منهم تستندى لأكف بذلة وتتضرع . وطائفة أخرى منعهم الحياء من الطلب ، والخجل من السؤال ، فقنعوا فى دورهم ، ورضوا بالدون من العيش ، واليسير من القوت ، مما قد يجيئهم عفوا من كرم من يعرفون حالهم ، ويعلمون عوزهم ، وقد تمر بهم الأيام ولا يجدون ما يطعمون ، هؤلاء جريون بالاحسان والعطف ، وبقاؤهم فى شقائهم سبة لا ترضاها مصرنا الناهضة المتطلعة لمجد أرقى وعز أسمى فتركهم على هذه الحال السيئة ، تقصير وطنى ودينى وخلقى ، تقع تبعته على المترفين من

المصريين ، لأن الأديان السماوية قد حثت على مناصرة الضعفاء والبائسين ، وحضت على الزكاة والصدقة والاحسان كما جاء فى القرآن الكريم — وكما ورد فى غيره من الكتب المقدسة ونظام الله خير نظام ودستوره أبق دستور .

ولكن كيف تجمع الزكاة ؟ وكيف توزع ؟ وكيف تبنى على أساس متين ؟ هذه أسئلة قد ترددت على السنة المفكرين ، وجالت بخاطر الحكومة ، فأخذت وزارة الشؤون الاجتماعية تبحث فيها بحثا عميقا للوصول الى حلها حلا سليما ، وهى جادة فى وضع التصميمات الحكيمة والمشروعات الحازمة التى توصل الى طريقة قويمة ، فى جباية الزكاة ، وكيفية توزيعها بالوسائل النافعة الكفيلة بحسن التنفيذ .

أعرف قرى من قرى الفيوم تعد من أفقر القرى فى هذه المديرية قد هدى الله رجالها إلى تأليف جماعة منهم منذ عام تقريبا . وظيفتها جمع اشتراكات من القادرين فى القرية ، وأعضاؤها مختارون من أغنيائها ومن مدرسى التعليم الإلزامى فيها . وهؤلاء يعملون طواعية واختيارا وحبا فى إنهاض قريتهم وانتشال فقرائهم من براثن الفاقة والبؤس — فإذا ما أقبل عيد من الأعياد الدينية أو الوطنية رأيتهم يطوفون — فى حنان ورفق على العجزة واليتامى والأرامل يعطونهم بعض ما جمعوا من مال وكسوة — وإذا مات فقير فى القرية قاموا بتجهيزه ودفنه ؛ هذه القرية صارت أقل القرى فى الفيوم إجراما وأخلدها إلى السكينة والعمل والتقوى . ثم هذا فى هذه القرية — مع أن نظام جمعيتها مرتجل فطرى وعملها محدود ولا يعدو الطلب برفق ، فماذا يكون الحال لو عمم هذا النظام فى كل قرية من قرى مصر على شكل أكمل ونظام أتم — أظن أنه سيجىء من ورائه الفضل العميم ، والخير الكثير للأغنياء والفقراء على السواء .

ولا يفوتنى أن أذكر هنا مشكلة اليتامى من الأطفال الصغار فان هؤلاء إذا جرينا على إعطائهم الزكاة كما يعطى العجزة وذوو العاهات ألحقنا بهم ضررا جسيما ، ونشأت منهم ناشئة تعتاد الخمول والراحة وتشب على البطالة والكسل وتقعد عن العمل ، وتكره المرانة على صنعة تنفع فى المستقبل ؛ وعمل يجلب السعادة فى الحياة المقبلة . هؤلاء أعتقد أن خير وسيلة لتربيتهم ، وأجدى نظام لاعطائهم نصيبهم من الزكاة أن يجمع المال الذى يستحقونه ليعد لهم به عمل زراعى أو صناعى فى القرية نفسها ؛ ليكون لهم من هذا العمل خير تنشئة وأحسن إعداد ؛ فان الدين كما فرض الزكاة فرض العمل . حتى لا يستمرئ الناس لذة المال المجلوب لهم من غير تعب ، وحتى لا يتعودوا الخمول والكسل ، فقد حث الشرع على أن يكتسب الإنسان قوته إن استطاع لذلك سبيلا بكده وجده وعرق جبينه ، ووردت الآيات الكثيرة فى هذا المعنى فقال تعالى " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟

مِنْ فَضْلِ ٱللَّهِ " وقال تعالى " فَٱمْشُوا فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ " فالدين بهذا الاتجاه قد وضع دستورا للنظام الاجتماعى ، حتى يعطى الموسر ما وجب عليه من الصدقات ، وحتى يقوم الفقير بما وجب عليه من العمل ، فلا يركن إلى الراحة والنوم اعتمادا على صدقات المحسنين وهبات المتعطفين .

ولا يسمى الاحسان احسانا بالمعنى الصحيح الا اذا صدر عن أريحية كريمة ، وعاطفة نبيلة ، ونفس صالحة ، وعقيدة دينية راسخة ، حتى يكون مؤسسا على خلق كريم ، ونزعة وطنية صادقة ، وفطرة قوية طاهرة ، فتنمو شجرة الزكاة فى تربة مصر ويمتد ظلها وارفا يتفيأ فيه المحرومون المستحقون ، فيكونون للأغنياء أصدقاء أوفياء يعرفون لهم جميلهم ، ويقدرونهم قدرهم ، والله يجزى المتصدقين .

محمد أبو بكر ابراهيم

من كلام الإمام على

إن لله عبادا يختصهم الله بالنعم لمنافع العباد فيقرها فى أيديهم مابذلوها ، فان منعوها نزعها منهم ثم حولها إلى غيرهم .

لاينبغى للعبد أن يثق بخصلتين : العافية ، والغنى ، بينا تراه معافى إذا سقم ، وبينا تراه غنيا إذ افتقر .

هل للفنان أن يتزوج

بقلم الكاتبة زينب محمد حسين

يكاد يجمع الكتاب والمفكرون على تعارض فكرة الزواج مع ميول الفنان ومع طبيعته ومع ما يطمح اليه من مجد ورفعة، ويثبتون بمختلف الحجج والبراهين أن فى الزواج حدا للنبوغ. وقتلا للروح الفنية ، والوقوف بعبقرية الفنان عند نقطة معلومة لا تتجاوز المرتبة التى وصل اليها قبل زواجه .

وليس الاجماع دليل الاصابة فكم من مرة أجمع المفكرون والعلماء والفلاسفة على نظريات تبيّن لخلفائهم أنها خاطئة لا تقوى على الوقوف أمام الحقائق والتجارب .

وقد عنّ لنا إزاء ما لمسناه من حقائق الزواج الموفق بين أعاظم الفنانين الأوروبيين أن نعرض الحياة فنانينا المصريين ، متخذين من الحقائق الثابتة مثلا يقوى حجتنا و يقضى على الاعتقاد الذى كاد أن يكون ايمانا بأنه ليس للفنان أن يتزوج ... فالحقيقة أن الفنان يتزع بطبيعته إلى الهدوء المطلق والسكينة الشاملة . ولا يمكن لهذه النزعات وهذه الميول أن تحقق إلا فى المنزل الهادئ الذى قوامه امرأة حكيمة مدبرة تخلق منه عشا هادئا طالما كان حالما رائعا فى خيال الفنان ، وأنشودة دائمة النغم فى قلبه المتشوق الى الكمال ، وموسيقى سماوية تشمل بألحانها الملائكية نفسه الشفافة الوادعة .

فإلى البيت ، والى البيت وحده ، يهرع الفنان بعد أن يكون قد أمضّه عالم الحقيقة بمزعجاته . وحشوه وزياداته ، فقل بربك! . أى سعادة وأى هناء وأى هدوء واستقرار يجده الفنان اذا ما عاد الى منزله المشوش المقفر .. الذى تسوده الفوضى وتخيم عليه الأقذار وترتع فيه الهوام والحشرات وتتبعثر فيه الأشياء بلا نظام ولا ترتيب مما يدعيه الفنان — تقصيرا منه وعجزا — أنه من لوازم الفن وضروراته ؟ .

الفنان بلا شك رجل ككل الرجال ، يعشق الكمال فى كل شىء ، بل أن روحه الفنانة أكثر منهم طموحا إلى رؤية كل ما هو جميل رقيق، لأن الفنان يصبو دائما الى المثل العليا ويهفو إلى الذوق المصفى ، ولكنه مع ذلك يميل الى الكسل اللذيذ الذى تخلوله فيه دنيا الأحلام . . . فتراه أبدا هائما مع خيالاته وأحلامه حتى تكاد تلك الأحلام تنسيه كل ما يحيط به من حقائق متممة . . أو قل لازمة لابراز تلك الصور الرائعة التى غالبا ما تتلاشى من خياله لعدم وجود الجو الملائم لتغذيتها وصقلها .

وقد سمعنا أن بعض الحكومات الأوروبية قد فكرت فى أن تقيم لكل فنان منزلا يتفق وأهواءه وخيالاته وما يتطلبه من هدوء ومتعة يمكن معهما أن يستوحى فنه فى الجو الذى ينشده ويتمناه ، لكى تحصل الدولة بعد ذلك على إنتاج فنى رائع تفخر به أمام الدول الأخرى.

من هذا يتبين لنا أن للهدوء المنزلى أكبر أثر فى الانتاج الفنى وليس أقدر من المرأة فى إيجاد وخلق ذلك الجو الحالم الذى يتعشقه الفنان .

ولما كان البيت فى حاجة إلى عناية المرأة وتنظيمها فقد عمد البعض إلى الاستعاضة عن الزوجة بالخادمة لتقوم بهذه المهمة ، وقد فاتهم أن المنزل لا يتم جماله بالتنسيق وحده . . بل بتلك الروح المشرقة المرحة التى تضفى من أنوثتها وجاذبيتها على كل ما بالمنزل سحرا وجمالا . . روح الزوجة المحبة التى تحرص كل الحرص على تحقيق رغبات زوجها والمحافظة على هنائه وسعادته. روح الزوجة التى يفتقدها أعاظم فنانينا فى منازلهم فلا يجدونها فيهرعون الى المقاهى والمنتديات تخلصا من أثر الوحدة القاتلة التى يلمسونها دائما فى منازلهم القفراء .

واذا كنا نرى أن كثيرا من الأزواج يتسببون بسوء تصرفهم وعدم تقديرهم لشعور المرأة فى فشل زواجهم ، فالفنان وهو الرقيق بطبعه ، المتسامح بغريزته ، أقدر من الرجل العادى على ادراك نزعات المرأة والتغلغل فى صميمها. واذا انعدم السبب زال المسبب وأمكن لتلك المزايا التى يمتاز بها الفنان أن يملك قلب الزوجة . تلك التى ستخلق منها رقة زوجها ومحبته هاديا له فى طريقه ، وعاملا قويا على تحقيق آماله وأمانيه .

وقد أثبتت الأيام أن المرأة اذا أحبت أخلصت وتفانت وكانت لرجلها نبراسا يهتدى به الى حيث المجد والرفعة .

ولا يمكن للمرأة أن تكون سببا فى هدم عشها الجميل الا اذا ابتليت بزوج مشاكس عنيد أو إذا كانت جاهلة متبلدة تسير فى الحياة على وتيرة واحدة مملة .

فاذا أراد الفنان أن يكون سعيدا بزواجه موفقا فيه ، فعليه أن يبتعد عن السبب الأول ويحاذر من الثانى فيدقق فى اختيار شريكة حياته ، ويا حبذا لو كانت ممن يتفقن وميوله أو ممن يتعشقن فنه .

والفتاة الراقية المثقفة هى أقرب الى تفهمه من سواها وأقدر على إذكاء روحه وأفكاره .

من كل ما تقدم يمكننا ان نؤكد أن إحجام بعض فنانينا عن الزواج — وأكثرهم من بلغ من العمر عتيا — ليس لعدم إيجاد مثلهم العليا فى الحياة ، فعندنا والحمد لله فى مصر من الفتيات الصالحات كثير. ولكنه هربا من تحمل مسئولياته وتبعاته بل وجبنا وضعفا من حقائق يبتعدون عن مواجهتها وفى الغالب لوجود نقص طبيعى فى تكوينهم يمنعهم من الاقدام

عليه، أو مرض نفسانى خطير ابتلتهم به وحدتهم الدائمة. ومع ذلك فهم يستترون وراء أقنعة زائفة ويدعون أن الزواج لا يتفق وميولهم كى يخفوا عن أعيننا حقائقهم المحزنة . ولا يكتبهم الصمت ستارا بل نراهم يشنون أفظع الحملات ضد الزواج فى كتبهم ومقالاتهم ويقذفون بالتهم للمرأة المسكينة مما يؤثر أعظم الأثر فى نفوس شبابنا الناهض الذى يتمثل بهم ويقتدى بنصائحهم العرجاء، وهذا دون شك مما يزيد فى أزمة الزواج التى استفحل خطبها وكاد أن يستعصى أمر علاجها .

والتاريخ يحدثنا عن أثر المرأة فى حياة الفنانين والعظماء ، وكيف كان لها اليد الطولى فى تنمية نبوغهم وإذكاء عبقريتهم ، وإخراج ثمرات قرائحهم التى انتزعت إعجاب العالم وتقديره

فجوهان ستراوس الذى رفعته امرأته من عامل فى مصرف إلى موسيقى خالد ، ووقفت إلى جانبه تشد أزره وتشجعه على اظهار مواهبه الفذة غير آبه بما اعترضه من عقبات فى سبيل خلق فن جديد ، تحدى به كل الفنون القديمة ، وأحدث هزة كبيرة فى أوروبا ذلك الحين، لم يصل إلى ذلك الا بفضل امرأته .

وها هى ذى مسز روزفلت التى لا تألو جهدا على الدأب فى وضع حجر جديد كل يوم يزيد فى بناء مجد زوجها وعظمته ... والتى آزرته وعاضدته حتى بلغ أسمى مكانة فى العالم الجديد .

ويضيق بنا الحصر إذا ما أعددنا زيجات الفنانين والعظماء التى توجت بالسعادة والتوفيق... والتى تناقض فى صراحة عجيبة ما نسمعه كل يوم من إحجام فنانينا عن الزواج وحججهم الواهية فى ذلك مما يرجع إلى تصويرهم الفردى فى هذا الأمر واعتقاداتهم الكاذبة .

وإذا كنا بعد كل ذلك لم نامس النقطة الحساسة فى عدم إقدام فنانينا على الزواج ، فهل يمكن إذن أن نعرف ما هى؟ حتى يمكن لتلك الأزمة التى لها أثرها الفظيع فى مستقبل أمتنا المصرية المحبوبة أن تنفرج ولو قليلا ؟ وحتى يمكن لذلك الداء الوبيل أن يقل خطره لا من جهة قلة النسل وحسب، بل من جهة الأخلاق العامة . أخلاق فتياتنا السذج اللواتى تبهرهن تلك الهالات البراقة ويحذبهن ذلك الغموض المشوق إلى التقرب اليهم . . وفتياننا الأغرار الذين تجذبهم بيوت الدعارة ومحل الموبقات ، بسبب احجامهم عن الزواج تشبها بأعاظم الفنانين .

ولسوف ندرك جميعا إذا ما حلت بعض تلك الأزمة المزمنة عمق تلك الهوة السحيقة التى نكاد أن نكون مسوقين إليها .

زينب محمد حسين

كلام وزير . . .

وحسبي أن أذكر لك أنه يوجد بمكتب الشباب المتعطلين ؛ الذي يتبع وزارتي ؛ عشرة آلاف وثلثمائة طلب ؛ لشباب صرفوا العمر والمال في الحصول على الدرجات ؛ فلما ظفروا بها لم يجدوا ميدانا يستخدمون فيه معارفهم وشبابهم .

أضف الى ذلك أن هناك مثل هذا العدد أو يزيد في الجامعة المصرية وفي الجامعة الأزهرية . وها هي الحكومة قد أنشأت جامعة أخرى . وهناك أيضا الجامعة الأمريكية ؛ وأولئك الشباب الذين هاجروا في سبيل العلم الى أوروبا وأمريكا ثم عادوا الى وطنهم ممتلئين أملا فلم يصادفوا إلا فشلا وخيبة وبطالة .

إن مجرد تصور تضخم هذا العدد بعد سنين طويلة يكفي للقطع بأن واجب كل حكومة رشيدة تهتم بالعلم هذا الاهتمام أن تفكر في مصير خريجي الجامعات التي تنشئها وتهتم بالانفاق عليها .

ولو أن الحالة ظلت على ما هي عليه ، لكان غير مستبعد أن تتطور الأمور الى اختلال اجتماعي ليس في مصلحة أحد . لا الأمة ولا الشركات ولا أرباب الأعمال ولا أصحاب رؤوس الأموال . فالقانون إذا هو خطوة حتمية يجب أن يخطوها كل عاقل مسئول .

" من تصريح لعلي وزير الشؤون الاجتماعية
في مناسبة وطنية كبرى "

عجيب أن يطرب الناس لسماع حديث صادق صريح ، يصدر عن رجل مسئول من ذوي السلطان ، وهو في مقعد الحاكم . وعجيب أن يسبح الناس بحمد رجل مسئول من ذوي السلطان وأن يهللوا له ويكبروا باسمه ، حين يشرع تشريعا نافعا لأمته ، وهو في مقعد الحاكم .

فما وظيفة الحاكم إن لم تكن وظيفة تشريع النافع لأمته وتنفيذ ما يشرع ، وما سمات الحاكم إن لم يكن من سماته الصدق والصراحة ، وهو صاحب الحول والسلطان ؟ .

ولكنا في مصر . . . نطرب لصدق الحاكم ونتحمس لصراحته ، ونسبح بحمد رجل مسئول من ذوي السلطان ونهلل له ونكبر باسمه ، حين يشرع تشريعا نافعا لأمته المصرية

وهو فى مقعد الحاكم . ولنا عذرنا فيما نفعل ، ورجالنا — خارج مناصب الحكم — دعاة إصلاح ، بل دعاة ثورة . . . وهم فى مقاعد السلطان دعاة قناعة ، وخصوم ما كان لهم من فكرة .

لهذا ومثله قابلت — كما قابل المخلصون لهذا البلد — ذلك التصريح الخطير ، الذى أدلى به معالى وزير الشؤون الاجتماعية — فى مناسبة وطنية كبرى هى العمل لإصدار تشريع يحفظ للغة العربية الرسمية كرامتها ، ويرد اليها حقها المسلوب — قابلت كما قابل الناس هذا التصريح بكثير من الغبطة ، وكثير من الانشراح ، وكثير من التفاؤل ، وكثير من الأمل فى أن العقلية الرسمية فى مصر بدأت تظهر عمليا بين العقليات الرسمية فى العالم ، بالصورة التى يلزم أن تكون عليها ، صورة الوطنية المصرية التى لا تعترف بحق يمس حقوق المصريين ولا تخفض الهام لسيادة تذل كبرياء هذا الوطن .

لكنى — وأنا أتلو فى بشر تصريح معالى الوزير — صدمت بفجأة بفقرات منه كانت لا بد من أن تصدمنى ، لا لأنى لم أكن أعرف حقيقتها قبل تلاوتها ، ولا لأننى لم أكن أشعر بقيمتها وألمس خطورتها قبل تصريح معالى الوزير بها ، ولكن لأنى كنت أريد أن أسمعها من زمن ، وأن أسمعها فى مناسبة وطنية كبرى كتلك ، وأن أسمعها من رجل مسئول فى مقعد الحاكم !

قرأت إذن بعناية تلك الفقرات التى صرح بها معالى الوزير بين ما صرح به ، والتى صدرت بها هذه الكلمة لعلها تظل ماثلة أمام أعين من يهمهم أمر الانسجام الاجتماعى فى هذا البلد .

قرأت فيها أنه يوجد بمكتب الشبان المتعطلين ، الذى يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية عشرة آلاف وثلثمائة طلب ، لشباب صرفوا العمر والمال فى الحصول على الدرجات العلمية ، فلما ظفروا بها لم يجدوا ميدانا يستخدمون فيه معارفهم وشبابهم .

وقرأت أن مثل هذا العدد أو يزيد عنه يتلقى العلوم فى جامعة فؤاد الأول والجامعة الأزهرية ، وأن الحكومة قد أنشأت جامعة جديدة ، وأن الجامعة الأمريكية تضم طلابا وتخرج كل عام متعلمين .

وقرأت عن أولئك الشباب الذين هاجروا مصر طلابا للعلم فى جامعات ومعاهد أوربا وأمريكا ، ثم عادوا إلى وطنهم ممتلئين أملا ، أنهم لم يصادفوا غير خيبة وبطالة . .

لدينا اليوم إذن عشرات الألوف من المتعلمين العاملين المتذمرين من الأوضاع الخاصة بتوزيع الأنصبة الاجتماعية بين الناس . ولدينا كذلك عشرات الألوف من المتعلمين المتعطلين الناقمين على الأوضاع والأنظمة التى تحكم عليهم بالحرمان . وستكون لدينا بعد سنوات

عشرات من الألوف جديدة ثم عشرات على مر السنين والأعوام. تضم هذه الألوف الجديدة الى المتذمرين الناقمين ... وتضاف اليها بعد أن تكون عقلياتها الجديدة وتجاربها الجديدة قد علمتها أن للانسان حق الحياة الكريمة ، وأن الدولة مسئولة أمامه عن هذا الحق ، ما دام هو مسئولا أمامها عن رعاية النظم ، وما دام هو مستعدا للعمل .

ولدينا اليوم كثيرون ، وسيكون لدينا غدا أكثر ، من الذين تلقوا العلم فى معاهد وجامعات اوروبا وأمريكا ، وقال عنهم معالى الوزير فى تصريحه انهم يعودون إلى وطنهم وكلهم أمل فلا يصادفون غير الخيبة والبطالة .

هؤلاء يجب ألا نعدهم متعلمين فحسب ، ولكنا يجب أن ننتبه الى أنهم تلقوا العلم فى معاهد دول لها نظمها وأساليبها وصراحتها . . وأن عقلياتهم قد تأثرت كثيرا بهذه النظم والأساليب والصراحة . . . وأنهم يمكن أن يكونوا عاملا ذا شأن كبير وخطورة فائقة فى صفوف جيش المتذمرين الناقمين .

فالشباب المصرى المتعطل يعد اليوم بعشرات الآلاف ، تضاف اليها بعد أعوام عشرات أخرى ، وتزيد هذه العشرات على مر السنين ، وما زالت نظمنا كما هى ، ووسائلنا هى هى ، وحالنا لا تتغير ولا تتبدل ، والعدل الاجتماعى بيننا يبحث عنه المحرومون . . . ونحن دولة ديموقراطية يقضى دستورها بالمساواة بين أبنائها أجمعين .

إن هذه الفقرات لتثير فى ذهنى فكرة لابد أن يكون أصحابها من محتكرى الجاه والسلطان ، ومن دعاة القناعة والرضا بما هو كائن . فكرة علاج مشكلة المتعلمين المتعطلين بأن توصد أبواب العلم فى وجوه الراغبين فيه .

لكن من حق كل قادر على العلم أن يتعلم ، ويحصر بعض الناس هذه القدرة فى المقدرة المادية ، ولكنى أعنى بها القدرة الذهنية والاستعداد العقلى ، ولا أريد بها المقدرة المادية بحال من الأحوال .

إن الذى ولد فقيرا ليس فرضا عليه أن يظل كذلك . لا تحدثونى بارادة السماوات وحكم الإله . فان للسماء إرادتها النافذة ، ولكن علينا نحن أن ننظم شؤوننا بقدر ما وهبتنا السماء من عقول . إننا نشرع نظما وضعية ولا نؤلف قرآنا أو إنجيلا أو توراة . . . إننا نعمل جهدنا لضمان السلام فى الشعوب ، وإننا نوزع العدل فى الدنيا . . . وليس علينا أو لنا أن نحمل ميزانه فى الآخرة . .

وإن كانت القناعة وكان الرضا — فى بعض الأحيان — خيرا ، فانهما وبالا شر كثير فى كثير من الأحايين . . . ولعلهما لا يكونان شرا فى وقت من الأوقات بقدر ما هما عند ما يحول [illegible] الاجتماعى بين [illegible] وبين الأرزاق .

فعلينا إذن أن نمهد للناس سبل عيشهم ، و إن من هذه السبل أن يصعدوا درجات فى الثقافة والتعليم . فمن حقهم أن يطلبوا العلم ، ومن حقهم أن يحصلوا عليه بقدر ما تستطيع أذهانهم أن تحصل ، و بقدر ما تكون لهم رغبة فيه ، وأن يختار لهم من ألوان هذا التعليم ما يتفق واستعدادهم الشخصى .

ولكن حرمان بعض الناس من حق العلم لم يكن — ولن يكون فى يوم من الأيام — سبيلا سليما عادلا لعلاج تعطل المتعلمين . .

فمن واجب الحاكم إذا ألا يحرم إنسانا من مثل هذا الحق ، ومن واجبه أن يعين كل متعلم راغب فى العمل عليه ، فيمهد له سبله ويجعله فى المكان الذى تؤهله له ثقافته وكفاءته و بشريته .

و إن الحاكم الذى يحرم بعضا من الناس مثل هذا الحق المفروض طبيعة وقانونا ، بحجة علاج تعطل المتعلمين ، لهو حاكم عاجز عن أن يسير بالناس فى الطريق الصحيح السليم ، فالأولى به أن يترك منصب الحكم لمن يستطيع أن يسير بالأمة فى الطريق القويم .

لا أستطيع أن أفهم كيف تحكم الدولة على الجهال بالموت الأدبى والمادى معا ، وهى التى تسد فى وجوههم أبواب العلم ، وقد عدت الدولة هذه الأبواب وحدها سبل العيش الكريم ! .

إن العمل سبيل الخير . يستحق الحياة من يعمل وليس جديرا بها غير العاملين . لكن الإنسان ليس مسئولا عن أكثر من أن يعد نفسه للعمل وأن يقدم نفسه له . فاذا قصر كان للدولة وعليها أن تأخذه بتقصيره ، و إذا لم يقصر كان له على الدولة المنظمة العادلة أن تمهد له سبيل هذا الإعداد بالعلم وأن توجد له عملا مناسبا . ولا أقل أخيرا من أن توفر له الخير الشريف بالطريق الشريف .

إن مصر اليوم غيرها منذ عشرات السنين ، أو منذ عشر سنين ، لا من حيث نظمها وتوزيع العدل الاجتماعى بها ، ولكن من حيث العقلية الشعبية وتفكير الجماهير . ويخطئ من يظن أن الجماعات البشرية يمكن أن تظل راكدة خامدة تغمرها روح القناعة وتسودها السيطرة للخنوع .

لابد اذن من أن تطلق حرية التعليم لكل راغب فيه مهيأ له ، ولا بد اذا من أن يكون علاج تعطل المتعلمين شيئا غير قيود التعليم . فماذا يمكن أن يكون هذا الشىء المفقود . . . الموجود ! ؟

إنه يمكن أن يكون فى أعمال الشركات والمصارف التى تحتل هذا البلد اقتصاديا ، وتبخل على أبنائه بما يلزم أن يكون لهم فيه من حقوق .

و إنه يمكن أن يكون فى خزائن المصريين التى تزدحم فيها الملايين، و يحبس فيها الذهب إلا عن العبث المجنون . . . يمكن أن يكون فى إطلاق هذه الملايين من أسرها لتعمل وتنتج، وفى عملها عمل للتعطلين ، وفى إنتاجها خير لهم وللناس أجمعين .

و إنه يمكن أن يكون فى خزائن هؤلاء، وفى الضرائب المتدرجة تدرجا يتناسب وقيمة هذه الملايين ، والانفاق من متحصل هذه الضرائب فى شتى ضروب الإصلاح الاجتماعى وهذه كلها سبل مشروعة ومعمول بها فى جميع الأنحاء .

و يكون أيضا كذلك فى توزيع الثروات البكر على الراغبين فى استغلالها من المتعلمين وعلى الذين هم منها محرومون ، ومن فى حكمهم من أصحاب الثروات الصغيرة .

هذا ومثله يمكن أن يكون هو السبيل لحل مشكلة تعطل المتعلمين و إنصاف المظلومين . ولو أن الحال ظلت على ما هى عليه ، فسيكون غير مستبعد أن تتطور الأمور الى اختلال اجتماعى ليس فى مصلحة أحد — كما يقول معالى الوزير — لا فى مصلحة الأمة ولا الشركات ولا أرباب الأعمال ولا أصحاب رءوس الأموال .

وهذا ومثله سبيل لإنقاذ الوطن من الأزمة التى نسير اليها ، والتى لا منقذ منها غير الحكم العادل الصريح الجرئ .

وهذا ومثله هو الوجهة التى يلزم أن يتجه اليها كل عامل ومسئول ... ولا جدوى من حلول تؤخر من ميعاد الواقعة ولا تمنعها ...

* * *

التعليم حق لكل راغب فيه ، بل هو واجب على كل انسان ، يلزم الدولة أن تدفعه اليه لخير المجموع ... والعمل حق لكل راغب فيه ، بل هو واجب على كل انسان يلزم الدولة أن تدفعه اليه لخير المجموع ...

فمن واجب الدولة إذن أن تحطم قيود العلم ، وأن تمهد سبل العمل أمام الناس أجمعين ... وأن تعطى كلا بقدر علمه وعمله : بميزان عادل ، وضابط سليم .

عماد الدين عبد الحميد

فى الطريق :

سلوكنا الاجتماعى

نشرت المقطم الخبر التالى تحت عنوان : "لحة شاب ونخوة ضابط" و بتوقيع "راكب"

" ركب شاب وفتاة مركبة من مركبات الأتو بيس رقم ٦ عائدين من الجيزة ، وجلسا بجانب جلسة مريبة نفرت الركاب ولم يفه أحد منهم بكلمة ما. ولم ينقذ هذا الموقف سوى راكب ركب أخيرا ورأى ما رآه الركاب فطلب من الشاب الاعتدال فى جلسته، ولكنه كان مستهترا غير مؤدب فلم يذعن لقوله ، فأفهمه الراكب أنه ضابط برتبة قائمقام ، وأنذره إذا لم يعتدل فى جلسته أن يسلمه للبوليس وانتزع يده من مكانها ، وألقى عليه درسا فى الأخلاق ارتاح له الركاب وأثنوا على نخوة الضابط فى زمن ساءت فيه الأخلاق " .

وهذه هى حادثة من الحوادث الكثيرة التى تقع كل يوم إن لم تكن فى هـذا اللون ففى ألوان أخرى ، و جميعها ترتكز على شيء من سوء الأدب كما ترتكز على الروح الفردية التى لا تفرض للمجتمع وجودا . ويحتاج الإنسان لكى يوقف مرتكبيها عند حدهم أن يكون " ضابطا برتبة قائمقام " أو يعرض نفسه لمشاحنات ربما لا يجد من الجمهور المعتدى عليه من يعاونه فيها لضعف الروح الاجتماعية عند الجميع .

والأمثلة على سوء سلوكنا الاجتماعى كثيرة موفورة تقع من الصغار والكبار ومن المتعلمين والجهلاء ، ومن الراقين والأوساط والمنحطين ، لأن الدافع عليها عند الجميع هو روح الفردية التى تتغلغل فى الجميع ، وضعف الشعور بالمجتمع عند الأفراد ، وضعف هذا المجتمع نفسه عن وضع حد لاعتداءات الأفراد عليه .

وأبسط المظاهر كأكبرها سواء فى الدلالة على هذه الحقيقة ، وليس من الضرورى أن تصل الحادثة فى سوء الأدب إلى مثل ما رواه " راكب " فى " المقطم " لتدل على ضعف الروح الاجتماعية ونقص آداب السلوك ، فكثير من البسائط يدل هذه الدلالة نفسها ، مما سنضرب له الأمثال :

هذا شاب يسوق سيارة وقد وقف بها أمام منزل وأخذ يضغط على جهاز التنبيه و يطلقه بشدة مزعجة لأنه يريد أن ينبه صديقة أو صديقا فى الطابق الرابع ، دون أن يخطر له ببال أنه يزعج السكان و يزعج المارة فى الحى كله بهذا الضجيج ، وقد يخطر بباله هـذا ، ولكن ماذا يهمه ، ما دام هذا أسهل عليه من صعود السلم لتنبيه من يريد !

ومثل هذا أولئك الذين يركبون " الموتوسيكل " ويروحون به ويغدون فى سرعة خاطفة وفرقعة فظيعة من أول الشارع إلى آخره ليظهروا براعتهم أو يلفتوا أنظارا خاصة إليهم فى النوافذ وغير النوافذ ويعاكسوا الفتيات المارات ، ويدهسون من يدهسون فى سبيل هذه الأغراض الصغيرة .

وهذا رجل يلوح عليه أنه مهذب ، وقد جلس فى القهوة يلعب " النرد " وأخذته حماسة اللعب ، فهاهو ذا يرفع يده " بالقشاط " ويخبط به خشب " الطاولة " فى عنف وصخب ، وزميله يقلده أو لعله هو الآخر من محبى الخبط والرقع . . . ولكن ما ذنب بقية الجلاس ، وفيهم من جاء إلى موعد هام يصفى به بعض المسائل الهامة ، وفيهم الصحفى الذى جلس يكتب على عجل خبرا سمعه ، وفيهم مرهق الأعصاب الذى جلس هنا يستريح !

وهاأنت ذا جالس فى السينما وقد استغرقت فى متابعة مشاهد الرواية فى عقدة من عقدها — وقد تكون مأساة — فماذنبك أن تصل إلى سمعك فى هذه اللحظة ضحكة مدوية ، لأن شابا وفتاة هنالك فى أقصى السينما أو لأن جماعة ذات ذوق " مجليط " كانوا قد أخذوا فى رواية أخرى تدور بينهم وقد عنت لهم ضحكة فى مجرى قصتهم الخاصة ؟ !

بل ها أنت ذا تستمع إلى مطرب أو مطربة وقد ذهبت مع اللحن أو الصوت وطربت كما هو حقك أن تطرب ، ولكن ها هو ذا صوت أجش تخرج منه رائحة السكر وتضج منه العربدة ، أو ينبعث منه الذوق السيىء والإحساس الغليظ ، يصيح من خلفك ويكاد يصم أذنيك : " الله يا ... والنبى كمان " !

ثم ها أنت ذا فى مكان مزدحم تنبعث فيه الأنفاس الكثيرة حتى ليثقف الناس أنفاسهم وهنا وفى هذا الجو الخانق يحلو التدخين ، فها هى ذى اللفائف تشعل هنا وهناك ، وهاهم أولاء المدخنون ينفثون السم الزعاف فى وجوه المجتمعين لا يبالون سيدة تسعل ولا طفلا يحشرج ولا مريضا يلفق ، لأنهم هم مبسوطون لا يحسون هذه الدخنة القابضة !

وفى الترام أو فى المركبات العامة وقد امتلأت المقاعد ، ماتحس إلا وراكب قد ألقى بنفسه عليك إلقاء ، وعندما تلتفت إليه تجده قد ابتدأ يقول لك : « عن إذنك قليلا » ولا « قليل » هناك لأن المكان قد استوفى ركابه ، ولكنه دائب على زحزحتك رويدا رويدا فى صمت حتى يحشرك فيمن حولك ، فإذا خطر لك أن تنقذ الموقف بأن تقف وتتخلى له عن مكانك نظر إليك شزرا كأنك أنت الذى ارتكبت الجريمة لأنك لفت نظر الركاب إليه !

وهذا يوم عطلة فى الشتاء وقد جلست فى شرفتك تستمتع بدفء الضحى ، وما تشعر إلا والغبار نازل على رأسك ووجهك إثر ضربات متتالية وفرقعة وطرقعة ! ماذا ؟ لا شىء ! فإن خادمة السكان فى الدور الأعلى تنظف السجادة ! أليسوا أحرارا فى تنظيف سجادتهم يا أخ !

ودعك من آداب المرور فى الطريق ، ومن الجماعات المتشابكة الأيدى، ومن الجالسين على الكراسى فوق الافريز وقد مدوا أرجلهم ونعالهم فى وجوه المارة وعاقوهم عن المرور ودفعوا بهم إلى ممر السيارات .

ودعك من المارين تحت النوافذ وأمام الأبواب وهم يقذفون من أفواههم أبذأ الألفاظ وأحط العبارات مصحوبة بالضحكة المعروفة " هاو أو أو " ! والناس فى بيوتهم ونوافذهم مجبرون على سماع هذا البذاء .

ودعك من البصق فى الطريق وإلقاء الأوراق المهملة والصناديق الخاصة بذلك على مرأى العين . فهذه أشياء بسيطة لا تلفت أحدا ولا تستدعى الانتباه !.

* * *

كل هذا وأمثاله مصدره ضعف روح المجتمع ونقص آداب السلوك. والمجتمع مسئول عن ذلك لتهاونه فى حقوقه ، فلو أن كل فرد مهذب يرى أحد هذه الظواهر تقع عليه أو على سواه ثم تمسك بتأديب مرتكبها — مع ما قد يتعرض له من متاعب — كما صنع ذلك الضابط الشهم الذى تحدث عنه "راكب" بالمقطم ، لخفت حدة هذه الظواهر الشائنة شيئا فشيئا .

ولكننا جميعا نراها كل يوم ، وبعضها يقع تحت طائلة العقاب القانونى لو ضبطناه ، فلا نكلف أنفسنا أن نتصدى له ، لأن تصدينا يضيع علينا بعض الوقت ، ويعرضنا لبعض المتاعب ، وقد نجد فى بعض الأحيان من رجال البوليس تثبيطا لهمتنا بسبب ضعف الروح الاجتماعية فى نفوسهم من جهة وبسبب تراكم الأعمال عليهم من جهة أخرى .

ولكن هذا جميعه لا ينبغى أن يصدنا عن أداء هذا الواجب القومى ، فالمهذبون فى الشعب عليهم واجبات قومية فى مثل هذا الطور من حياتنا ، وإليهم نوجه الحديث ، فلو أنهم جميعا تمسكوا بتأدية واجباتهم فى هذا السبيل لوجد المستهترون أنفسهم بعد مرة ومرة مضطرون لتلبية الواجب الاجتماعى ، ولعاونهم الجمهور على أداء مهمتهم متى رأى شدة تمسكهم بها ، وعدم اهتمامهم بما قد يوجه إليهم أول الأمر من تهمة الحذلقة والتدخل فيما لا يعنيهم كما يحدث فى بعض الأحيان .

إن عليهم أن يشعروا أنهم أفضل من الجمهور، وأنهم بسبب هذا ملزمون بتهذيب الجمهور وفى الوقت نفسه لا يحفلون باتجاه الجمهور ضدهم فى أول الأمر لعدم فهمه حقيقة بواعثهم وأهمية عملهم ، فالعمل الخير يجتذب النفوس لتأييده فى النهاية ولا سيما نفوس الجماهير الساذجة.

وذلك حتى يكون لنا بيت مصرى ومدرسة مصرية يحاول كلاهما أن يبث الروح الاجتماعية فى النفوس وأن ينهض بآداب السلوك ما

التكافل الاجتماعى خير ما يصلح هذه الأمة

للأستاذ محمد عبد الكريم

التكافل تضامن المرء مع غيره فى أداء عمل أو فى تحمل مسئولية ، وهو فى الاجتماع حلول القادر محل العاجز فى النهوض بما يفرضه العيش المشترك من تكاليف وواجبات ، فالقوى مسئول عن سد عجز الضعيف والغنى مكلف بمعونة الفقير ، والمتعلم واجبه إرشاد الجاهل والمبصر ملزم بتيسير العيش للضرير .

والتكافل نظام طبيعى ، قائم فى هذا الوجود من يوم أن بدأت الخليقة ودب على البسيطة دبيب الحياة ، وهو سر من أسرار حفظ النوع فى الإنسان والحيوان ، بدافعه تحتضن الأم وليدها وترضعه اللبان ، وبحافزه يحمل الأب عبء ذويه من زوج وولدان ، وما الحب والحنان والرحمة والإحسان ، والتعاون ومشاركة الوجدان ، إلا مظاهر للتكافل ، وآيات لقيام التساند والتضامن .

وككل نظام يقوم على الاجتماع ، يقوى التكافل إذ تقوى رابطة الجماعة و يشتد باشتداد أواصر الصلة بين أفرادها ، لذلك نراه بين أعضاء الأسرة أوثق منه بين أفراد الأمة ، وهو بين هؤلاء أمكن منه بين أبناء الجنس الواحد أو بين أفراد المجتمع الإنسانى عامة . كذلك كان التكافل بين المتحضرين ، أقوى منه عند المتأخرين ، ذلك لما لتقدم المدنية من أثر فى توثيق عرى الروابط بين الناس ، فضلا عما فيه من تنمية لمداركهم ، وتقوية لشعور الفرد بالواجب الاجتماعى . أدرك الإنسان بفطرته فضل التكافل ، فحا الغنى على الفقير ، وتولى القوى حماية الضعيف ، وقام الخيرون من ذوى العقول يدعون الى تذكية الروح الطيبة ، ثم جاءت الكتب السماوية تحض على التكافل ، فدعت التوراة الى البر والاحسان ، ووضع الانجيل المحبة أساسا للإيمان ، وجاء القرآن الكريم فضمن فى سحر البيان رسالة التكافل بين بنى الانسان ، وكذلك جاءت الأحاديث النبوية الشريفة داعية الى التعاون والتراحم ، ترى فى المؤمنين بنيانا يشد بعضه بعضا ، أو جسدا إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر البدن بالحمى والسهر .

وليس لنا أن نعرض فى هذه العجالة لما ذهب إليه دعاة المذهب التكافلى وما قدموه لتدعيمه من براهين ومبررات ، فهذا ما يخرج بنا عن منهاج هذه الصحيفة ، إنما يكفينا القول إن العالم اليوم قد بات أقوى شعورا بالواجب المتبادل بين الفرد والجماعة عن ذى قبل ،

التى ينعمون بها ، فمن العدل أن يرثوا أيضا ذلك الدين الكبير ، دينهم نحو هؤلاء العاجزين ممن حرمتهم الأقدار مامنحته غيرهم من صحة وقوة وساهم الدهر ماحباه سواهم من يسر وثراء.

ولامراء فى أنه كلما تباعدت أوضاع أفراد الجماعة وتباينت أحوالهم كانت حاجة أفرادها إلى التكافل أشد وافتقارهم إلى التضامن والتراحم أبلغ وأكبر .

فإذا راعينا ماتقدم وعدنا إلى مجتمعنا المصرى نتأمله وجدنا أننا أحوج الأمم إلى التمسك بالتضامن واستشعار التكافل . نعم ينقصنا التكافل ولا نحسبنا مغالين إذا عددناه أفضل السبل لإصلاح شأن هذا المجتمع ، ورأينا فيه الغاية المثلى التى يجب أن يضعها كتابنا ومفكرونا نصب أعينهم . ذلك بأننا أمة فقيرة ، فقيرة فى ثروتها المادية والثقافية والاجتماعية وحسبنا أن نذكر أن تسعة أعشار مواطنينا أميون ومعدمون . وما لنا لا ندعو الى التكافل وقد طغى حب الذات علينا فلم يعد الفرد منا يهتم بغير نفسه أو يعنى إلا بما فيه صالحه وحده .

وما ظنك بأمة لا تعاون بين أفرادها ولا تساند ، تتآمل الأسرة وهى الخلية الحية فى جسم الشعب ، فتراها مفككة العرا مقطعة الأوصال فلم يعد الابن يعنى بأمر أبيه اذا أدركه الكبر ، ولا الأخ يهتم بشأن أخيه اذا حل به الفقر والعوز . وغدت صلة القرابة موقوفا الاعتراف بها على يسر الرجل فإن أعسر أنكره أقرب الأقربين اليه — وإن أيسر نسى بدوره كل من حوله ، وحسبك أن تذهب الى ملاجئ العجزة والمنسولين وتسألهم عن ذويهم فترى أن بين المنسولين الذين حجزوا فى الملاجئ من هم آباء أو أشقاء أو ذوو قرابة لكثير من ذوى المناصب الرفيعة فى هذا البلد . . . وأنهم لولا عناية ولاة الأمور وتيسير العيش لهم بتلك الدور لقضوا جوعا .

وما تراه فى الأسرة تجده فى الأمة : فمالك الأرض لا يعرف عن أرضه و بلده غير محصول يجمع ، وايجار يجبى ، وقانون يشهر فى وجه من يتخلف عن السداد من مستأجريه يحجز بموجبه أقواتهم و يبيع بفعله مواشيهم ودوابهم وقد يكون بين فلاحيه أهل له وذوو قرابة . ترى البلدة يكاد يملكها رجل واحد والكل فى ملكه الشاسع يعملون كالسائمة فلا عناية بأحوالهم ولا رعاية لشؤونهم ، تراها خاوية من كل ما يفيد الجماعة ولا تجد بها مصحة تزيل سقم ذلك الذى أكلت رطوبة الأرض سيقانه وامتصت الطفيليات دماءه ، ولا مدرسة تنير عقول صغاره وأبنائه ، ولا مسجدا يقيم فيه شعائر دينه ويقوى بهدى العبادة فيه إيمانه . وما للسيد يعنى بقومه وقد اصطفى فى حاضرة البلاد قوما غيرهم يقضى و إياهم حياة ناعمة بين الكاس والطاس بعيدا عن متاعب الفلاحين ومشاغل الزراعة والمزارعين .

هذه حالنا ، ونحن لا نعدو الحق إذا قلنا إن مبعث أدوائنا ومصدر بلائنا ، هو إهمالنا التكافل ، وانصرافنا عن التعاون والتضامن ، ولو عرف صاحب العمل واجبه نحو عماله ،

فعنى بشؤونهم ، وعمل على راحتهم ، والترفيه عنهم ، أو أدرك مالك الأرض أن عليه دينا لهؤلاء الذين يخرجون له من الترب تبرا فأقام بينهم أو تردد فى أوقات متقاربة عليهم ، وجعل همه وشاغله تحسين أحوالهم الصحية والمادية والخلقية . لو عرف كل هؤلاء واجبهم لحسن حال البلد ولما كان ثمة مجال لشكاية الشاكين وتبرم المتبرمين . يقول البعض من أعداء التكافل مالنا وما للتكافل نعوّد الناس به التواكل ونعلمهم الاعتماد على غير أنفسهم" .

وقد نسى هؤلاء أن التكافل شيء وأن التواكل شيء آخر . وشتان بين ما يراه المتواكلون كاتباع مذهب "نيرفانا" البوذى الذين يأبون العمل ، وبين دعوة تقوم على نظام طبيعى لاغنى لمجتمع عنه بل ولا بقاء لحى دونه ، نظام قوامه السعى والعمل يكلف كل نفس وسعها ويحمل كل فرد من مسئولية الجماعة قدر طاقته .

نحن فى حاجة إلى إدراك معنى التكافل و إلى الدعوة اليه فى كل طبقاتنا لأننا أمة من الاجراء المعدمين تنحصر ثروتها فى أيدى نفر قليل من أبنائها ومن غير أبنائها . ولا سبيل لإصلاح شأن الأكثرية مالم تعاونها تلك الأقلية القادرة وتأخذ بناصرها .

ننادى بالتضامن ونقولها مدوية فى آذان هؤلاء الذين يملكون أرض مصر الغنية ومنابع ثروتها إذا جاز لهم أن يستغلوا هذا الإجراء فليس أقل من أن يكفلوا لهم القوت و ييسروا لهم أسباب العيش .

تلزمنا الدعوة إلى التساند والتعاون ليذكر سادتنا الذين يملكون الضياع الواسعة والأراضى الشاسعة أنه إذا كان لهم فيما يتنالون حق فعليهم لقاء ذلك واجب ، واجب رعاية أولئك الذين يعملون من أجلهم و يبنون بأيديهم غرس يسرهم .

يجب علينا بثّ روح التكافل بين الجميع ليدرك هذا العدد اليسير من المتعلمين أنهم مسئولون عن تلك الأمية التى يوصم بها السواد الأعظم من الشعب حاملون لوزر جهالته وتأخره .

نفتقر إلى التراحم و إلى الشعور بالواجب الاجتماعى ليعلم هؤلاء الذين لا يرون فى الحياة غير مال يجمعونه ليتعاظموا به على المعدمين وألقاب يسعون إليها ليفاخروا بها المحرومين ليعلموا ألا كرامة لهم ولا شرف الا أن يكرموا مواطنيهم و يعزوا برزق الله ذويهم وأهليهم .

و بعد . . . فإن أدواءنا الاجتماعية قد استفحل ضررها ، وأنذر بالشر خطرها ، وليس لنا وقد دنا الشعب من الهاوية الا أن يسارع كل الى من حوله ، يعاون القادر من يحيطون به من أهل وجيران ، ويساعد مالك الأرض فلاحيه و يرعى شؤونهم ، و ييسر صاحب العمل على راحة عماله و يمد القريب قريبه المعوز بما يسد حاجته ، و يقوم المتعلم بنصيبه فى إزالة أمية من يهمه أمره و يبدد بإرشاده جهالته ، فما كان الفرد أن يسعد اذ تشقى أمته فكلنا راع وكل راع مسئول عن رعيته .

محمد عبد الكريم

فى معركة الاصلاح الاجتماعى

مبعث الحركة الفكرية لإصلاح الأحداث

يرجع تاريخ الحركة الفكرية من إصلاح الأحداث الفعل وصغار المجرمين فى مصر إلى أمرين .

الأمر الأول : الطفل السجين ، إذ أنه فيما قبل سنة ١٨٩٤ كان كل من زار سجنا من السجون المصرية يقع نظره على عدد ليس بالقليل ، حيث يسجن الأحداث جنبا إلى جنب و كبار المجرمين ، الأمر الذى اهتم له المفتش العام للسجون إذا ذاك ، الدكتور ه . كركشنك باشا (سنة ١٨٨٤ — ١٨٩٧) .

الأمر الثانى : الطفل الشريد . حيث أخذ المئات من الأطفال المشردين فى الانتشار فى أكبر شوارع مدينة القاهرة والإسكندرية ، كان الكثيرون من أولياء أمور هؤلاء الأطفال المارقين يتهمونهم بالجرائم ، ليتسنى القبض عليهم و إيداعهم (سجن الأحداث) مما انتهى إلى صدور قانون التشرد رقم ٢ لسنة ١٩٠٨

و يرجع ما أعددنا لإصلاح الأحداث منذ الساعة الأولى إلى خطوات ثلاث .

الخطوة الأولى :

(١) تدبير مكان صالح جمع فيه الأطفال على حدة وكان مقره الاسكندرية فى سنة ١٨٩٤

(أ) وفى سنة ١٨٩٦ انتقل بهؤلاء الأطفال من الإسكندرية إلى القاهرة حيث مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ، ومنها إلى مدرسة البنات التابعة لمجلس مديرية الجيزة سنة ١٩٠١

(ب) وفى سنة ١٩٠٧ أنشئت إصلاحية للبنات وكان مقرها حلوان .

(٢) وما كان من إنشاء دار فسيحة سنة ١٩٠٧ خصصت للبنين والبنات تأسست على نظام معاهد الإصلاح فى أمريكا فى ذلك الوقت ، وانتقل إليها الأحداث من البنين والبنات فى سنة ١٩٠٨ . و إن الفضل فى إقامة هذه الدار والمبنى الشامخ يرجع إلى كولس باشا مفتش عام السجون سنة ١٨٩٧ — ١٩١٣ ، ومؤسس سجون مصر و إصلاحياتها وواضع أنظمتها .

(٣) إصلاحية المرج سنة ١٩٢٨ و يرجع إنشاؤها إلى سنة ١٩٢٠ ، بناء على قرار لوزير المعارف ، بعد أن تم الاتفاق بين حكمدار بوليس القاهرة ومستشار وزارة المعارف مستر باترس إذ ذاك على إنشاء (مدرسة الحقل الصناعية) يلحق بها الأطفال المشردين

الذين يعبثون بالأمن والنظام فى شوارع القاهرة والذين هم مصدر متاعب رجال البوليس ، ومضيعة لأوقاتهم وقد كان مقرها الجبل الأصفر ، و إلى سنة ١٩٢٥ ثم تسليمها إلى مصلحة السجون ، وقد نقلت إلى مكانها الحالى سنة ١٩٢٨ ، وتشغل ما لا يقل عن ٧٠ فدانا .

(٤) إصلاحية أحداث القناطر ، أنشأتها مصلحة السجون سنة١٩٢٨ ،لتقوم بإعداد ما يلزم من حاجة السجون إلى غزل القطن ، وبها مصنع تأسس لهذا الغرض .

الخطوة الثانية :

تشريع الأحداث ، وقد مر على هذه الخطوة مراحل أربع :

(المرحلة الأولى) فيما أدخل من تعديل ، على ما كان من تشريع قائم، من قانون العقوبات سنة ١٨٨٣ وكان ذلك فى سنة ١٩٠٤، حيث كفل الحكم على الأحداث بالوضع فى مدرسة إصلاحية ، إلى الجلد بالعصا مع إباحة الحبس فى السجون .

(المرحلة الثانية) صدور قانون المتشردين الأحداث (قانون رقم ٢لسنه١٩٠٨) وأساسه الحكم على الحدث المتشرد أو المارق من سلطة والديه ، بالوضع بالإصلاحية أو بمدرسة شبيهة بها إلى أن يبلغ سنّ ١٨ سنة .

(المرحلة الثالثة) فيما أدخل من تعديل سنة١٩٣١على قانون العقوبات، وأساسهمراعاة الحكم على الحدث ، والوضع بالإصلاحية لمدة لا تزيد على خمس سنوات ، ولا يمكث بها بعد سنّ ١٨ سنة .

(المرحلة الرابعة) فيما أدخل من تعديل على قانون العقوبات سنة ١٩٣٧ ، بمناسبة إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وأخص هذه التعديلات فى محيط الأحداث طبعا .

(١) تحريم سجن الأحداث من سنّ ٧ — ١٥ سنة .

(٢) إلغاء العقوبة البدنية .

الخطوة الثالثة : محاكم الأحداث ومحاكمتهم :

لا تختلف محاكمة الأحداث وما يتبع فيها من إجراءات عن تلك التى تتخذ حين محاكمة المجرم البالغ ، اللهم إلا ما كان من :

(١) إنشاء محكمة خاصة للأحداث فى سنة ١٩٠٥ بالقاهرة محاكية النظام الأمريكى فى ذاك الوقت ، من حيث الأخذ بفردية القاضى ، على أن نظام الجلسات لا يختلف عما هو مقرر فى المحاكم العامة .

(٢) كما أنشئت فى سنة ١٩٠٦ محكمة أخرى للأحداث فى الاسكندرية على مثال الموجودة بالقاهرة .

(٣) وفى سنة ١٩٢١ تقرر أن تخصص نيابة للأحداث ، تتبع محكمة الأحداث بالقاهرة والإسكندرية .

(٤) وفى يونيه سنة ١٩٤٠ أنشئ مكتب للخدمة الاجتماعية فى محكمة الأحداث بالقاهرة ، طبقا لقرار وزارى من وزارة العدل بالاتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ، ومهمة هذا المكتب : بحث حالة الأحداث قبل المحاكمة بحثا اجتماعيا صحيا نفسيا ، مع اقتراح العلاج .

ومن الإنصاف أن نقرر : أن أساس هذا المكتب و إنشاءه يرجع إلى تلك الأيدى العاملة فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .

وإنى بهذه المناسبة أقرر أن أول قاض أقام العدل فى محكمة الأحداث بالقاهرة وكان له أثر يذكر واقتراحات لو كان عمل بها السلف فى حينها ، لكنا قد خطونا شوطا بعيدا فى إصلاح الأحداث وتقدما يذكر ، هو المرحوم (ثروت باشا) وقد كان من أخص إقتراحاته : العمل على إنشاء المدارس الصناعية وتعميمها ، حتى يجد هؤلاء الأحداث إليها سبيلا .

كما أن أول قاض تعهد محاكمة الأحداث بالإسكندرية (عبد الفتاح يحيى بك) وهو صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا .

توزيع الأحداث على دور الإصلاحيات :

الأصل فى توزيع الأحداث على دور الإصلاحيات فى مصر ، هو القانون : قانون العقوبات ، وقانون التشرد . وعلى هذا الأساس :

(١) تضم إصلاحية البنات المحكوم عليهن بقانون العقوبات وقانون التشرد معا ، إذ أنها الإصلاحية الوحيدة فى القطر ، ومقررها لا يزيد على ٣٠٠ بنت .

(٢) "ا" خصصت إصلاحية أحداث الجيزة للبنين منذ سنة ١٩٢٩ للأحداث المحكوم عليهم بقانون التشرد وفيما قبل ذلك كانت تضم بين جدرانها الأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات وقانون التشرد ومقرر هذه الإصلاحية ٨٥٠ غلاما ، وقد يصل تعدادها إلى ٩٠٠ غلام .

"ب" أما إصلاحية أحداث القناطر فإنها فى الواقع جزء متمم لإصلاحية الجيزة ، ذلك أن الأحداث الذين يعملون فى مصنع الغزل ، يختارون ممن ألحقوا بإصلاحية الجيزة ، وممن قد مضت عليهم سنة أو أكثر ، وطبقا لشروط تقتضيها صناعة الغزل ، ومقررها ٣٠٠ غلام .

(٣) وأخيرا أحداث المرج ، كان يلحق بها الأحداث المشردون حتى سنة ١٩٢٩ ، حيث خصصت للأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات ، ومقررها ٥٠٠ غلام ، على أن يلحق بها ما يقرب من ٦٠٠ غلام أو يزيدون .

الحلقة المفقودة من الإصلاح فى مصر :

إن حلقة إصلاح الشبان والشابات المجرمين فى مصر ، حلقة ملأى بالألوف من الشبان والشابات و إن هذه الناحية المهجورة لفى مسيس الحاجة إلى تشريع خاص ومعاهد تحمى الشباب ، من شر الانزلاق فى عالم الجريمة والمجرمين .

* * *

وفى النهاية أختم كلمتى هذه باقتراحات متواضعة ، راجيا أن تحقق الأمل فى ما فاتنا من سبل الاصلاح ، وطرائق العلاج ، فى شتى نواحى إصلاح الأحداث .

أما أول المقترحات : فتشريع شامل يكتنف جميع نواحى الحياة الاجتماعية للأحداث والشبان على السواء ، ويقيهم شر الجريمة والمجرمين ؛ على أن يحرم بتاتا سجن الأحداث والشبان فى السجون العمومية .

ثانيا : تنظيم محاكم الأحداث وما يتبعها من نظام المحاكمة ، على أن تكون مبعث إصلاح وتهذيب لا أن نلقى بأطفالنا إلى دور الإصلاحيات دون بحث أو علاج .

ثالثا : العمل على إنشاء نظام إدارات المراقبة، سواء ما كان منها تابعا لمحاكم الأحداث أو معاهد الإصلاح .

رابعا : تعدد معاهد الإصلاح وتعميمها وتنظيمها ، بحيث يتسنى توزيع الأحداث عليها ، بما يتفق وأسنانهم وميولهم ومستوى حياتهم العقلية ، و إعدادهم إعدادا يمكنهم من الحياة الشريفة .

(خامسا) إنشاء معاهد لإصلاح الشبان والشابات من المجرمين ، حتى ننقذ الآلاف منهم ، و يعودوا إلى المجتمع مواطنين عاملين، دون أن يكونوا حربا عوانا عليه وعلى أنفسهم.

(سادسا) معاهد خاصة لضعاف العقول من الأحداث ، على أن تكون أقرب إلى المستوصفات منها إلى أماكن الحجز .

(سابعا) نظام يحقق رعاية الأحداث بعد الإفراج عنهم ، دون العود إلى اقتراف الجرائم ، ويقيهم شر البطالة .

فتح الله المرصفى

مفتش التعليم بمصلحة السجون

مساكن العمال

كان من أثر ظهور النظام الرأسمالى فى الصناعة أن انتشرت طريقة الانتاج على نطاق واسع وتجمع تبعا لذلك عدد كبير من العمال تحت سقف المصنع الواحد . وقد أدى هـذا بدوره إلى ظهور مشكلة اجتماعية خطيرة تحاول الآن كل الدول أن تخفف من حدتها بشتى الوسائل ومختلف الطرق ، إذ صحب هذا التجمع بناء مساكن كل العمال الذين يشتغلون فى المصنع الواحد بالقرب من ذات المصنع نظرا لتعذر السكنى بعيدا عنه لعدم توافر وسائل المواصلات السريعة فى ذلك الوقت .

ومما زاد المشكلة تعقيدا أن الحكومات المختلفة لم تفكر فى فرض أية رقابة على كيفية بناء هـذه المساكن بل تركت الحبل على الغارب لكل من سولت له نفسه بناء مسكن ، فكانت النتيجة أن المدن الجديدة وكذلك القديمة أخذت تنمو وتزداد دون التبصر بما ستؤول اليه فى المستقبل ، فنشأت المنازل ملاصقة بعضها لبعض غير مراعى فيها الشروط الصحية ، مما أدى إلى انتشار الأمراض الوبائية وازدياد نسب الوفيات .

وقد صحب عدم اهتمام الحكومات بمسألة تخطيط المدن أن أصحاب المصانع لم يهتموا فى الماضى بصحة عمالهم قدر اهتمامهم بها اليوم . فكانوا يتركون العمال يصابون بالأمراض دون أن يتعرفوا أسباب الاصابة ودون أن يعملوا على علاجها . ولا شك أن حالا كهذه لم يكن مقدرا لها الدوام . فقد تنبه رجال الأعمال أخيرا إلى أن العمال هم طريق الأمة الذى يجب ألا يستهان به لأنهم أساس الانتاج . فالعامل إن كانت صحته جيدة أمكنه أن ينتج أضعاف ما ينتجه العليل ، والصحة الجيدة هذه لا تأتى إلا عن طريق السكن فى منازل صحية .

ولا شك أن إزالة الأحياء القديمة و بناء أخرى تتوافر فيها الشروط الصحية يؤدى إلى تخفيف نسبة الازدحام ، وهذه تقاس الآن بأكثر من شخصين فى الحجرة الواحدة بغض النظر عن أعمارهم ، وينشأ عن هـذا بالتالى تحسين حال الأفراد ورفع مستوى معيشتهم

وتقليل نسب الوفيات وتوفر معظم المال الذى يصرف الآن على مكافحة الأمراض وعلى لااصلاحيات والسجون ويقلل من ارتكاب الجرائم ويمنع انتشار العادات الخلقية الذميمة بين الأحداث وهى التى يكون مصدرها غالبا من سكنهم مع البالغين بدون رقابة .

وقد أثبتت الاحصاءات التى تناولت موضوع المساكن أن ما يصرف على الأحياء غير الصحية يفوق بمراحل ما يمكن أن يتكلفه إنشاء أحياء جديدة صحية لا تستدعى الكثير من المال لصيانتها . وقد بحثت مدينة " فلادلفيا " فى الولايات المتحدة هذا الموضوع فوجدت أن ٤٥ فدانا من الأحياء غير الصحية تحصل منها البلدية إذا ما دفعت كل الضرائب على مبلغ ٦٧ ألفا من الدولارات فى حين أن البلدية تقوم بصرف ٣٣٧ ألف دولار سنويا على خدمات تتكلفها هذه الأحياء وسكانها . فهناك إذا مبلغ كبير جدا يضيع هباء كل عام . وانه من الأجدى صرف المال فى إيجاد أحياء صحية ومنازل جديدة تصلح للسكن بدلا من أن نترك الأمراض تتفشى فى السكان ثم نحاول بعد ذلك أن نتغلب عليها ونقاومها فالطريقة الأولى توفر كثيرا من المال وتجعل نصيب دافع الضرائب فى الأحياء الجديدة الصحية أقل من نصيب دافعها فى الأحياء غير الصحية .

وكما أن الدولة تقوم ببعض المشروعات بغية المصلحة العامة فيجب أن تقوم ببناء هذه المساكن لأن هذه مشروعات يحتاج أمر القيام بها الى استخدام الطرق العامة ونزع ملكية بعض الأملاك — الحق الذى لا تتمتع به إلا السلطات العامة — كما أنه فى وسع الدولة اذا ما قامت ببناء هذه المساكن أن تفرض طرازا خاصا للمنازل الجديدة وأن تحسن تخطيط الأحياء بطريقة تكفل حسن استفادة الجميع منها .

هذه المنازل الجديدة الصحية التى ستبنيها الدولة يجب أن تؤجر الى العمال خاصة بايجار يتناسب مع دخلهم فتتحمل هى بذلك جزءا من تكاليفها حيث لا يستطيع العمال أن يدفعوا ثمنها كاملا . حقيقة أن الدولة ستتحمل فى ذلك بعض التضحيات لكن بناء المساكن الصحية يعتبر استثمارا وطنيا فى غاية الحكمة ، اذ هو يمكن الأمة من الحصول على قوة إنتاجية أعظم من أفرادها وتجعلهم أكثر نفعا للمجتمع .

والدول قد اتبعت فى بناء المساكن طريقتين :

(الأولى) إعطاء الاعانات للسلطات المحلية أو للأفراد بقصد تشجيع بناء المنازل .

(الثانية) أن تتولى الدولة بناء المساكن لحسابها الخاص وهذه تعتبر اعانة عن طريق غير مباشر . فيدفع العمال فى هذه الحالة إيجارا يقل عن الإيجار الاقتصادى الواجب دفعه باعتبار أن بناء هذه المساكن هو من المنافع العامة .

* * *

والدولة وحدها لا تستطيع أن تقوم ببناء جميع مساكن العمال الضرورية فهذا عبء ثقيل عليها — لذا فهى فى حاجة ملحة الى أن يقوم الأهالى أنفسهم بنصيب فى هذا الشأن — وقد رأت انجلترا تحقيقا لهذه السياسة ونظرا لأن كثيرا من عمالها يسكنون منازل غير صحية لا تليق بهم أن تصدر قانونا يجبر صاحب كل منزل غير صحى أن يجدد منزله وفقا للشروط الموضوعة لهذا الغرض — وصاحب المنزل يمنح مهلة لتنفيذ ذلك — فاذا لم يقم بتنفيذ ما تفرضه عليه الحكومة فان هـذه الأخيرة تقوم بتجديد المنزل وتحل محله فى الحصول على الايجار ثم تخصم المصاريف التى تكبدتها مما حصلت عليه من الايجار .

* * *

وقد يؤثر فى بناء المساكن الجديدة أمران :

أولا — ارتفاع نفقات بنائها .

ثانيا — ارتفاع قيم إيجارها بعد أن يتم تشييدها فلا يتمكن الكثيرون من سكنها .

عن الأمر الأول :

يمكن للدولة أن تتدخل فيه وتضرب بيد من حديد على التجار الذين يتفقون فيما بينهم على رفع أثمان مواد البناء بل وتلزمهم بيعها بأثمان تحددها هى حسب مقتضيات الأحوال أو أن تقوم الدولة بانتاج مواد البناء اللازمة باعتبار أن ذلك من الخدمات العامة التى يصح أن تقوم بها .

عن الأمر الثانى :

وقد عالجته الدول المختلفة بسن قانون يحدد من قيم ايجار المنازل خصوصا فى أحياء الفقراء . لقد نادى الكثيرون بضرورة الغاء مثل هذا القانون الذى من شأنه أن يقلل الفائدة التى يجنيها أرباب الأعمال من استثمار أموالهم فى بناء المنازل والتى تجعلهم يولون وجوههم شطر نواح أخرى من نواحى الاستثمار حيث ترتفع الفائدة . ولكن من ناحية أخرى الغاء هذه القوانين سيكون من أثره أن يطالب العمال بزيادة أجورهم الأمر الذى سيؤدى الى اضطرابات خطيرة وسيعجز العمال فى النهاية عن الحصول على ما يطلبون .

وقد كانت انجلترا وهى أعرق الدول عهدا بالصناعة أكثر تأثرا بمشكلة الازدحام وأول دولة واجهت مسألة المساكن غير الصحية فأصدرت فى سنوات ١٨٥١ و ١٨٦٩ و ١٨٧٥ عدة قوانين أعطت للبلديات الحق فى اقتراض النقود اللازمة لبناء المنازل لطبقة العمال وهدم غير الصحى منها — ولكن ما استفادته انجلترا تحت ظل هذه القوانين كان قليلا — فصدر فى سنة ١٨٩٠ قانون جديد جمع ما سبق إصداره فى قالب آخر . وكان من أثره أن هدمت منازل أكثر مما بنيت وأن كان إيجار المنازل الجديدة مرتفعا مما اضطر إزاءه فقراء العمال الى السكن فى منازل أقل مما كانوا يسكنون . ويضاف الى هذا كله أن ما كان يكسبه العمال من الأجر لم يكن ليساعدهم على السكن فى منازل محترمة خصوصا اذا علمنا أن متوسط مايصرفه العامل على السكن يتراوح بين خمس وسدس أجره على أنه قد يبلغ الثلث فى الطبقات الفقيرة جدا .

لذلك اضطرت بريطانيا أن ترسم لنفسها سياسة جديدة لبناء المساكن فأصدرت قانون (ويتلى) عام ١٩٢٤ لمعالجة نقص المساكن الذى كان مشاهدا فى ذلك الوقت ويتلخص هذا القانون فيما يلى :

(١) وضع برنامج مستمر لبناء المساكن مدة خمسة عشر عاما . وقدر أنه يمكن بناء مليونين ونصف مليون منزل فى هذه المدة .

(٢) إعطاء أصحاب المنازل إعانة قدرها تسعة جنيهات فى السنة لمدة أربعين عاما تقدمها الحكومة بواسطة السلطة المحلية بشروط خاصة منها أن تؤجر هذه المنازل ولا تباع إلا بتصريح خاص وأن يفضل فى سكناها ذوو العائلات الكبيرة

ومنذ صدور هذا القانون وحركة بناء المنازل فى تقدم مستمر حتى انه فى سنة ١٩٢٧ وحدها وصل عدد المساكن الجديدة الى ٢٠٠ ألف مما استدعى الحكومة أن تخفض الاعانة الى سبعة جنيهات وعشرة شلنات بدلا من تسعة جنيهات ويوجد الآن حوالى ١٠٪ من سكان انجلترا يسكنون فى منازل تساعدها الحكومة بالاعانة وعددها يبلغ حوالى ٤ ملايين معظمها بنى منذ سنة ١٩١٨ ويكفى أن نذكر هنا أن انجلترا تخصص سنويا ما يقرب من ١٥ مليونا من الجنيهات لمد يد المساعدة الى أرباب هذه المساكن .

* * *

هذا هو الحال فى انجلترا . أما فى الولايات المتحدة فان قانون المساكن المعروف تحت اسم V.S.H.A يصرح لهيئة دائمة أنشئت خصيصا لهذا الغرض أن تقترض قروضا حتى ٨٠٠ مليون من الدولارات للسلطات المحلية بقصد بناء المساكن العامة ودفع اعانات لا تزيد عن ٢٨ مليونا من الدولارات فى السنة حتى لا ترتفع القيم الإيجارية فى المساكن الجديدة عن الحد الذى يستطيع دفعه من كان يسكن الأحياء غير الصحية من قبل وحتى يكون أيضا فى استطاعة ذوى الدخل المنخفض . ولكن ذلك يتوقف على أن تساهم هذه السلطة المحلية بما قيمته ٢٠٪ من كل دولار تدفعه الهيئة الدائمة . وليس من المستلزم أن يكون ذلك فى شكل نقد يدفع بل يكون عن طريق اعفاء هذه المساكن الجديدة من الضرائب .

* * *

وقد جعلت بعض الدول الأوربية فى طليعة برامجها محاولة حل مشكلة اسكان الطبقات العاملة بقصد ترقية الحياة الاجتماعية لها ورفع مستواها .

فحين تمس الحاجة فى مديرية من المديريات الى بناء مثل تلك المنازل يؤسس معهد مستقل تحت اشراف مجلس المديرية وبرعايته فى أكبر بلاد الأقليم لهذا الغرض برأس مال قيمة السهم فيه تبلغ خمسة جنيهات مصرية وتكون مهمة هذا المعهد قاصرة على بناء المساكن.

ويمكن الحصول على سلفيات لبناء المنازل الشعبية من تسعة معاهد حددها مرسوم فى سنة ١٩٣٨ . ولا تبنى المنازل الشعبية على شكل واحد دائما بل تتغير هندستها الخارجية والداخلية — ولكنها تحتفظ دائما بطابعها الشعبى من البساطة وقوة الاحتمال . وبجوار المسكن يبنى غالبا ما يسمى بمنزل الطفل وكذلك مستشفى لعلاج جميع الأمراض ومركز لتنظيم أوقات الفراغ وتبنى مجموعة العمارات بما يتبعها من المؤسسات المذكورة فى جميع الأحياء التى يكثر فيها العمال .

من كلام الامام على

والله لأن ابيت على حسك السعدان سهدا ، وأجر فى الأغلال مصفدا ، أحب إلى من ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالما لبعض العباد ، وغاصبا لشئ من الحطام ، وكيف أظلم أحدا لنفس يسرع إلى البلى قفولها و يطول فى الثرى حلولها !!

* * *

إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم وآله نذيرا للعالمين ، وأمينا على التنزيل ، وأنتم معشر العرب على شر دين ، وفى شرّ دار ، منيخون بين حجارة خُشن وحياة صم تشربون الكدر وتأكلون الجشب ، وتسفكون دماءكم ، وتقطعون أرحامكم ، الأصنام فيكم منصوبة ، والآثام بكم معصوبة الخ .

النشاط الاجتماعي في مصر

جمعية الخدمة الاجتماعية بمصر الجديدة وضواحيها

بدأت في مصر الجديدة حركة للاصلاح الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، كان من نتائجها انشاء دار تضم مستوصفا أنشأته جمعية مستشفى مصر الجديدة ، ونالت شرف تسميته باسم حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة فريال ، لمعالجة الطبقات الفقيرة ، ومركزا لرعاية الطفل والولادة للفقراء بالمجان ، والعناية بالأمهات الفقيرات وأطفالهن .

وقد أثبتت التجارب أن العلاج الطبي لا يكفي وحده ، وأن الطبقات الفقيرة في حاجة لعناية اجتماعية ، تخفف وطأة البؤس والفاقة والجهل ، وترفه عنهم وترشدهم الى خير الوسائل التي تكفل لهم حياة مناسبة هانئة ، تقربهم الى المستوى الآدمي ، وهذه العناية لا تقل في أهميتها عن العناية الطبية ، بل تزيد عنها ، ولا يمكن أن يقوم بها مستوصف أو مستشفى ، لهذا قامت بجانب الهيئة التي تشرف على " دار مستوصف الاميرة فريال " هيئة اجتماعية سميت " جمعية الخدمة الاجتماعية " وهذه تعمل على توفير أسباب الخدمة الاجتماعية بمنطقة مصر الجديدة وضواحيها ، ولهذه الجمعية لجنة تنفيذية تتوفر على مشروعاتها ، وهي تنقسم الى شعبتين : " شعبة الخدمة الاجتماعية " وتتولى جميع أعمال الخدمة الاجتماعية " وشعبة الدعاية " للقيام بالدعوة للجمعية ونشر جهودها والدعاية لها بالحفلات والمناقشات والمحاضرات والصحافة وغير ذلك . وتتلخص أعمال هذه الجمعية فيما يلي : —

(١) المعالجة الطبية للفقراء — لقد وجهت الجمعية ٤٧ حالة من المرضى الفقراء الذين تعينهم الى المستوصف للعلاج ، وقد عولجوا حتى تم لهم الشفاء وصرفت لهم الأدوية اللازمة بالمجان .

(٢) أمراض العيون — لقد انتشرت أمراض العيون في مصر انتشارا بليغا ، ولوحظ هذا بشكل واضح في العائلات الفقيرة التي تعينها الجمعية ، مما دفعها الى التفكير في إيجاد وسيلة ناجعة لعلاجهم ، وقد سمحت ادارة مستوصف الأميرة فريال باستعمال حجرة بها كافة الأدوات الطبية اللازمة لعلاج أمراض العيون ، وتعالج الآن هناك ٢٠ حالة رمد بنجاح كبير .

(٣) تغذية الفقراء — ووزعت الجمعية بعض المواد الغذائية على العائلات البائسة التي بحثت حالاتها بحثا وافيا ، وفيما يلي بيان أهم هذه المواد : لوبيا — أرز — مسلي — دقيق .

(٤) تغذية الحوامل والمرضعات — ومنحت الأمهات الفقيرات الضعيفات الحوامل والمرضعات مقادير كافية من الفاكهة ، لتقوية بنيتهن وليستطعن إرضاع اطفالهن بدرجة مناسبة .

(٥) تغذية الأطفال الرضع — وصرفت مقادير مناسبة من اللبن للأطفال الرضع الفقراء ، كما منحتهم مقدارا كبيرا من الشوفان (Parvage) لتغذيتهم ولتحسين حالتهم الصحية .

(٦) كسوة الأطفال — ومنحت الجمعية الأطفال الفقراء والمولودين حديثا عددا من البياضات كما منحت الأطفال الأكبر سنا عددا من الملابس الخارجية والداخلية ، وعنيت بمعالجة الحفاء لدى الطبقات الفقيرة ، فوزعت عليهم عددا من الصنادل والاحذية .

(٧) فراش للعائلات الفقيرة — ووزعت الجمعية على الأسر البائسة التى لمست حاجتها الى الفراش والدفء عددا من البطاطين والمراتب .

(٨) الاتصال بالهيئات الاجتماعية والصحية وغيرها — قد أمكن توجيه عدد لا بأس به منذ انشاء هذه الجمعية حتى الشهر الماضى ، من الاطفال وغيرهم الى مؤسسات اجتماعية أو صحية تتفق وحالاتهم وتتوفر فيها أسباب الإصلاح اللازمة لهم وبيانهم كالآتى : —

عدد	
٤	فتيات الحقن بدار كفالة الفتاة التابعة لرابطة الاصلاح الاجتماعى .
٥	أطفال الحقوا بمؤسسة الطفولة المشردة التابعة لجمعية انقاذ الطفولة .
٥	نساء دخلن مستشفى فؤاد الأول والدمرداش والمطرية للعلاج .
٢	فتاتان ألحقتا بإحدى الحائكات تتمران عندها لتتعلما المهنة .
٢	فتاتان ألحقتا بملجأ منصور .
١	طفل ألحق بمؤسسة الزقاف الملكى .
٢	طفلان دخلا مستشفى الأطفال بالمنيرة .
٢	طفلان دخلا مصحة الزيتون للأمراض الصدرية .
٥	رجال متعطلون أوجدت لهم أعمال مختلفة ليعولوا عائلاتهم الكثيرة الأفراد .
١	امرأة دبر لها عمل بعد أن طلقها زوجها وترك لها طفلين وأصبحت بلا عائل .
٢٩	الجملة

وإن الجمعية لتنال تعضيدا كبيرا من كل الهيئات التى تتصل بها كلجنة سيدات الهلال الأحمر ، ورابطة الإصلاح الاجتماعى وجمعية انقاذ الطفولة المشردة ، وجمعية الصليب الأحمر الأمريكى .

٩ — عمل مباراة فى النظافة بين الطبقات المحرومة لتشجيع أفرادها على الأخذ بأسباب النظافة والصحة خصوصا فى تربية الأطفال — اختارت الجمعية لدخول مسابقة النظافة — ٤٠ عائلة فقيرة من العائلات التى تعينها ، ووزع معالى وزير الصحة الجوائز بيده على العائلات الفائزة فى يوم ٢٩ مايو الماضى ، ومنح الجمعية مبلغا من المال ، وكذلك تبرع حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد المنعم الرئيس الفخرى للجمعية بمبلغ لهذه المناسبة . ومن دواعى السرور أن نذكر أنه كان لهذه المباراة أحسن الأثر فى شحذ الهمم ونشر الحماسة بين الطبقات

الفقيرة فى المناطق الشعبية بمصر الجديدة ، فقد ابتدأت هـذه الطبقات تبدى اهتماما كبيرا وعناية محسوسة باتباع وسائل النظافة والأخذ بالشروط الصحية اللازمة التى طالما أرشدتها اليها الاخصائيات الاجتماعيات اللاتى يشتغلن بشعبة الخدمة الاجتماعية .

الأبحاث الاجتماعية :

تضع الجمعية أبحاثا اجتماعية على أساس دراسة البيئة وحالة الأسرة دراسة وافية من كل الوجوه ، حتى لا تمنح المساعدة من أى نوع إلا لمن هو فى حاجة حقيقية اليها ، وحتى يسير العلاج اللازم للحالة فى سبيله الصحيح ، لذلك قد أعدت استمارات خاصة موضحة بها كل والبيانات اللازمة عن حالة الأسرة من كافة النواحى ، وعملت ملفا خاصا لكل عائلة تناولها البحث ، ويقوم الآن بأعمال البحوث والتحريات والخدمات الاجتماعية اللازمة إخصائية إخصائى اجتماعيان حاصلان على دبلوم فى الخدمة الاجتماعية .

المشروعات الإصلاحية للجمعية :

١ — تحسين حالة الأسر الكبيرة العدد بالجنود بالجيش المصرى — فقد اتصلت الجمعية بالجهات العليا بالجيش المصرى لغرض المساهمة فى مساعدة عدد من العائلات الفقيرة العديدة الأطفال بالجنود بالجيش ، اتضح للجمعية من بحث حالاتها أن مرتبات الجنود فيها ضئيلة جدا لا تكفى المعيشة الضرورية لهم . وقد وافقت رياسة الجيش على مساعدة عائلات هؤلاء الجند ، وأرسلت إدارة الشؤون العامة بالجيش المصرى مبلغا من المال لهذا الغرض ، مع خطاب بترحيبها بالفكرة والعمل على تنميتها والمساهمة فى مثل هذا العمل بنصيب أوفر مستقبلا .

٢ — مساعدة أطفال المدارس الالزامية — تناولت الجمعية بحث حالات لتلاميذ بالمدرسة الالزامية بمصر الجديدة ، فوقفت على شدة الفقر الذى تعانيه عائلاتهم ، وضعف صحتهم نتيجة لنقص التغذية ، واتصلت بحضرة صاحب العزة المراقب العام للتعليم الأولى بوزارة المعارف ، لتدبير الوسائل المجدية لمساعدة هؤلاء التلاميذ ، بالحصول على الملبس أو المأكل أو بالعمل على تحسن الحالة الصحية ، وقد وافق على هذا ، والجمعية تتخذ الآن ما يلزم لتمكين الفقراء من هؤلاء التلاميذ من الحصول على واجبات غذائية تسد النقص فى تغذيتهم وبذلك تتحسن صحتهم ويستطيعون الافادة من التعليم الذى يتلقونه إذا ما تحسنت صحتهم . وقد رحبت وزارة الشؤون الاجتماعية بهذه الفكرة ووعدت بالمساعدة فى هذا الشأن .

٣ — التوفيق بين أفراد الأسر الشعبية وحسم ما ينشأ فيها من نزاع خصوصا بين الأزواج — ظهر للجمعية من تجاربها أن من أهم أسباب بؤس الطبقات الشعبية ، النزاع المستمر الذى ينشأ بين أفرادها خصوصا بين الأزواج ، وينتهى دائما إلى القضاء فترفع دعاوى النفقات وتطالب الزوجات بحبس أزواجهن للنفقة ، وكثيرا ما يستحكم الخلاف حتى يصل إلى نتائج وخيمة . لهذا رأت الجمعية أن تتدخل للتوفيق بين أفراد العائلة لحسم ما ينشأ من منازعات

بين الزوج و زوجه وقد حصلت على خدمات تطوعت بها محامية نشيطة قبلت أن تقوم بمهمة التوفيق أو بإرشاد العائلات الفقيرة إلى وسائل فض النزاع واحلال الوئام محل الشقاق.

٤ — تحسين حالة المساكن الشعبية — بحثت الجمعية عدة حالات فى منطقتين من المناطق الشعبية بمصر الجديدة هما عزبة المسلمين وعزبة شودة، ووقفت على حالة السكنى والمعيشة البائسة فيهما، ورأت من واجبها أن تعمل على رفع مستوى معيشتهم، واتصلت بشركة مصر الجديدة، بصفتها المالكة لمساكن عزبة المسلمين، لغرض اتباع الوسائل الصحية، الممكنة، والأخذ بالشروط التى تتفق والصحة العامة فى هذه المساكن. وكذلك كتبت الجمعية إلى وزارة الأشغال فى هذا الصدد للنظر فى وجوه الاصلاح اللازمة من ناحية جمع القمامة ونظافة الطرق ورشها أولا بأول، وتتخذ مصلحة التنظيم ما يلزم لتحسين حالة هذه المناطق وتوفير أسباب النظافة فيها.

٥ — إنشاء مبرة اجتماعية للطبقات الشعبية — لقد ظهر من تجارب الجمعية أن أفضل وسيلة لرفع مستوى أفراد الطبقات الشعبية، أن تقوم أعمال الإصلاح اللازمة فى وسطهم و بين ظهرانيهم، لهذا أعدت الجمعية مشروعا لإنشاء مبرة فى الحى الشعبى بمصر الجديدة، سيكون لها شرف تسميتها باسم مبره صاحبة السمو الملكى الأميرة فريال، وتضم هذه المبرة خدمات للفقراء، ومغاسل لغسل ملابسهم، ودارا لحضانة الأطفال، ورعاية الطفولة المحرومة والأمومة البائسة، ومطهى بسيط تجهز فيه بعض أصناف الأطعمة المغذية المحتوية على العناصر الضرورية للجسم كالفيتامينات وغيرها، حتى تحصل كل عائلة فقيرة على بعض هذه الأطعمة، كوسيلة لتحسين حالة التغذية، نظير جعل زهيد جدا، لكى لا تشعر هذه الطبقات بأن هذا العمل إحسان، حفظا لكرامتها ولشعورها من جهة، وحتى لا تتعود الصدقات والإحسانات، فلا تتكل عليها. وتتصل المبرة بالعائلات الفقيرة لتتبين مدى حاجتها للمساعدة أو للعلاج، كما تتصل بالمدارس الإلزامية وتلاحظ توفير المأكل والملبس والمواظبة على التعليم. و بعبارة أخرى تكون المبرة هى المركز الاجتماعى الصالح لخدمة الطبقات الفقيرة فى كل النواحى، صحية وأدبية واجتماعية.

تم طبع هذه المجلة بالمطبعة الأميرية ببولاق
فى يوم ١٩ من شهر شعبان سنة ١٣٦١
(٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٢) م
مدير المطبعة الأميرية
محمد بكرى

المطبعة الأميرية ٤٨٥٨-١٩٤٢- ٣٥٠